المحتويات

الموضوع رقم الصفحة

المحتويات..... 1 – 2

الملخص باللغة العربية..... 3

الملخص باللغة الإنجليزية Abstract 4

المقدمة..... 5 – 7

حدود منطقة الدراسة..... 8 – 9

مشكلة الدراسة..... 9 – 12

أهمية الدراسة..... 12

فرضيات الدراسة..... 13

هدف الدراسة ومبرراتها..... 13

أدوات البحث..... 14

الدراسات السابقة..... 15 – 17

الخلفية النظرية لتحول استخدامات الأرض..... 17– 19

الفصل الأول: المقومات الطبيعية لمنطقة البحث وتأثيرها على استخدامات الأرض.... 20

أ- البنية الجيولوجية والتضاريس..... 20 – 21

ب- المناخ..... 22 – 30

ج- التربة..... 30– 32

د- مصادر المياه 33– 34

هـ- النبات الطبيعي..... 34 – 35

الفصل الثاني: العوامل المؤثرة في استخدامات الأرض في قلقيلية..... 36

أولاً: العوامل البشرية..... 36 – 50

ثانياً: تطور الخدمات والوظائف في مدينة قلقيلية..... 50– 57

الفصل الثالث:

أولاً: امتداد المسطح العمراني في قلقيلية..... 58-64
ثانياً: تطور استخدامات الأرض الحضرية في قلقيلية خلال الإدارات المتعاقبة..... 65
أ- تطور استخدام الأرض للطرق..... 65 – 68
ب- تطور الاستخدام الصناعي والتجاري..... 69 – 72
ج- تطور استخدام الأرض للتعليم..... 72 – 75
د- تطور استخدام الأرض للخدمات الدينية والمقابر..... 76
هـ- تطور استخدام الأرض للخدمات الصحية..... 77-78
و- تطور استخدام الأرض للخدمات البلدية والحكومية..... 78
ز- تطور الاستخدام السكني للأرض..... 79 – 81

الفصل الرابع: تحولات الاستخدام الزراعي للأرض في قلقيلية..... 82
أ- الاستخدام الزراعي وتحولاته.....82-92
ب- الثروة الحيوانية وتطورها..... 92-98

الفصل الخامس: أولاً: الخاتمة: نتائج الدراسة ..... 99 – 112
ثانياً: نتائج الدراسة باللغة الإنجليزية ــ Summary 113
ثالثا:التوصيات..... 114-116
رابعا: التوصيات باللغة الإنجليزية ــ Recommendation.....117-118
خامسا: المصادر والمراجع.....119-121

الملخص

تحولات استخدامات الأرض في قلقيلية

تدور هذه الرسالة حول موضوع محدد هو تحولات استخدام الأرض في مدينة قلقيلية مذ كانت تحد الانتداب البريطاني، كباقي البلدات الفلسطينية، إلى أن أصبحت تحت السلطة الفلسطينية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة حدوث تطورات إيجابية في كثافة الاستخدامات الحضرية غير السكنية، وتناقص تدريجي في نسبة مساحة الاستخدام السكني للأرض في قلقيلية، وتناقص في كثافة ملكية الأرض والحيوانات، كما في نسبة حيوانات النقل والجر بسبب ظهور السيارة والميكنة الزراعية، وتذبذب في أعداد الأبقار والأغنام، وتطور في الدواجن والنحل.

كما خلصت الدراسة إلى حدوث تطور إيجابي في مساحة المشاتل والبيوت البلاستيكية المزروعة بالبندورة والخيار، وتراجع في زراعة الحبوب والحمضيات والفواكه والزيتون، وتذبذب في مساحة زراعة الجوافا والخضراوات. كما تشير الدراسة إلى تداخل الاستخدامات الحضرية بعضها مع بعض، من ناحية، ومع الاستخدام الزراعي للأرض في مدينة قلقيلية من ناحية أخرى, وذلك على نحو ما أوضحه الباحث في الفصل الخامس.

المقدمة:

تتناول هذه الرسالة التغيرات التي طرأت على استخدام الأرض في مدينة قلقيلية وأراضيها خلال تعاقب إدارات الانتداب البريطاني، ثم الحكم الأردني، وبعد ذلك الاحتلال الصهيوني وصولا إلى صورة الاستخدام الحالي للأرض في المدينة زمن السلطة الوطنية الفلسطينية، وسيظهر الباحث التحولات بشقيها السلبي والإيجابي في استخدامات الأراضي المختلفة.

وقلقيلية مدينة كنعانية الأصل وهي إحدى الجلجالات الكثيرة التي ورد ذكرها في العهد القديم (والجلجال لفظ أطلق على الحجارة المستديرة التي يكثر وجودها في مجاري الأودية والأطراف الشرقية من السهل الساحلي في فلسطين) ومن المحتمل أن تكون قلقيلية هي الجلجال المذكور في قائمة الملوك العموريين والكنعانيين وغيرهم، ويقال إن موضعها القديم يبعد نحو خمسة كيلومترات إلى الشمال من رأس العين، وهي اليوم إحدى القرى القريبة من مدينة قلقيلية، وقد يكون موضعها القديم عند قرية حبلة الواقعة على نهاية الهضبة التي تنحدر عليها طريق نابلس يافا، ويحتمل أن يكون اسم قلقيلية قد بقى من اسم قلعة كانت تعرف باسم (قلقاليا) التي ذكرها يوسوفيوس، كما ذكرت في التلمود باسم جلجاليا[1].

كانت قلقيلية في العهد الروماني تتبع قضاء رأس العين والمعروف في ذلك الوقت باسم أنتيباترس (Antipatris) وكان يتبع هذا القضاء عشر قرى في مقدمتها قلقيلية، أما في العهد الإسلامي فقد أتبعها الحاكم عمر بن الخطاب إلى قصبة اللد، وكانت في العهد العثماني ضمن سنجق نابلس. وفي عام 1893 استحدث قضاء جديد في سنجق نابلس، وهو قضاء (بني صعب) وأصبحت قلقيلية مركزاً لناحية الحرم، نسبة إلى حرم سيدنا علي، ويرتبط به قرى (إجليل ومسكة وكفر سابا والطيرة وجلجوليا وأم خالد ووادي الحوارث والحرم "سيدنا علي")[2].

لقد نمت قلقيلية خلال فترة الانتداب البريطاني من الناحيتين السكانية والعمرانية فزاد عدد سكانها من 2803 نسمة عام 1922 إلى 5850 نسمة عام 1945 ويعزى نموها السكاني إلى عاملي الزيادة الطبيعية للسكان المستقرين فيها والزيادة البشرية الناجمة عن هجرة بعض العائلات الريفية من القرى المجاورة، وقد امتدت رقعة القرية في اتجاهات الشرق والشمال والجنوب، وكانت مبانيها المصنوعة من الطين والحجر متراصة في بادىء الأمر، ثم ما لبثت أن تباعدت بفعل التنظيم الهيكلي الذي كان المجلس المحلي يشرف على وضعه وتنفيذه. وقد

([1]) الموسوعة الفلسطينية، (1992) ، مج 3 ص- ك 956/4003 م وس، بيروت ، ص588 .

([2]) بلدية قلقيلية 1997 قلقيلية، مطبعة السعادة، الزرقاء، الأردن، ص14-ص17.

بلغت مساحة الأراضي التابعة لقلقيلية أواخر الانتداب البريطاني 27.915 دونماً منها 976 دونماً للطرق والأودية والسكك الحديدية و 787 دونماً سيطر عليها الصهاينة. وقد شغلت الحمضيات 3638 دونماً وتتميز أراضي قلقيلية الزراعية بخصوبة تربتها وتوافر المياه الجوفية فيها لكن سكان قلقيلية فقدوا معظم أراضيهم الزراعية ولا سيما الأراضي الزراعية الخصبة من الجهة الغربية نتيجة تطبيق اتفاقية رودس عام 1949، ومرور خط الهدنة بين الأردن والكيان الصهيوني غربي قلقيلية ولم يبقى بحوزتها سوى سبعة دونمات من أراضي السهل الساحلي مزروعة برتقالاً وليموناً، و 2000 دونم من الأراضي المتموجة فوق أقدام المرتفعات و 3000 دونم من الأراضي الجبلية الجرداء، وقد أقامت دولة الكيان الصهيوني على أراضي قلقيلية المحتلة مستعمرات كثيرة منها مستعمرات (نير الياهو، أيال، نيفي يمين)[3] ولم تشهد قلقيلية في عهد الانتداب البريطاني في فلسطين تطوراً إدارياً، وظلت تعامل كقرية من قرى قضاء طولكرم رغم الزيادة الملحوظة في عدد سكانها وتطورها العمراني والزراعي، واقتصر تعامل قلقيلية كتجمع سكاني كبير خلال تلك الفترة على التواجد العسكري المكثف[4].

وتطورت قلقيلية في الخمسينيات لتصبح ناحية من نواحي قضاء طولكرم، ومنذ مطلع عام 1965 تحولت إلى مركز لقضاء مستقل يسمى بقضاء قلقيلية يتبعه قرى جيوس، وحبلة، وعزون، والنبي الياس، وفلامية، وكفر ثلث، ورأس عطية، وكفر عبوش، وكفر جمال، وما جاور هذه القرى من عزب[*] والتي يبلغ عددها أربعة عزب وهي عزبة الطبيب وعزبة جلعود وعزبة الأشقر ومغارة الظبعة. شكل رقم (1).

وقد أتبعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي قلقيلية إدارياُ إلى قضاء طولكرم استمراراً لسياسة الانتقام التي مارستها عليها من تشريد وتدمير خلال الفترة الأولى من الاحتلال. ومنذ مطلع عام 1995 دخلت قلقيلية مرحلة جديدة من تاريخها حيث أعلنتها السلطة الفلسطينية محافظة مستقلة يتبعها إدارياً 28 تجماً سكنيا. الجدول رقم (1).

([3]) الموسوعة الفلسطينية، (1992) ، مرجع سابق ص590.

([4]) بلدية قلقيلية، مرجع سابق، ص18.

([*]) العزبة: هي تجمع سكاني ريفي أصغر من القرية.

شكل رقم (1) قضاء قلقيلية

جدول رقم (1)

القرى والعزب التابعة لمحافظة قلقيلية في ظل السلطة الفلسطينية (1995)

عزون	كفر لاقف	كفر ثلث	عزبة الطبيب
عسلة	صير	جيوس	فرعطه
فلامية	حبلة	رأس عطية	كفر عبوش
عزبة الأشقر	المدور	عزبة سلمان	مغارة الضبعة
حجة	باقة الحطب	إماتين	رأس طيرة
كفرقدوم	جيت	الفندق	النبي الياس
عزبة جلعود	جينسافوط	كفر زيباد	كفر جمال

منطقة الدراسة:

تقع مدينة قلقيلية على دائرة عرض 32:02:00 شمالاً وخط الطول 35:01:00 شرقاً، كما توجد في موقع متوسط بين مدن فلسطين، حيث وصلت حيفا وطولكرم شمالاً ببئر السبع وغزة جنوبا، وربطت نابلس شرقاً بيافا واللد والرملة غرباً، وترتفع قلقيلية عن سطح البحر ما بين 60–70 مترا، وتحيط بها أراضي كل من جيوس وعزون وحبلة وجلجولية وكفر سابا ومسكة والطيبة وكفر جمال، وتتألف أراضيها الحالية من مرتفعات وتلال بعدما أفقدتها اتفاقية رودس 1949 أكثر من ثلثي أراضيها[5].

وتقع على مسافة 16كم جنوب مدينة طولكرم. ويمثل موقعها خط التماس بين هوامش السهل الساحلي الفلسطيني وأقدام مرتفعات نابلس، فهي نقطة انقطاع طبيعية بين السهل غرباً والجبل شرقاً، وكانت قديما محطة مرور للقوافل التجارية والغزوات الحربية، وظل موضعها يخدم الأغراض الزراعية والتجارية منذ القدم حتى اليوم[6]. وقد بلغت مساحة الأراضي التابعة لقلقيلية في أواخر عهد الانتداب البريطاني 38 ألف دونم[3] ولم يبق لقلقيلية منها بعد نكبة 1948 إلا 11100 دونم[4] ومساحة المنطقة المبنية فيها 3000 دونم[5] سنة 2001.

يحيط بالمدينة من الشمال وادي السدر ومن الجنوب وادي المصرارة، وهي أودية جافة تفيض بالمياه في فصل الشتاء أحياناً، وتبلغ مساحة الأراضي ضمن حدود بلدية قلقيلية الحالية 4260 دونما، أما مساحة أراضيها الصالحة للزراعة فتصل إلى (8100)[6] دونم.

وقد ساهم موقع قلقيلية في تطور استخدامات الأرض المتعددة فيها عندما كانت فلسطين وحدة سياسية واحدة من حيث موقعها المتوسط الرابط بين المدن الفلسطينية شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً، وساعد في ذلك وجود سكة للحديد غربي المدينة في ذلك الحين.

([1]) بلدية قلقيلية (1997)، منشورات بلدية قلقيلية 1997، مطبعة السعادة، الزرقاء: الأردن، ص14

([2]) الموسوعة الفلسطينية (1992)، مج3، ص– ك 956/4003. ص588

(3) القطناني، محمد،(1985)، قلقيلية حتى عام 1945 ص10.

(4) مقابلة شخصية مع مدير الزراعة في قلقيلية، 2001.

(5) مقابلة شخصية مع مهندس بلدية قلقيلية، 2001.

([6]) مقابلة شخصية مع مدير الزراعة في قلقيلية، 2001.

وبعد نكبة 1948 أصبحت قلقيلية مدينة حدودية قريبة من القرى الفلسطينية المدمرة التي هجّر أهلها قسراً، فاستقروا في مدينة قلقيلية لقربها من قراهم المدمرة، ولحلمهم القديم الجديد بالعودة إلى قراهم، وانعكس ذلك إيجاباً على توسع قلقيلية والخدمات فيها.

أما بعد نكسة 1967 وفتح أماكن العمل داخل فلسطين 48 فقد أصبحت معبراً ومكان جذب ونشاط، بل لقد تخصصت ببعض الأنشطة مثل تجارة الأدوات المستعملة.

في المحصلة النهائية كان للموقع تأثير إيجابي على جذب السكان وتطور الخدمات المرافقة لهذا الجذب من زيادة العمران والتوسع في النشاط التجاري والزراعي وغيرها.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة بتأثير التقلبات الإدارية والتحولات الوظيفية على مدينة قلقيلية عبر الفترات المختلفة للدراسة؛ فقد توالت على مدينة قلقيلية في قرن واحد من الزمان أربع إدارات مختلفة هي: الانتداب البريطاني، والإدارة الأردنية، والاحتلال الإسرائيلي، وإدارة السلطة الوطنية الفلسطينية. فبينما كانت المدينة قرية من قرى قضاء طولكرم إبان عهد الانتداب ومركزا لقضاء زمن الإدارة الأردنية وزمن الاحتلال، تطورت لتصبح مركزا لمحافظة زمن السلطة الوطنية، وقد رافق هذه التغيرات تحولات سببت تداخلاً ومداً وجزراً في نمط ووتيرة تطورها وخلقت صعوبة في تحديد المعلومات والإحصاءات وخاصة القديمة منها، فغالبا ما تكون المعلومات مندمجة ضمن معلومات عامة عن قضاء طولكرم.

وقد لجأ الباحث إلى اتباع الأسلوب التاريخي الذي يتميز بأنه وصفي إذا ما قورن بنتائج الدراسة الميدانية التي يستطيع الباحث القيام بها على المراحل الحالية من مراحل استخدام

شكل رقم (2) موقع قلقيلية في فلسطين

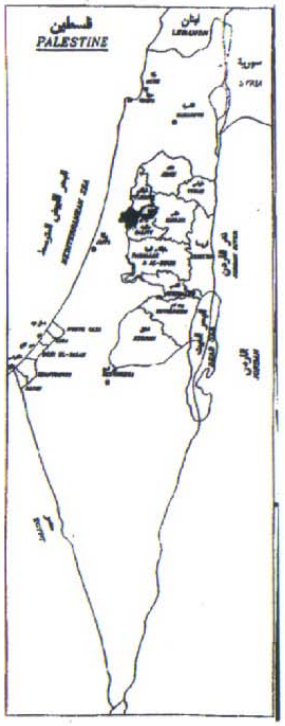

شكل رقم (3) محافظة قلقيلية

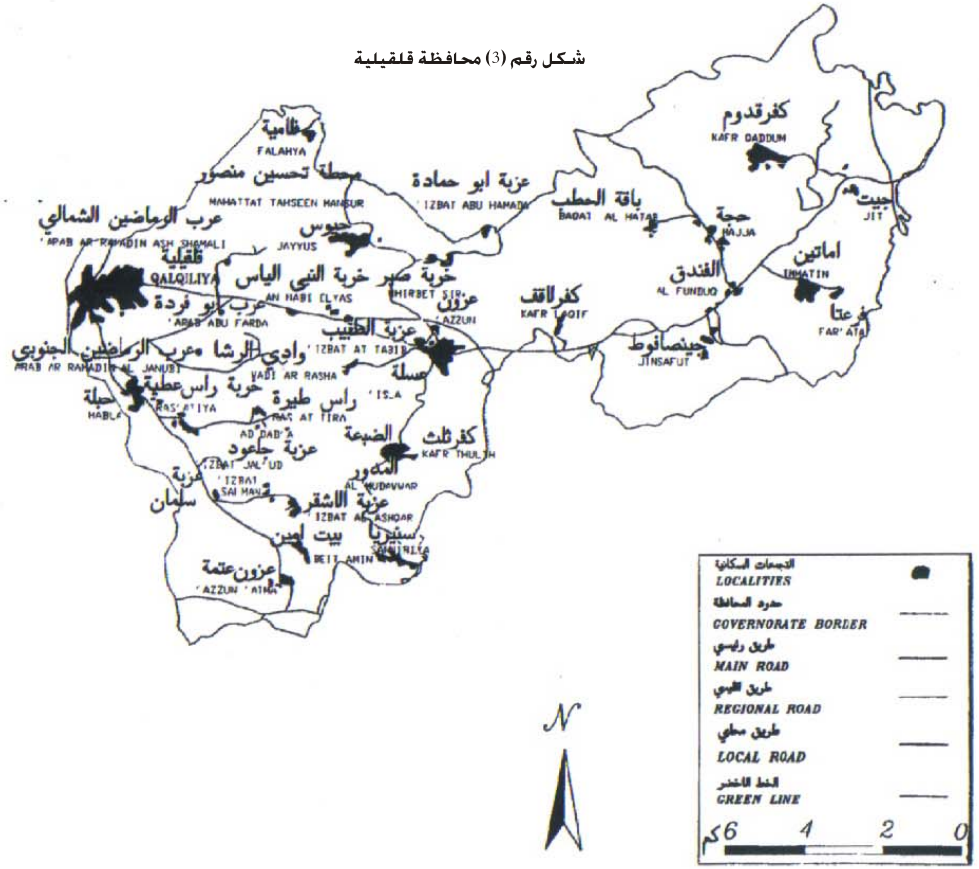

المصدر : الجهاز المركزي للإحصار الفلسطيني

الأرض في المدينة، ويعزز هذا وجود سجلات ونشرات دائرة الزراعة والبلدية والحكم المحلي والإحصاء الفلسطيني في المدينة.

ومن الصعوبات التي تواجه الدراسة نظام حيازة الأراضي في المدينة، حيث يسودها نظام الملكيات الخاصة الصغيرة والتي تتناقص يوما بعد آخر بسبب نظام الإرث (الميراث) المتبع، مما يؤدي إلى تنوع كبير وكثافة استخدام عالية في نمط الاستخدام الزراعي، وتداخل وتشابك في زراعة المحاصيل في المنطقة الواحدة الصغيرة.

أما أكبر مشكلة واجهت هذه المنطقة فهي وجود الاحتلال الذي ترتب عليه اقتطاع مساحات من أراضي المدينة، ووجود المدينة على المنطقة الحدودية، وكذلك الإجراءات العقابية المتمثلة بالمصادرة والحصار والتدمير ومنع التوسع ومنع التجول واحتلال المدينة في بعض الأوقات وغيرها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها الأولى من حيث رصدها لتحولات استخدام الأراضي في مدينة قلقيلية حسب التسلسل التاريخي لتناوب الإدارات منذ عهد الانتداب البريطاني حتى فترة الحكم الذاتي الفلسطيني، ملقية الضوء على التحولات السلبية والإيجابية من هذا الاستخدام ومتضمنة في النهاية توصيات من شأنها تحقيق الاستخدام الأمثل للأرض في هذه المدينة حيث يوجد 8100 دونم صالحة للزراعة في المدينة، كما تضم 37 بئراً ارتوازيا [1] بالإضافة إلى توفر الأيدي العاملة الخبيرة في المجالات الزراعية الحديثة، وهذا يعني إمكانية التطور الزراعي الكبير عن طريق التوسع الرأسي والأفقي، الأمر الذي يساهم في تحقيق اكتفاء غذائي على مستوى المدينة والوطن، وهذا أمر ضروري لتحقيق الرفاه للمواطن في شتى ميادين الحياة وخلقه فرص عمل جديدة تساهم في تخفيف حدة البطالة في زمن السلم وتعزيزه للصمود في وجه المحتل.

([1]) سجلات مديرية الزراعة في قلقيلية ، (2001) .

فرضيات الدراسة:

بناءً على تغير اتجاهات تحول استخدام الأرض حسب المخططات السياسية للإدارات فإن فرضيات الدراسة تنحصر في إيجابية أو سلبية الاستخدام على النحو التالي:-

1. أن تحولات استخدامات الأرض في قلقيلية تحولات سلبية.
2. أن تحولات استخدامات الأرض في قلقيلية تحولات إيجابية.
3. أن من التحولات ما هو سلبي ومنها ما هو إيجابي.

هدف الدراسة ومبرراتها:

تهدف الدراسة إلى إظهار التحولات بأشكالها المختلفة في استخدامات أراضي مدينة قلقيلية من أجل التوسع في التحولات الإيجابية والحد من التحولات السلبية وصولاً إلى الاستخدامات المثلى للأراضي فيها حيث إنها ستشكل أرضية معلومات لبرامج التخطيط الإقليمي في تلك المنطقة.

كما تهدف الدراسة إلى وقف الزحف العمراني على الأرض الصالحة للزراعة من خلال الكشف عن سلبياته، ووضع الحلول والبدائل الإيجابية والممكنة لذلك على المستويين الفردي والرسمي بما يحقق تكامل الحلول مكتبيا وقانونيا وتشريعيا وتطبيقيا.

وقد بادر الباحث إلى اختيار هذا الموضوع عنوانا لرسالة الماجستير بسبب شعوره بالخلل الحاصل في استخدامات الأراضي في المدينة، وخاصة الاستخدام العمراني والزراعي، وما يراه مستقبلا من خطورة على الخطط التطويرية والمشاريع.

أدوات البحث:

اعتمد الباحث على جمع المعلومات التي تتعلق بموضوع الدراسة على ما يلي:

1. المطبوعات.
2. معلومات ونشرات من دوائر الزراعة والصحة والبيطرة.
3. بيانات مركز الإحصاء المركزي الفلسطيني.
4. نشرات بلدية قلقيلية.
5. الخرائط والصور الجوية.
6. اللقاءات الشخصية مع المسؤولين وذوي الخبرة في البلدية ودوائر الزراعة والصناعة والتخطيط والحكم المحلي.
7. الملاحظات الميدانية.

بعد جمع المعلومات قام الباحث باستخدام المنهج التاريخي لرصد تحولات استخدام الأرض حسب الفترات المختلفة التي تناوبت على إدارة المدينة، وكذلك استخدام أساليب التحليل الإحصائي والتمثيل الكارتوغرافي للمعلومات والبيانات والإحصاءات الخام، ومن ثم التعليق على المعلومات والمقارنة بينها، ورسم الخرائط التي تخدم موضوع الدراسة ضمن المنهج التحليلي الاستنتاجي.

الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة المتخصصة عن منطقة الدراسة في هذا المجال معدومة، ولكن دراسة استخدامات الأرض في مناطق أخرى كثيرة، وبحث فيها كثيرون، لاسيما الاستخدام الزراعي مثل دراسة:

النعيم، موسى (1981)[1] التي تناولت طبيعة الاستغلال الزراعي في محافظة البلقاء. وذلك من أجل خدمة التخطيط الزراعي والإقليمي، حيث توصلت الدراسة إلى سيادة نمطين زراعيين في هذه المحافظة، وهما الزراعة المروية ، مثل : زراعة الخضراوات والحمضيات والموز التي تتركز في مناطق الأغوار الوسطى، والنمط الأخر هو الزراعة البعلية الذي يتركز في المرتفعات .

محمد علي، سلامه نعمه (1988)[2] قامت هذه الدراسة بإجراء تحليل اقتصادي لمزارع إنتاج الخضراوات داخل البيوت البلاستيكية في منخفض البقعة، وذلك عن طريق وصف التكنولوجيا الزراعية المحمية في منطقة البقعة، وحسابات تكاليف الإنتاج والعائدات من زراعة الخضراوات تحت البيوت البلاستيكية، وقامت الدراسة بتحليل العلاقة بين حجم المزرعة وتكاليف الإنتاج والعائدات من اجل تحيد الحجم الأمثل للمزرعة، وهو ضمن الفئة (51 –60) بيتا للبيت الواحد وأن تكاليف الإنتاج تنخفض إلى أدنى حد في هذه الفئة.

عبد، حسين علي (1989)[3] قامت الدراسة بإبراز الإمكانات الزراعية في محافظة الأنبار من اجل التوسع الزراعي عبر دراسة العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة في الإنتاج الزراعي ودورها في إظهار التباين في الإمكانات الزراعية في المحافظة. ومن نتائج الدراسة التوصل إلى أهمية العوامل الطبيعية والبشرية في التأثير على الإنتاج الزراعي وتباينه من مكان إلى

([1]) النعيم ، موسى حسين (1981) : الجغرافيا الزراعية لمحافظة البلقاء في الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، عين شمس : مصر .

([2]) محمد علي ، سلامة نعمة ، (1988) : التحليل الاقتصادي لمزارع إنتاج الخضراوات تحت البيوت البلاستيكية في محافظة البلقاء ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية .

([3]) عبد ، حسين علي ، (1989) : تحليل جغرافي لإمكانيات الإنتاج الزراعية في محافظة الأنبار، رسالة ماجستير غير منشورة ، البصرة : العراق .

أخر، كما توصلت إلى إمكانية التوسع في الأراضي الزراعية المستغلة والنهوض بالواقع الزراعي المختلف للمحاصيل الزراعية وذلك بأتباع الأساليب العلمية الحديثة في الزراعة.

كركوز، كمال صالح (1990)[1] وقد حاولت هذه الدراسة التعرف على التباين المكاني للإنتاج الزراعي في إقليم أعالي الفرات، كما درست العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة فيه، وقامت بتحليلها جغرافيا، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة الزراعية تلعب دورا كبيرا في الإنتاج الزراعي، حيث ساعدت قوانين الإصلاح الزراعي، وخاصة قانون 35 لسنة 1983 والتعليمات المتممة له، في التوسع في مساحة الأراضي الزراعية، وتوصلت إلى أهمية شبكتي النقل والمواصلات في التباين المكاني للإنتاج الزراعي حيث تركزت المحاصيل التي تتحمل تكاليف النقل على مسافة بعيدة عن السوق، وخاصة زراعة البطاطا والبصل التي تتركز في الأجزاء الغربية، في حين تركزت زراعة الخضراوات وأشجار الفاكهة في الأجزاء الشرقية في إقليم أعالي الفرات، وخلصت الدراسة إلى حدوث تغير في المساحات المزروعة وفي كمية إنتاجها أثناء الفترة 1980 – 1988 .

أبو رحيل ، عبد المحسن مدفون (1989)[2] قامت الدراسة بتحليل العوامل البشرية والطبيعية المؤثرة على الإنتاج الزراعي في قضاء المسيب، وذلك من اجل التعرف على الإمكانات المستقبلية لتطور الإنتاج الزراعي فيه، ومن نتائج الدراسة وصولها إلى أهمية عامل التربة في لعب دور هام في التباين المكاني للإنتاج الزراعي حيث تركز زراعة البستنة على تربة كتوف الأنهار الموجودة في المناطق القريبة من الأنهار الرئيسية، حيث تمتاز هذه التربة بجودة الصرف وانخفاض نسبة الأملاح فيها، وهذا يلائم زراعة البستنة، وفي تربة أحواض الأنهار تركزت زراعة المحاصيل الحقلية، وخلصت الدراسة إلى أن العوامل البشرية لها دور مهم في التأثير على الإنتاج الزراعي وتباينه، حيث تركزت زراعة البستنة في المناطق التي يتركز فيها السكان وتركزت الزراعة الحقلية في المناطق التي يقل فيها السكان.

([1]) كركوز، كمال صالح ، (1990) : التباين الإمكاني للإنتاج الزراعي في إقليم أعالي الفرات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البصرة : العراق .

([2]) أبو رحيل، عبد المحسن مدفون، (1989): الإنتاج الزراعي في قضاء المسيب، دراسة الجغرافيا الزراعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، العراق.

السقا، عبد الناصر سليم ، (1995)[1] قامت هذه الدراسة برصد التغيرات في النمط المحصولي في منخفض البقعة خلال العقود الأربعة الماضية عن طريق دراسة العوامل الطبيعية والبشرية وخصائص الحائزين الزراعيين المؤثرة في الاستغلال الزراعي واهم التحولات التي حصلت خلال العقود الأربعة الماضية هي:

1. انتشار نمط جديد من الزراعة وهو الزراعة الترفيهية.
2. تغير نمط الزراعة البعلية إلى زراعة مروية مكشوفة ثم إلى بيوت بلاستيكية.
3. ميل المزارعين للاستغلال الزراعي الكثيف والتوسع الراسي.

الخلفية النظرية لتحول استخدامات الأرض المعمورة:

تمثل دراسة النظام العمراني الحضري أحد الاتجاهات الرئيسية في دراسة المدن بوصف المدينة نظاما قائما بذاته تتم دراسة استعمالات الأرض فيه. ويتكون نظام المدينة من استعمالات الأرض الحضرية التي تشغلها الوظائف السكنية والصناعية والتجارية والترويحية والمؤسسات الرسمية وطرق النقل والأراضي الفارغة والحدائق، وترتبط هذه الوظائف الحضرية بعلاقات متشابكة شديدة التعقيد، وذلك بسبب تداخل استعمالات الأرض داخل المدينة.

وتتعدد استعمالات الأرض داخل المدن مهما صغر حجمها؛ إذ أن المدينة تقدم وظائف متعددة لسكانها وسكان المناطق المحيطة بها، ومن الجدير فهمه أن استعمالات الأرض داخل المدن ليست أماكن ثابتة معلومة الحدود والمساحات بل أن الوظائف داخل المدينة تتفاعل وتتنافس على استعمال الأراضي، فيتوسع بعضها ويتطور، بينما يتقلص بعضها الآخر.

ومن النادر جدا أن نرى مدينة تشغل أراضيها وظيفة واحدة حتى مدن الجامعات والمصايف والمشاتي، إذ قد تسود المدينة وظيفة رئيسية تكون إلى جانبها وظائف أخرى.

نسب استعمالات الأرض في المدن:-

تتفاوت نسب استعمالات الأرض الحضرية من المساحة المعمورة في المدن حسب حجمها ومستوى نشاطها الاقتصادي، كما تتفاوت النسب من مدينة إلى أخرى تبعا للخصائص

([1]) السقا ، عبد الناصر سليم ، (1995) : تطور الاستغلال الزراعي في منخفض البقعة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان : الأردن .

الثقافية والحضارية للسكان، فتركيب المدينة الداخلي يعكس المستوى العلمي والتقدم التقني والخصائص الحضارية والثقافية للسكان.

وقد أجريت دراسات عديدة عن استعمالات الأرض ونسبها في عدد من المدن الأمريكية أولها دراسة بارتلوميو1955[1] حيث درس استخدامات الأرض في 97 مدينة أمريكية وتوصل إلى النسب التالية:

40% للاستخدام السكني، 3.3% للاستخدام التجاري، 6.4% للاستخدام الصناعي، 4.9% للسكك الحديدية، 28.1% للشوارع، 6.8% للمنتزهات والملاعب، 10.9% للملكية العامة والمؤسسات.

وفي دراسة عن مدينة بغداد تبين أن الاستعمالات السكنية فيها تشكل نحو 63% من المنطقة المعمورة تليها استخدامات النقل 16% والاستخدام الصناعي 6.5% والتجاري و الإداري 1.7% [2].

إن أهم ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسات هو أن الاستعمالات السكنية والشوارع تشكلان أعلى نسبة من المساحة الكلية المعمورة في معظم المدن العالمية، كما تزداد نسب الاستعمال السكني كلما صغر حجم المدينة بينما تزداد نسبة الاستعمال التجاري كلما زاد حجم المدينة.

وفي عام 1968 قام مانفل [3] بدراسة مقارنة عن نسب استعمالات الأرض في 106 مدن أمريكية يزيد عدد سكانها على 100 ألف نسمة، وقد توصل إلى أن الاستعمال السكني يشكل حوالي ثلث المساحة الكلية للمدن الأمريكية، والشوارع العامة تشكل 18% من تلك المساحة والاستعمال التجاري 4% والصناعي 5% والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية 14% من المساحة الكلية لتلك المدن.

النظريات الكلاسيكية للتركيب الداخلي للمدينة

ومن أهمها نظرية الحلقات الدائرية لبيرجس[1] حيث قام بدراسة عدد من المدن الأمريكية وخاصة شيكاغو، ويرى أنه يمكن تفسير تركيب المدينة الداخلي بخمسة نطاقات دائرية تحيط بمركز المدينة وهي:

---

(1) Bartholomew , Harland , The Land use Survey , in Mayer and Kohm , eds. , pp. 267-268

(2) حمدان، جمال، (1980) ، جغرافية العمران، ص 260.

(3) Manvel,(1968) : Land Use of 106 American Cities, P 180

(1) Burgess, E,W. (1925): The Growth of the city, an introduction research project Chicago

أ. المنطقة التجارية المركزية.

ب. المنطقة الانتقالية.

ج. منطقة مساكن العمال، خنفشارية غير راقية.

د. منطقة المساكن الجيدة.

ه. منطقة الذهاب والإياب.

ونقد هذه النظرية يكمن في أن العوائق الطبيعية كالجبال والأنهار أو الحدود السياسية والقيود التنظيمية التي تفرضها سلطات المدينة أو سلطات الاحتلال تعيق الشكل الدائري الذي افترضه صاحب النظرية.

الفصل الأول

المقومات الطبيعية لمنطقة البحث وتأثيرها على استخدامات الأرض

تعتبر المقومات الطبيعية الأساس الذي تستند إليه كل الدراسات الجغرافية بشكل عام، ودراسة استخدام الأرض وتحولاته بشكل خاص، حيث إن تلك المقومات تحدد طبيعة التحولات وتوجهها. فالتربة الزراعية الخصبة, وتوفر مصادر المياه، هما أساسان ضروريان للاستخدام الزراعي بشقيه، الأمر الذي يساعد بدوره على تأمين الغذاء الضروري للاستقرار والتطور العمراني, وما يرافقه من خدمات تقدَّم إلى المواطن، وفيما يلي دراسة لعناصر تلك المقومات.

أ. البنية الجيولوجية والتضاريس:

تتكون صخور منطقة قلقيلية من تكوينات رملية وطينية ولحقية وحصوية مفككة في الجزء الغربي السهلي، أما ترسبات قيعان الأودية واللحقيات النهرية فهي تحفها من الشمال والجنوب، وجميع هذه التكوينات تعود للبلايستوسين، أما صخورها المنكشفة في الأجزاء الشمالية الشرقية من أراضيها, فتعود إلى عصر الكريتاسي، وتتكون في غالبيتها من الحجر الجيري والدولوميت والمارل [7]. شكل (5).

أما تضاريسها فتتكون من أجزاء بسيطة من هوامش السهل الساحلي الفلسطيني في الغرب، أما أجزاؤها الشرقية فتتكون من مجموعة من التلال تتمثل بتلال صوفين وخلة نوفل وخلة الراعي وخلة ياسين, في شرق وشمال شرق وجنوب شرق المدينة. ويحيط بالمدينة أودية المصرارة والسدر والقطعة من جوانبها الجنوبية والشمالية والغربية على التوالي[8]. شكل (6)

وقد كان لطبيعة تضاريس المدينة دور في تسهيل إقامة البنى التحتية في أنحاء المدينة كافة, الأمر الذي أسهم في تطورها وجذب السكان إليها.

([7]) Picard,L. Geological Maps Scale of Palestine.

([8]) قلقيلية حتى عام 1945، (1997)، مرجع سابق، ص12.

شكل رقم (5) جيولوجية منطقة البحث

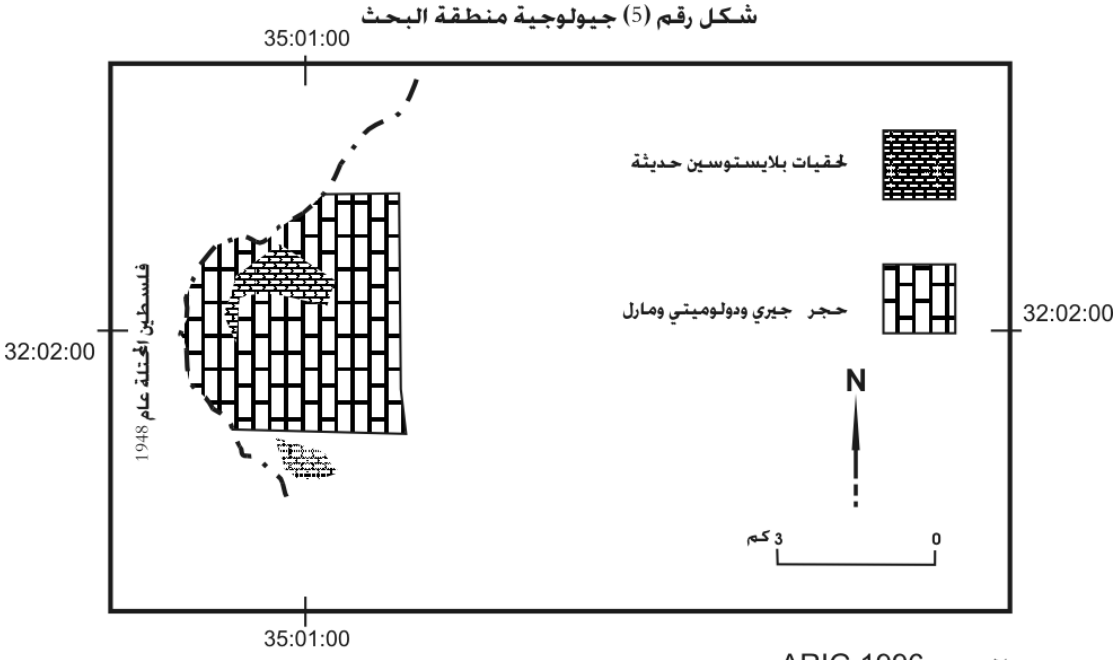

المصدر : ARIG 1996

شكل رقم (6) طبوغرافية منطقة البحث

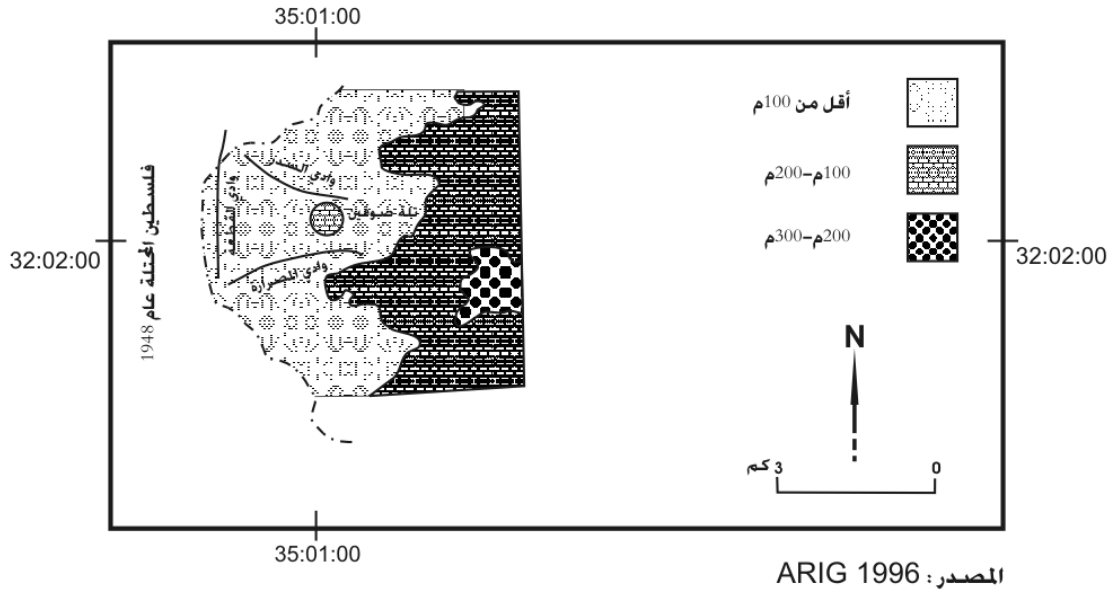

المصدر : ARIG 1996

ب. المناخ في قلقيلية:-

يسود قلقيلية مناخ حوض البحر المتوسط، معتدل الحرارة صيفاً والمائل إلى البرودة شتاءً، لقد تحكمت فيه عدة عوامل منها القرب من البحر والموقع الطبوغرافي في رسم تفاصيل المناخ في قلقيلية، مما جعله أكثر حرارة ورطوبة من المناطق الجبلية. وفيما يلي استعراض لعناصر المناخ في قلقيلية:-

1) درجة الحرارة:-

يبلغ المعدل السنوي العام لدرجات الحرارة في قضاء طولكرم الذي كانت قلقيلية جزءاً رئيسياً منه 22.3ْم، والمعدل العام لدرجة الحرارة الصغرى 15.6ْم، وتكون أعلى درجات الحرارة في الصيف في منتصف النهار، ويبلغ معدل درجات الحرارة من شهر حزيران إلى شهر آب 25ْم، وتصل إلى 26.2ْم في شهر آب، وهو أشدّ الأشهر حرارة وفي 1996/5/12 سجلت أعلى درجة حرارة الساعة الثانية بعد الظهر، وهي 41.4ْم، وتتعرض المنطقة في الشتاء لهواء دافىء من البحر. ويبلغ معدل درجات الحرارة بين شهري كانون أول وشباط 11.8ْم أما أبرد شهور السنة فهو كانون الثاني الذي يبلغ معدل درجة الحرارة فيه 11ْم [9] . الجدول رقم (2).

([9]) Applied RIJ (1996): Environmental Profile for the West Bank-Volume 8 – Tulkarm District. ARIJ Jerusalem. (Page 21).

جدول رقم (2): المعدلات الشهرية والسنوية لعناصر المناخ المختلفة في قلقيلية (الأمطار 1978 – 1995، سرعة الرياح 1992 – 1995، ومعدلات الحرارة والرطوبة النسبية من 1980 – 1984 ومن عام 1992 – 1995).

الشهر	معدل الحرارة العظمى	معدل الحرارة الصغرى	المعدل العام للحرارة	معدل الرطوبة النسبية %	سرعة الرياح كم/ساعة	معدل كميات هطول الأمطار ملم
1	13.3	8.6	11	72.1	4.30	125.3
2	13.8	8.7	11.25	75.9	4.03	113.2
3	16.7	10.8	13.75	75.2	3.75	56.3
4	21.5	13.8	17.65	65.5	3.38	15.3
5	24.6	15.9	20.25	62.4	3.35	2.1
6	27.2	19.4	23.30	68.7	2.93	0
7	29	22.1	25.55	68.5	2.93	0
8	29.6	22.7	26.15	73.7	2.68	0
9	28.2	21.2	24.70	69.7	2.63	0
10	26.8	19.2	23	67.3	2.93	19.8
11	20.8	14.3	17.55	64.8	3.80	88.9
12	15.9	10.6	13.25	71.4	4	149.3
المعدل العام	**22.3**	**15.6**	**18.95**	**69.6**	**3.40**	-----
المجموع						**570.3**

المصدر: ARIJ (1996): Op Cit, P. 23

ويتضح من الجدول رقم (2) أن معدل درجات الحرارة السنوية العامة في المدينة يبلغ 18.95°م، وهذا يتفق مع كونها ضمن مناخ البحر المتوسط حيث المعدل السنوي للحرارة يقع بين 17 – 19°م [10]. أما معدل أشد الأشهر حرارة (آب) فيبلغ 26.15°م وهذا أعلى من معدل بقية الجزء الجبلي في الضفة الغربية، وذلك بسبب خصائص الموضع والارتفاع

([10]) جغرافية فلسطين، منشورات جامعة القدس المفتوحة 2003، برنامج التربية، رقم المقرر (5234)، ص83.

والتضاريس. أما معدل الحرارة في أبرد الأشهر (كانون الثاني) فيبلغ في قلقيلية 11° م وهذا يبين اعتدال مناخ المدينة شتاءا. شكل (7)

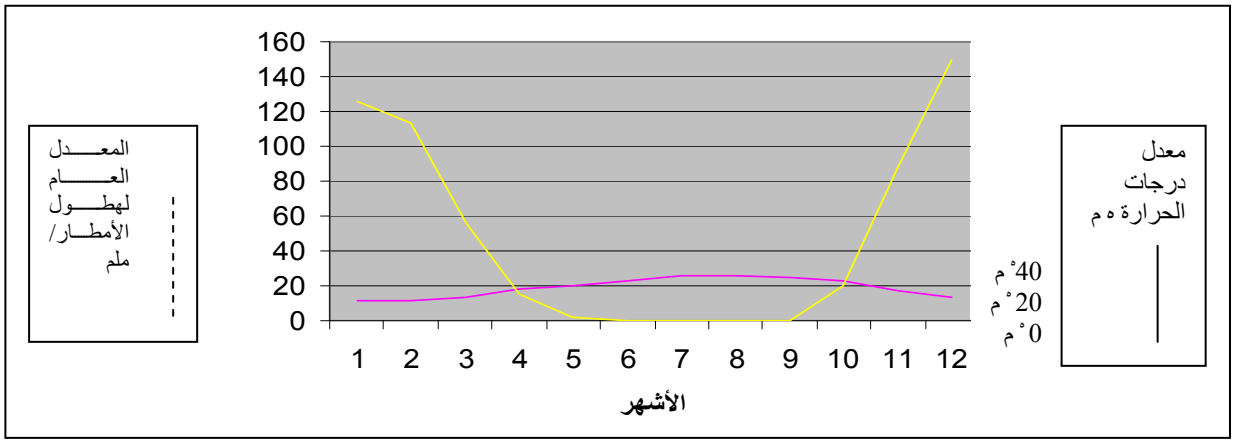

شكل رقم "7" منحنى المعدل العام لدرجة الحرارة وهطول الأمطار في قلقيلية من 1980- 1984 و 1992 – 1995

إن درجات الحرارة السائدة في المدينة تبقى ملائمة للنشاط البشري صيفاً وشتاء، فالمناخ معتدل، وهو من عوامل جذب السكان إلى هذه المدينة، بالإضافة إلى انعكاسات هذا المناخ على إمكانات الزراعة المتنوعة بشكل إيجابي على الزراعة الشتوية و الصيفية والأشجار المثمرة والنبات الطبيعي والثروة الحيوانية والمناحل.

2) الأمطار في قلقيلية:

يبدأ موسم هطول الأمطار في قلقيلية في شهر تشرين الأول، وينتهي في شهر نيسان على وجه التقريب، وتتفاوت كمية المطر بشكل كبير من شهر إلى آخر ومن سنة إلى أخرى، ويبلغ معدل النسبة المئوية لكمية المطر الشهرية خلال الفصل الماطر على النحو التالي:-

تشرين أول 3.5%، تشرين الثاني 15.6%، كانون أول 26.2%، كانون الثاني 22%، شباط 19.8%، آذار 9.9%، نيسان 2.7%، أيار 0.37%. شكل (8)

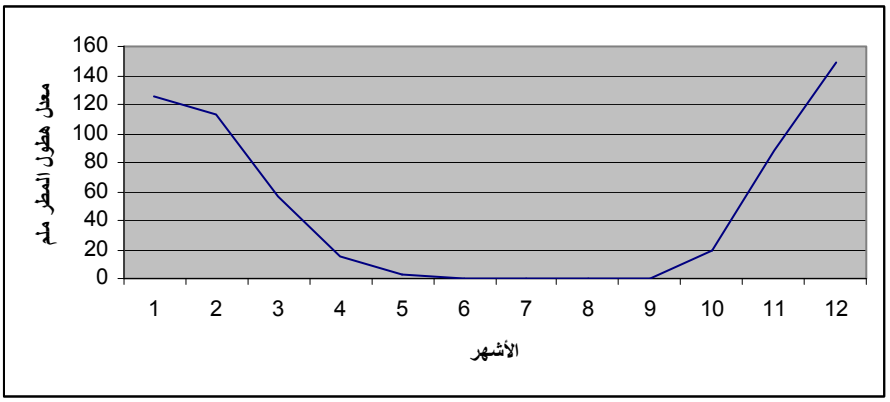

شكل رقم "8" معدل هطول المطر الشهري في قلقيلية (بيانات فترة 1978-1995)

جدير بالذكر أن كمية المطر السنوية تتباين من عام إلى آخر، ويبلغ معامل التذبذب في أقــل السنين مطرا 36%. جدول (3).

جدول رقم (3): كميات المطر السنوية في قلقيلية.

السنة	كمية المطر/ملم	السنة	كمية المطر/ملم
60/59	387.2	81/80	582.8
61/60	555.5	82/81	457.8
62/61	588	83/82	703
63/62	428.2	84/83	338.6
64/63	667.4	85/84	349.2
65/64	722.7	86/85	391.6
66/65	442.2	87/86	674.8
67/66	858.9	88/87	683.5
68/67	442	89/88	504.2
69/68	872.2	90/89	592
70/69	573.8	91/90	470.4
71/70	522.2	92/91	1371.7
72/71	664.4	93/92	595.2
73/72	449	94/93	418.9
74/73	821.3	95/94	790.5
75/74	633.3	96/95	666.4
76/75	577.5	97/96	973.4
77/76	696.2	98/97	550.6
78/77	597.9	99/98	244.2
79/78	338.8	2000/99	660
80/79	725.2	2001/2000	403

المصدر: البيانات مأخوذة من السجلات الخام لمحطة قياس المطر في مدرسة السلام في قلقيلية.

بناء على البيانات الواردة في الجدول فإن معدل كمية المطر السنوية في قلقيلية تبلغ 678.8 ملم/السنة، وهي كمية تكفي للزراعة الشتوية والأشجار المثمرة البعلية كالزيتون واللوزيات والنبات الطبيعي وغيرها، وتشكل مصدر تغذية رئيسي للمياه الجوفية، وفي هذا ما يفسر كثرة الآبار الإرتوازية في المدينة.

ويلاحظ من الجدول رقم (3) أن أكثر السنين مطراً هي سنة 1991م/1992 حيث بلغت 1371.7 ملم، وهي كمية شاذة وبعيدة عن المعدل العام في المدينة، تليها سنة 1997/1996م حيث بلغت 973.4 ملم. أما أقل السنين مطراً فهي سنة 1999/1998 حيث بلغت كمية المطر فيها 244.2 ملم، وهي كمية شاذة في شحها، حيث بلغ معامل التذبذب فيها 36%.

ويلاحظ من الجدول أن غالبية السنين يكون المطر فيها قريباً من المعدل العام، أما بالنسبة لمعدلات هطول الأمطار في قلقيلية في أشهر السنة، فيتضح من الجدول رقم (2) أن معدل هطول الأمطار في شهر كانون الثاني من سنة 1978 – سنة 1995 بلغ 125.3 ملم، أما في شهر شباط فقد بلغ 113.2 ملم وفي آذار بلغ 56.3 ملم وفي نيسان 15.3 ملم وفي حزيران 2.1 ملم وفي أيلول 19.8 ملم، وفي تشرين الثاني 88.9 ملم، وفي كانون الأول 149.3 ملم، وهو أكثر الأشهر مطراً. شكل رقم (9)

لقد ساعد هذا المناخ المعتدل على ازدهار الزراعة الصيفية والشتوية والنبات الطبيعي وهذا أمر جذب السكان للتوطن في المدينة وزاد في تطور مساحة المنطقة المبنية فيها وما يرافق ذلك من تطور لكافة استخدامات الأرض الخدماتية.

3) الرياح في قلقيلية:

الاتجاه السائد للرياح في قلقيلية جنوبي غربي وشمالي غربي بمعدل سرعة سنوي يبلغ 3.4 كم/الساعة، كما تتعرض البلدة في فصل الشتاء إلى منخفضات جوية قادمة من فوق البحر المتوسط تجلب رياحاً غربية ماطرة ويبلغ معدل سرعتها بين شهري كانون أول وشباط 4.1 كم/الساعة، أما في فصل الصيف فتتعرض المدينة لنسيم البحر من الغرب صباحاً، ويتغير اتجاه الرياح بعد الظهر إلى جنوبي شرقي، ومن ثم إلى جنوبي وجنوبي غربي ويبلغ معدل سرعة الرياح في قلقيلية بين حزيران وآب 2.85 كم/الساعة، أما في أيلول وتشرين أول فتكون الرياح شمالية بمعدل سرعة 2.78 كم/الساعة. وفي فصل الربيع تهب رياح الخماسين المحملة بالغبار والأتربة مسببةً ارتفاعاً في درجة الحرارة وانخفاضا في معدل الرطوبة النسبية، ويبلغ معدل سرعتها من نيسان إلى حزيران 3.2 كم/الساعة[11]. شكل (10)

شكل رقم "10" منحنى معدل سرعة الرياح الشهرية في قلقيلية(بيانات فترة 1992-1995م)

4) الرطوبة النسبية والندى في قلقيلية:

يبلغ معدل الرطوبة النسبية السنوية في قلقيلية 69.6% وهي نسبة مرتفعة وتزداد ارتفاعاً في شهر شباط حيث تصل إلى 75.9% بينما في شهر أيّار تنخفض إلى 62.4% وهي

([11]) ARIJ (1996): Op Cit, P. 22

أدنى نسبة، أما في أشهر الصيف فيقدر معدل الرطوبة فيها بـــ 70.3% بين شهري حزيـــران وآب. شكل رقم(11).

أما الندى فيحدث سنويا بمعدل 200 ليله وكمية الإجمالية له 30 ملم[12].

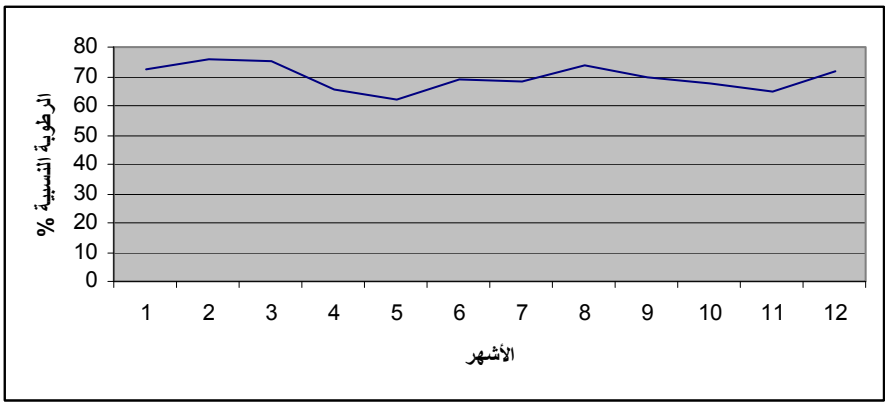

شكل رقم "11" منحنى المعدل العام للرطوبة النسبية الشهرية في قلقيلية (بيانات الفترة1980- 1984 و 1992- 1995)

ج. التربة في قلقيلية:

نظراً لموقع قلقيلية الطوبوغرافي فإن التربة فيها تتميز بقلة التنوع، وباستثناء المنـــاطق التـــي تتكشف فيها الصخور على سطح الأرض شرق وجنوب المدينة فإن التـــرب المنقولـــة هـــي السائدة. شكل (12). وفيما يلي أهم الترب الموجودة.

أ. تربة المرتفعات والتي تمثل:-

تربة البحر المتوسط الحمراء (Terra Rossa) :-

هذه التربة تغطي معظم أراضي الضفة الغربية، وتتشكل من مشتقات الحجر الجيري والدولوميتي في المناطق الصخرية، ولون هذه التربة أحمر أو أحمر مائل إلى البني، وهـــي طينية قليلة السماكة وغالبا ما يقل سمكها عن 50سم في المناطق الجبلية. ويتراوح المحتـــوى الكلسي فيها ما بين صفر و 10% والمحتوى العضوي بين 2 – 8 % ودرجـــات PH بـــين 6.5 – 7.8 ، وتعتبر التربة العميقة منها مناسبة للزراعة ومنتجة، أما قليلـــة السُّـــمك فهـــي مناسبة للغابات والنبات الطبيعي[13]. تنتشر هذه التربة شمال قلقيلية في مناطق المرج وتنتشر

([12]) نفس المصدر السابق، ص23.

([13]) إشتيه، محمد سليم وزميله (1995): حماية البيئة الفلسطينية، نابلس، ص36

كذلك في تلة صوفين الواقعة شرق المدينة بالإضافة إلى المناطق الجنوبية الشرقية، وبشكل محدود في الأجزاء الغربية، لكنها تتميز بقلة سمكها في المناطق الشرقية وبكونها عميقة في المناطق المنخفضة الواقعة جنوب وغرب المدينة وكذلك منطقة المرج. شكل رقم 7

ب. تربة الأودية والسهول:-

1) التربة الغرينية البنية (Brown Alluvial Soils):-

وقد نشأت هذه التربة عن رواسب طينية قديمة، وهي تربة عميقة، ذات لون بني، غالباً ما يكون مشوباً بألوان أخرى، ويتراوح المحتوى الكلسي فيها من كمية مهملة إلى 20% والمحتوى العضوي من 1 – 2 % أما رقمها الهيدروجيني PH فيتراوح بين 7.6 – 8.2 [14] .

وتنتشر هذه التربة في منطقة القطعة الواقعة غرب المدينة، وفي الشمال والجنوب الغربي للمدينة، عند نهايات واد المصرارة في الجنوب، ونهايات واد السدر في الشمال. شكل 7

2) التربة الغرينية اللحقية المشتركة (Colluvial-Alluvial Soils):

وهي تتكون من مختلف رواسب التربة الجبلية بفعل التحاتّ الموضعي، أو بفعل انزلاق التربة، وتمتزج هذه التربة عادة بالحصى والحجارة، وتكون بنية اللون في الغالب[15] وتوجد في قلقيلية في شرق المدينة وفي الشمال والجنوب الشرقيين منها في منطقة الحصاميص وتلة صوفين ومنطقة الرزّازة، وهذه التربة صالحة لزراعة الأشجار المثمرة والزراعة البعلية.

وقد ساهمت هذه الترب، وخاصة الخصبة منها، في ازدهار الزراعة في قلقيلية وتطورها، خاصة زراعة الحمضيات والجوافا والمشاتل والبيوت البلاستيكية، مما أسهم في خلق اكتفاء غذائي، ورفع مستوى دخل الفرد في المدينة، الأمر الذي انعكس إيجاباً على استخدامات الأرض المتعددة غير الزراعية في المدينة.

([14]) نفس المرجع السابق ص36

([15]) نفس المرجع السابق ص37

شكل رقم (7) توزيع التربة في قلقيلية

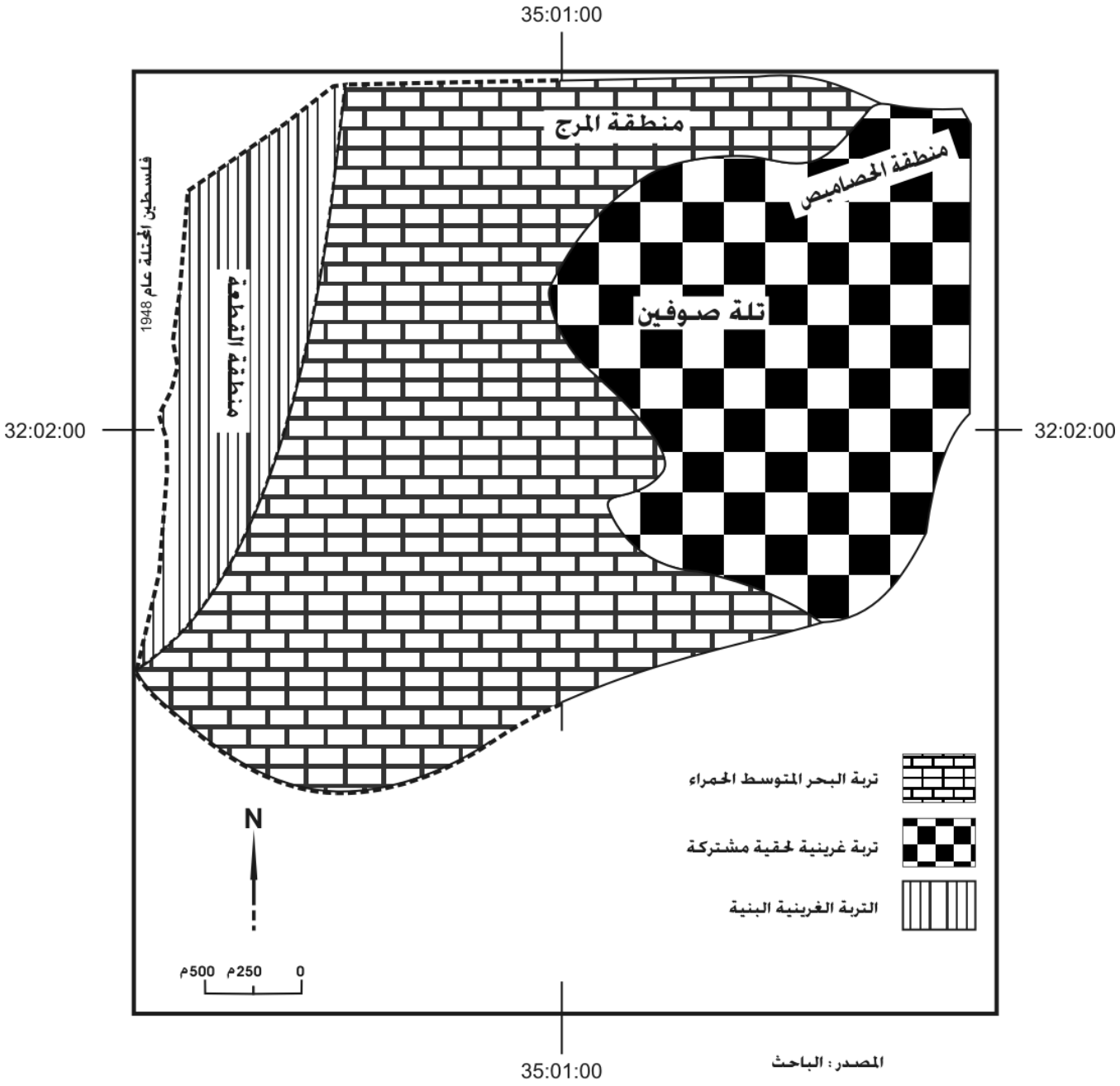

المصدر : الباحث

د. مصادر المياه في قلقيلية:-

تعتمد مدينة قلقيلية على المياه الجوفية حيث يبلغ عدد الآبار الإرتوازية فيها (37) بئراً يمتلك المواطنون منها (35) بئراً في حين تعود ملكية البئرين الآخرين لبلدية قلقيلية بغرض تزويد السكان بمياه الشرب،وكل هذه الآبار حفرت أثناء الإدارة الأردنية باستثناء بئر تملكه البلدية، وقد حفر إبان الاحتلال الإسرائيلي. أما في محافظة قلقيلية فيبلغ عدد الآبار الإرتوازية (72) بئراً منها (69) بئراً ملك للقطاع الخاص و (3) ملك للبلدية[16].

ومنذ بداية الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م حظرت سلطات الاحتلال، وبقوانين عسكرية، حفر آبار إضافية، أو تعميق الآبار القائمة، وحددت كمية المياه المسموح ضخها، بحيث تراوحت بين (62000م^3 – 29000م^3) من كل بئر، وقد بلغ متوسط الكميات المسموح ضخها 12000م^3/السنة من كل بئر[17].

وقد سبق للقوات الإسرائيلية أن قامت أكثر من مرة بنسف بعض هذه الآبار في محاولة منها لحرمان قلقيلية من هذه الثروة، وأشهرها ما كان في حملة 1956. وقد قامت سلطات الاحتلال بحفر بئر إرتوازي ضخم غرب مدينة قلقيلية بالقرب من مستوطنة نبي يمين، وبمسافة لا تتجاوز 2 كم عن المدينة، بهدف استنزاف المياه الجوفية في منطقة قلقيلية، بالإضافة إلى الآبار المقامة لخدمة المستوطنات التي تحيط بالمدينة مثل مستوطنة ألفي منشه وتسوفيم. لأن المياه الجوفية متصلة ببعض حيث تقع قلقيلية على قسم من الأحواض الغربية التي تشمل حوض العوجا – التمساح وحوض الخليل- بئر السبع، وتمتد هذه الأحواض من منطقة طولكرم – قلقيلية في الشمال حتى الخليل جنوباً. تعتبر هذه الأحواض من أغنى الأحواض المائية في فلسطين بسبب عمقها وموقعها بجانب السفوح الغربية للمرتفعات الوسطى، ويلاحظ أن الجزء الشمالي من هذه الأحواض أغنى من جزئها الجنوبي ويقدر المخزون المائي القابل للاستخدام في الأحواض الغربية بنحو 340 – 355 مليون متر مكعب

([16]) مقابلة شخصية مع مدير دائرة الزراعة في قلقيلية، 2001.

([17]) مقابلة شخصية مع أحد محاسبي الآبار الارتوازية في قلقيلية.

في السنة يستخرج منه داخل الخط الأخضر نحو 320 مليون متر مكعب من الماء وذلك بواسطة 300 بئر عميقة تقع في السهل الساحلي داخل الخط الأخضر ويستخرج الفلسطينيون 20 مليون متر مكعب في السنة أي نحو 6% من المخزون القابل للاستعمال مقابل 94% للجانب الإسرائيلي.[18]

هـ. النبات الطبيعي:-

يوجد في فلسطين (2483) نوعا مختلفاً من النبات الطبيعي منها (149) نوع متوطن، وتشكل النباتات النادرة منها 53.1% وقد ساعد في هذا التنوع النباتي تباين الظروف البيئية والمناخية في فلسطين وتدخل الإنسان في هذا الغطاء النباتي.

وفي الضفة الغربية يوجد حوالي (260) نوعاً من العائلات النباتية المركبة ومن النجيلية (198) نوعاً ومن البقولية أو القرنية (268) نوعاً ومن الصليبية (124) نوعاً والشفوية المشهورة بقيمتها الطبية (99) نوعاً وهناك الزنبقية[19].

تحتوي مدينة قلقيلية على الكثير من النباتات الموجودة في الضفة الغربية يساعدها في ذلك موقعها الذي يتوسط السهل الساحلي الفلسطيني من الغرب وأقدام مرتفعات نابلس من الشرق والتلال في الوسط. ومن هذه النباتات النتش(Sarcopoterium spinosum) والخروب (Ceratonia siliqua) والبطم الفلسطيني (Pistacia palaestina) والبطم العادي (Pistacia lentiscus) والدبيق (Galium) والنجيل (Aegilops) والحلبون (Euphorbia) والعليق (Rubustementosus) والشيح (Artemisa) والثوم البري (Allium) والمرار (Genraurea) والأقحوان (Anthemis) والدحريج (Vicia) والحندقوق (Togonella) والغبيرة (Heliotropium) والحلفا (Aristida) والحميض (Rumex rothschilidianus) قرن الغزال (Cyclament) والسعيد (Cyperus latifolius) واللوف (Arum palaestinum) واللسينة (Salvia hierosylimitana) والزعمطوط (Cyclamem percicum) والسنام والشومر ورِجل الحمام وشقائق النعمان والنرجس والبسوم والقرطة والطيُّون والرجلة أو البقلة والخفور والجعدة

([18]) إشتيه، محمد سليم و علي حمد (1995): حماية البيئة الفلسطينية، نابلس، ص57.

([19]) Zohary, M. 1962 Plant Life of Palestine, P 17.

والزعتر (زعتر العراق) والفيجم والزُّراع والسعِّيدة والسيسعة والسبيعة والقــرِّيص والنعنــع البري والقصَّاب والهندباء (العلك) والخس البري والسموه والســبيلة والقرصــعه والفسِّــيوه والنَّماص والبابونج وبعض أنواع الفطر والحبلق والعنجدة والنفلة والقرطة والهليون والقوص والخرفيش والسنارية والشومر والكبَّار والقضّاب والسلك والفقع أو الرباط. وقد وفرت النباتات الطبيعية مراعي جيدة للثروة الحيوانية في هذه المدينة، وهو أمر انعكس على الاستقرار فيها، والتوسع في استخدامات الأرض كافة.

الفصل الثاني

العوامل المؤثرة في استخدامات الأرض في قلقيلية.

أولاً: العوامل البشرية.

ثانيا: تطور الخدمات والوظائف في مدينة قلقيلية.

تتعدد العوامل المؤثرة في استخدامات الأرض في قلقيلية وتتفاوت في مستوى تأثيرها ولعل أهمها هو:-

أولاً: العوامل البشرية

أ- تطور أعداد السكان في قلقيلية

لأعداد السكان أهمية كبيرة في هذه الدراسة لأنها تحدد نوع الاستخدامات المتعددة للأرض، وتفرض حجمها، حيث إنه كلما ازداد عدد السكان زادت احتياجاتهم، وينعكس ذلك كله على صورة الاستخدامات المتعددة للأرض من مسكن وخدمات تعليمية وصحية وطرق وملاعب ومتنزهات وخدمات بلدية وحكومية مثل خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، بالإضافة لاستخدامات الأرض الزراعية لتلبية احتياجات السكان، وبناء على تغير أهمية قلقيلية فقد تطور عدد السكان فيها بشكل ملحوظ في 70 عاماً. جدول (4)

جدول (4): تطور عدد السكان في قلقيلية من 1922 – 1997م

السنة	عدد السكان
1922	2803
1931	3867
1945	5850
1958	8800
1961	11402
1970	14000
1980	20000
1997	31772

المصدر: بلدية قلقيلية، ص10 باستثناء تعداد 1997 الصادر عن دائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني

ويلاحظ من الجدول رقم (4) ما يلي:-

1) إن الزيادة من سنة 1922 إلى 1931 والبالغة 1064 شخصا تعتبر زيادة طبيعية، أي أنه لا يوجد هجرة إلى البلد في هذه الفترة، وينطبق الكلام نفسه على الزيادة في الفترة ما بين 1931 إلى 1945.

2) إن الزيادة الكلية بين 1945 إلى 1958 والبالغة 2950 شخصا تفوق الزيادة الطبيعية للسكان التي يقدرها الباحث بـ 2350 شخصا، مما يعني أن هناك هجرة إلى قلقيلية في تلك الفترة تقدر بـ 600 شخص، وهي بسبب التهجير الإجباري للسكان الفلسطينيين بعد احتلال فلسطين المحتلة عام 1948.

3) إن زيادة عدد السكان الكلية الكبيرة من سنة 1970 إلى سنة 1980 قد بلغت (6000) شخص، وهذا يفوق الزيادة الطبيعية للسكان في تلك الفترة، والتي يقدرها الباحث بـ 4500 شخص، وهذا يبين أن 1500 شخص هاجروا إلى هذه المدينة في تلك الفترة من الريف والمدن الفلسطينية؛ بسبب موقع المدينة القريب من أماكن عملهم داخل الخط الأخضر في فلسطين المحتلة عام 1948. بالإضافة إلى عوامل جذب أخرى تمتلكها المدينة مثل توفر الخدمات المتنوعة والسكن والمياه وقلة الكثافة السكانية. وتجدر الإشارة إلى عامل تصاريح جمع الشمل في الزيادة الكلية لعدد السكان في هذه المدينة.

4) زيادة عدد السكان الكلية في قلقيلية منذ سنة 1958 إلى سنة 1961 بلغت 2602 نسمة في حين أن الزيادة الطبيعية للسكان في قلقيلية في نفس الفترة لا تتجاوز 1000 نسمة وفق معدل النمو البالغ 0.028 وهذا يعني أن أكثر من 1600 نسمة هاجروا إلى قلقيلية في تلك الفترة، وهم الزيادة غير الطبيعية للسكان.

5) إن انخفاض مقدار الزيادة السكانية بين عام 1961 وعام 1970 يعود إلى نزوح عدد كبير من سكان قلقيلية أثناء حرب عام 1967. إذ كانت الزيادة الكلية للسكان 2598 شخصا في 9 سنوات وحسب الزيادة الطبيعية للسكان التي تقدر بحوالي 4000 شخص مما يدل أن الباقي (1500 شخص) هاجروا إلى الأردن.

6) يقدر عدد سكان قلقيلية في سنة 1967 أواخر أيام الإدارة الأردنية عليها بحوالي 13000 نسمة.

7) يقدر عدد السكان في قلقيلية في سنة 1995 وهي آخر أيام الاحتلال الإسرائيلي عليها بحوالي 30000 نسمة.

8) يقدر عدد السكان في قلقيلية في سنة 2001 بحوالي 36000 نسمة، وهي تحت إدارة السلطة الفلسطينية.

9) على الرغم من هجرة أعداد كبيرة من سكان قلقيلية إلى الأردن بسبب حرب عام 1967 إلا أن هذه المدينة تعتبر من أكثر المدن الفلسطينية نمواً في عدد السكان، وهو من الأسباب الرئيسية في توسع المنطقة المبنية في قلقيلية، وتوسع الاستخدامات المختلفة فيها لتلبية احتياجات السكان المتعددة في استخدامات الأرض.

ب- الزيادة الطبيعية ومعدلاتها والكثافة السكانية في قلقيلية:-

بلغ معدل المواليد في مدينة قلقيلية عام 1999 0.0314 وبلغ معدل الوفيات فيها في نفس السنة 0.0033[20] مما يعني أن معدل الزيادة الطبيعية في المدينة في نفس السنة قد بلغ 0.028 . ومما يجدر ذكره أن معدل الزيادة الطبيعية في قضاء طولكرم الذي كانت مدينة قلقيلية جزءاً منه قد بلغ عام 1967 0.040 وأن معدل الزيادة الطبيعية في الضفة الغربية في نفس العام بلغت 0.034[21].

يتضح مما سبق أن معدل الزيادة الطبيعية في تناقص ويرجع الباحث ذلك للأسباب التالية:-

1) تكاليف الزواج الباهظة مقارنة بمستوى الدخل المتناقص باستمرار كنتيجة حتمية لسياسة الاحتلال وممارساته، وهي أمور تقلل من الزواج، الأمر الذي يقلل الزيادة الطبيعية للسكان.
2) عدم توفر المساكن للأزواج الشابة، وارتفاع الإيجارات إن وجدت الشقق السكنية الخالية مما يعيق الزواج وبالتالي الإنجاب.
3) العادات والتقاليد، حيث بات من المهم أن يسكن الزوج الشاب في مسكن خاص به في حين كان يسكن سابقا مع العائلة في غرفة من الغرف.
4) رغبة بعض الأزواج في المحافظة على مستوى معيشي جيد لهم ولأولادهم من حيث المسكن والملبس والصحة والتعليم والغذاء، وهذا يؤدي إلى تحديد النسل.

ويتوقع الباحث في ظل الظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني في هذه المدينة وغيرها من المدن أن تستمر معدلات الزيادة الطبيعية في الهبوط، حيث يتوقع ويرى ارتفاع معدلات الوفيات بسبب القتل المنظم لأفراد الشعب الفلسطيني من قبل الإحتلال الصهيوني، وبسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية يوماً بعد يوم.مما يؤدي إلى تراجع الأوضاع الصحية وسوء التغذية، ويضاف إلى ذلك كثرة الأسرى والمطاردين من أفراد هذا الشعب، وهي أمور تقلل من الزواج، وتقلل بالتالي من الزيادة الطبيعية للسكان، ومع ذلك فقد ساهمت الزيادة الطبيعية للسكان في تطور استخدامات الأرض المختلفة في قلقيلية لتلبية احتياجات السكان المتزايدين من الخدمات كافة.

([20]) مديرة صحة قلقيلية (بيانات خام 2001).

([21]) مقبول، هاني (1987)، الأوضاع الديموغرافية في الضفة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية ص211.

الكثافة السكانية:-

ويذكر أن مساحة قلقيلية وأراضيها في زمن الإنتداب البريطاني وصلت إلى (38 كم^2)[22] وعدد السكان في عام 1945 وصل إلى 5850 نسمة، وفي عام 1922 كان عددهم 2803 نسمة، وهذا يوضح قلة الكثافة السكانية في تلك المرحلة. حيث بلغت عام 1945م 154 نسمة/ كم^2 و في عام 1922 – 74 نسمة / كم^2 أما الكثافة السكانية داخل المسطح العمراني في قلقيلية زمن الإنتداب البريطاني في عام 1945 فقد بلغت 1950 نسمة / كم^2 علماً أن مساحة المسطح العمراني لم يتجاوز (0.3 كم^2)[23].

بلغت كثافة السكان في مدينة قلقيلية عام 1997– 7938 نسمة/كم^2 داخل حدود البلدية البالغة في تلك الفترة (4 كم^2). أما الكثافة السكانية في المدينة مع الأرض التابعة لها وهي بمساحة (11.10 كم^2)[24] فتبلغ 2860.6 نسمة/ كم^2 في نفس السنة 1997. أما في سنة 2001 فمن المتوقع أن يكون عدد السكان في المدينة قد وصل إلى حوالي 36000 نسمة ومساحة الأرض داخل حدود البلدية (4.26 كم^2)[25] حيث ستصل الكثافة السكانية داخل حدود البلدية إلى 8450 نسمة/ كم^2 أما الكثافة بالنسبة للمدينة والأرض التابعة لها في نفس السنة فتبلغ 3243.2 نسمة/ كم^2. وستزداد الكثافة السكانية في ظل وجود الاحتلال والحصار حيث إن أعداد السكان ستزداد في حين ستبقى مساحة أرض المدينة على حالها إن لم يصادر الاحتلال الصهيوني مزيدا من أراضيها.

وقد لعبت قلة الكثافة السكانية في قلقيلية في النصف الأول من القرن العشرين دوراً في قدرتها على استقبال العديد من المهاجرين ، مما أسهم في زيادة المساحات المستخدمة لكافة الخدمات التي يحتاجها الإنسان من مساكن وطرق وصحة وتعليم وتجارة وصناعة وخدمات دينية ومقابر وخدمات بلدية وحكومية وما إلى ذلك، بالإضافة إلى التوسع في الإستخدام الزراعي للأرض لتوفير متطلبات السكان.

([22]) القطناني، محمد صالح،(1997) قلقيلية حتى عام 1942م، مرجع سابق، ص10.

([23]) مقابلة شخصية مع رئيس الجمعية الزراعية في قلقيلية، 2001.

([24]) مقابلة شخصية مع مدير دائرة الزراعة في قلقيلية، 2001.

([25]) مقابلة شخصية مع مهندس بلدية قلقيلية، 2001.

ج) الهجرة:-

وهي أحد عوامل النمو السكاني، وتعرف بالزيادة غير الطبيعية للسكان، وهناك عدة أسباب للهجرة نذكر منها البحث عن الماء والأرض الخصبة والموارد الطبيعية وفرص العمل ووسائل النقل والمواصلات والخدمات بشتى أنواعها والبحث عن الأمان والابتعاد عن مناطق الخطر أثناء الحروب والكوارث الطبيعية وما إلى ذلك. وهناك التهجير الإجباري الذي تعرض له الشعب الفلسطيني من قبل الصهاينة عند احتلالهم لفلسطين المحتلة عام 1948، وكان لقلقيلية نصيب في استقبال هؤلاء المهجرين. ويمكن رصد الهجرة عن طريق المعادلة التالية:-

الزيادة الكلية للسكان – الزيادة الطبيعية = عدد المهاجرين

لقد تباين دور قلقيلية في التغير السكاني سلباً وإيجاباً بفعل الهجرات الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي، فنتيجة للأحداث التي مرت بها فلسطين عام 1948 استقبلت قلقيلية 3000 نسمة، وأدى ذلك إلى زيادة وصلت إلى 25% من مجموع سكانها. في حين انعكست أحداث حرب 1967 سلباً على قلقيلية التي هجرها نتيجة لذلك حوالي 1500 شخص. ونتيجة لفقدان أهالي قلقيلية لأكثر من ثلثي أراضيهم بعد أحداث 1948 فقد سجلوا أنفسهم كلاجئين، وبناء عليه فإن ما يقارب ثلثي عدد سكان قلقيلية بموضعها الحالي كان نتيجة لعامل الهجرة حيث بلغ عدد السكان اللاجئين في قلقيلية 22160 نسمة. والسكان غير اللاجئين 9406 نسمة. جدول رقم (5)

يضاف إلى ذلك العائدون إلى قلقيلية بعد قدوم السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى عدد من العائدين بتصاريح جمع شمل العائلات. وقد كان لتحويل قلقيلية إلى محافظة، وتركز الخدمات فيها أثر في تعدد استخدامات الأرض فبها وإلى توسعها.

جدول رقم (5): أعداد السكان اللاجئين وغير اللاجئين في قلقيلية سنة 1997

لاجئ	مواطن أصلي	غير مبين
22168	9406	179

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 1997، مدينة قلقيلية.

د) التركيب العمري والنوعي والتوقعات المستقبلية:-

بناء على الزيادة الطبيعية للسكان(*) في قلقيلية فمن المفترض أن يكون عدد السكان فيها قد بلغ عام 2001 حوالي 36 ألف نسمة. وقفز في عام 2002 إلى ما يقارب 37100 نسمة. ويتوقع الباحث أن يبلغ في هذه السنة (2003) 38250 نسمة. وفي سنة 2004 إلى 39450 نسمة، هذا في الظروف الحالية، ولكن إذا ما كتب لفلسطينيي الشتات العودة إلى ديارهم، فمن المتوقع أن تزداد أعداد السكان بشكل كبير، مما يعني زيادة الضغط على استخدامات الأرض المتعددة أفقياً ورأسياً، وهو ما يتطلب تخطيطا يطال المجالات كافة، وذلك من أجل تحقيق استخدام أمثل للأرض لتوفير حاجات السكان

التركيب العمري والنوعي:

ويتميز التركيب النوعي والعمري للسكان بآثار واضحة على نسبة الإعالة ومستوى دخل الفرد، الأمر الذي يؤثر في استخدامات الأرض للخدمات المختلفة عبر قوة المواطن الشرائية، وقدرته على البناء السكني وكيفية هذا البناء. جدول (6).

(*) الزيادة الطبيعية = معدل المواليد – معدل الوفيات.

وتبلغ في قلقيلية 0.028

الجدول رقم (6): أعداد السكان في قلقيلية سنة 1997 حسب فئات العمر والجنس.

فئات العمر(سنة)	ذكور	إناث	المجموع لكلا الجنسين
4-0	2970	2742	5712
9-5	2535	2448	4983
14-10	1905	1804	3709
19-15	1680	1621	3301
24-20	1468	1431	2899
29-25	1246	1162	2408
34-30	1092	1088	2180
39-35	933	781	1714
44-40	593	595	1188
49-45	515	381	896
54-50	358	407	765
59-55	224	273	497
64-60	235	261	496
+65	448	567	1015
غير مبين	6	3	9
المجموع	16208	15064	31772

المصدر: دائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني.

ونلاحظ من الجدول رقم (6) أن عدد السكان في مدينة قلقيلية بلغ عام 1997 (31772) نسمة منهم 16208 ذكور، 15564 إناث، وهذا يبين أن نسبة الذكور إلى الإناث 105.7 ذكور : 100 إناث، وهي أعلى نسبة في فلسطين[27]، ويتضح أن نسبة السكان في الفئة العمْرية 15 سنة فأقل 47.6%، كما أن نسبة السكان في الفئة العمْرية 60 سنة فأكثر تشكل 4.8% من مجموع السكان، وهذا يشير إلى نسبة إعالة عالية تصل إلى 45% إذا ما اعتبرنا الفئة المعالة هي فقط ما دون سن 15 سنة، أما إذا اعتبرنا سن فوق 60 سنة معالاً

([27]) دائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني.

فتصل النسبة إلى حوالي 52.4% وهي الإعالة الخام(*). أما الإعالة بالنسبة لقوة العمل الحقيقية حيث بلغ عدد السكان العاملين في قلقيلية عام 1997– 6692 وهم يعيلون 31772.

وهذه الصورة تعكس تدني مستوى الدخل، الأمر الذي ينعكس على شكل البناء ونوعيته حيث يساهم هذا في الانتشار الأفقي للبناء، ويؤدي كذلك إلى قلة حجم الضرائب التي يمكن أن تجنيها البلدية والحكومة. وهذا ينعكس على تدني مستوى الخدمات التي تقدمها البلدية أو الحكومة مثل خدمات الشوارع والمياه والكهرباء والمتنزهات والحدائق العامة. كما يؤدي تدني مستوى الدخل الناجم عن الإعالة العالية في هذه المدينة إلى تدني الاستخدامات التجارية والصناعية للأرض لقلة رأس المال الضروري للتوسع في هذه الاستخدامات باستثناء تجارة الأدوات المستعملة.

هـ) قوة العمل وأوجه النشاط الاقتصادي:-

1. قوة العمل: ويعرضها الباحث لاعتماد مستوى دخل الفرد عليها، الأمر الذي ينعكس على شكل وحجم الخدمات المقدمة له من قبل الدولة أو البلدية عبر جباية الضرائب منه، وينعكس كذلك على قوة المواطن الشرائية التي تنعكس بدورها على شكل بنائه وحجم كميات الغذاء التي يتناولها الأمر الذي يؤثر على الاستخدام الزراعي بشقيه. جدول (7)

* الإعالة الخام:ويقصد بها عدد السكان القادرين على العمل(من سن 15–60 سنة) مقسوما على العدد الكلي للسكان.

جدول رقم (7): قوة العمل في قلقيلية عام 1997

العمر والجنس	نشطاء اقتصادياً					
	مشتغل	غير مشتغل سبق له العمل	غير مشتغل لم يسبق له العمل	غير نشيطين إقتصادياً	غير مبين	المجموع
مجموع الذكور من 10-أكثر من 65	5847	725	587	3491	49	10699
مجموع الإناث من 10-أكثر من 65	845	74	69	9305	66	10359
مجموع الجنسين من 10-أكثر من 65	6692	779	656	12796	115	21058

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قلقيلية.

ويتضح من الجدول رقم (7) ما يلي:-

1) أن نسبة العاملين تشكل حوالي 30% من مجموع السكان القادرين على العمل، وهذا يشير إلى نسبة بطالة عالية في هذه المدينة. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها الحصار المفروض من قبل سلطات الاحتلال على العمال، وعدم وجود اقتصاد وطني فلسطيني مستقل قادر على استيعاب كل الأيدي العاملة. ويشير الباحث إلى أن نسبة العاملين في انخفاض مستمر في ظل انتفاضة الأقصى الحالية، والتي بدأت في شهر أيلول سنة 1999.

2) تشكل النساء العاملات ما نسبته (12.61%) من عدد العاملين و (4.01%) من العدد الإجمالي للقادرين على العمل ويعود انخفاض هذه النسبة إلى العادات والتقاليد التي لا تشجع عمل المرأة.

3) لقد انعكس ذلك على تدني مستوى الدخل عند المواطن في هذا البلد وتمثل بشكل البناء الشعبي بانتشاره الأفقي والعشوائي وقلة الخدمات المقدمة من قبل البلدية والحكومة أو السلطة الفلسطينية لقلة الضرائب التي يمكن أن تجنى من المواطن محدود الدخل أو معدومه في كثير من الأحيان، وينعكس كذلك على قدرة المواطن الشرائية من المنتجات الزراعية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار تلك المنتجات وبالتالي التقليل من المساحات المزروعة خاصة في ظل عدم وجود تصنيع زراعي للفائض.

2. أوجه النشاط الإقتصادي:-

يعتبر نوع النشاط الإقتصادي وحجمه من العوامل الرئيسية المحددة لمستوى دخل الفرد والدخل القومي التي كلما ارتفعت انعكست إيجاباً على كافة استخدامات الأرض والعكس صحيح. جدول (8).

جدول رقم (8): صورة النشاط الإقتصادي في قلقيلية عام 1997.

العمر والجنس	المهن الرئيسية										
	موظفو إدارة عليا	متخصصون	فنيون	كتبه	عمال خدمات وباعه	عمال زراعة	الحرف والمهنة	مشغلوا الآلات ومجمعوها	مهن أولية	غير مبين	المجموع
مجموع الذكور من 10-أكثر من 65	138	252	211	158	1326	452	1510	457	2009	59	6572
مجموع الإناث من 10-أكثر من 65	23	133	215	81	69	21	230	1	136	10	919
مجموع كلا الجنسين	161	385	426	239	1395	473	1740	458	2145	69	7491
القادرين على العمل											21058

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قلقيلية.

ويتضح من الجدول رقم (8) ما يلي:-

1) قلة عدد النساء العاملات حيث تشكل 12.25% من المجموع الكلي للعمال من كلا الجنسين وتشكل ما نسبته 4.36% من مجموع القادرين على العمل، ويعود ذلك لأسباب تم ذكرها في التعليق على الجدول رقم (7) السابق.

2) قلة عدد العاملين في قلقيلية من كلا الجنسين، حيث شكل عددهم ما نسبته 35.58% من مجموع القادرين على العمل، وما نسبته 23.57% من مجموع عدد السكان في قلقيلية في نفس العام.

ويظهر من هذا أن نسبة الإعالة عالية في هذه المدينة حيث إن أقل من ¼ السكان يعيلون بقية السكان، وهذا ينعكس بدوره على تدني مستوى الدخل، ويؤدي إلى انخفاض الضرائب التي تجنيها السلطة الفلسطينية والبلدية، وهي أمور تنعكس على شكل الخدمات ونسبها وأنواعها كما سيأتي لاحقاً.

3) إن العاملين في المهن الأولية يشكلون ما نسبته 28.6% من مجموع العاملين في قلقيلية تليها نسبة العاملين في الحرف وما إليها من المهن، حيث بلغت 23.2% ثم نسبة العاملين في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق حيث بلغت 18% ثم عمال الزراعة حيث بلغت نسبتهم 6.3% في حين تبلغ نسبة المشتغلين بالإنتاج الزراعي 55% من جملة القوى العاملة العربية وهذه النسبة تتفاوت من دولة إلى أخرى[28] وأخيراً مشغلو الآلات ومجمِّعوها 5.7%.

4) انخفاض عدد العاملين بالزراعة مع العلم أن غالبية العمال في قلقيلية قديماً كانوا يعملون في هذا المجال، وهذا يرجع لأسباب نذكر منها:-

أ- قلة الجدوى الاقتصادية من العمل بالزراعة لقلة الأسواق الداخلية والخارجية، وعدم دعم للمزارع، وعدم وجود التصنيع والتخطيط الزراعي.

ب- وجود بدائل عن العمل في الزراعة، وخاصة العمل داخل دولة الكيان الصهيوني المقامة على أراضي فلسطين المحتلة عام 1948، وهي سياسة متعمدة من قبل الاحتلال تهدف للحؤول دون خلق اقتصاد وطني حقيقي مستقل.

ج- ضيق الأسواق أمام المنتجات الزراعية وعدم وجود تصنيع زراعي في المدينة.

ويبلغ عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في القطاع الخاص 1277 منشأة (1997) وهي موزعة حسب النشاط الاقتصادي كما يلي:-

الصناعات التحويلية ويبلغ عددها 249 منشأة، ويعمل فيها 980 عاملاً. إمدادات الكهرباء والغاز والمياه، ويبلغ عددها 30 منشأة ويعمل فيها 31 عاملاً. الإنشاءات ويبلغ عددها 11 منشأة ويعمل فيها 38 عاملاً. تجارة الجملة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدرّاجات ويبلغ عددها 842 منشأة ويعمل فيها 1306 عاملاً. والمطاعم ويبلغ عددها 48 منشأة ويعمل فيها 97 عاملاً. النقل والتخزين والاتصالات ويبلغ عددها 7 منشآت ويعمل فيها 32 عاملاً. الوساطة المالية ويبلغ عددها 33 منشأة ويعمل فيها 95 عاملاً. الأنشطة العقارية وملحقاتها ويبلغ عددها 57 منشأة ويعمل فيها 97 عاملاً. كما يوجد في المدينة 111 مزرعة للحيوانات والطيور[29].

([28]) الطيطي، صالح و غالب محمد،(1990): إستراتيجية التنمية العربية والتطلعات المستقبلية، الطبعة الثانية، ص198.

([29]) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2000، مرجع سابق ص42 – ص43 .

وقد ساهمت المنشآت السابقة في تقليص حجم الأرض المستخدمة للسكن في المدينة كما سيأتي لاحقاً. وساهمت في تطور الخدمات الأخرى مثل الشوارع وخدمة الكهرباء والمياه والصرف الصحي.

نظام حيازة الأرض حيث يسود في المدينة نظام الملكية الخاصة أو الفردية مما أسهم في الانتشار العشوائي للعمران في المدينة وعدم انتظامه وتجانسه من حيث الشكل والمواد المستخدمة، كما أدى إلى الزراعة العشوائية والزحف العمراني على الأرض الزراعية في الجهات الجنوبية والغربية والشمالية من المدينة. كما أن الملكية الخاصة تعيق عمل التخطيط والمخططين إلى حد كبير، لأن صاحب الأرض له حرية التصرف في استخدامها وفق ما يريد تبعا لمصالحه الشخصية الضيقة والتي قد تتعارض مع المصلحة العامة للمجتمع فنجد أن الأراضي الزراعية الخصبة والمشجرة تستعمل لأغراض البناء السكني أو التجاري والصناعي وإن كانت هذه الأرض محدودة واحتياجات السكان لاستغلالها الزراعي أهم. يضاف إلى ذلك أن الجهات الحكومية والرسمية لا تستطيع إلزام المالك للأرض بنوع معين من الاستخدامات المختلفة للأرض، ويضاف إلى ذلك عدم وجود جهاز تخطيط مركزي زراعي له صفة الإلزام للمواطن وفي حال قيام البلدية بشق الطرق فإنها تتحاشى شق الشوارع الواسعة حفاظا على مصالح مالكي الأرض.

ويذكر الباحث أن السكان المالكين للأرض في تلة صوفين في قلقيلية (وهي أعلى منطقة في قلقيلية تقع على الشارع المؤدي إلى نابلس) رفضوا حتى بيع هذه الأراضي للبلدية من أجل بناء مستشفى عليها فاضطرت البلدية لشراء قطعة أرض في موقع آخر لا يتمتع بصفات الموقع الأول، كما أن الملكية الخاصة تتفتت بسبب نظام الإرث حيث يزداد عدد المالكين للأرض مما يعني زيادة الأهواء التي تتحكم بنوع استخدام الأرض، وفيما يلي يعرض الباحث لبعض صور تأثير الملكية الخاصة على استخدامات الأرض الريفية والحضرية وتحولاتها في مدينة قلقيلية:

1- عدم استقامة كثير من الشوارع في المدينة؛ لأن البلدية تتعمد حين شق الطرق أن يتوسط الطريق قطعتين من الأرض لمالكَين ليكون الشارع على حسابهما وليس على حساب مالك واحد وكذلك لخدمة قطعتي الأرض في آن معا.
2- ضيق الشوارع في المدينة لتقليل خسارة المواطنين من أراضيهم.
3- يعزى التطور الإيجابي في مساحات المشاتل والبيوت البلاستيكية إلى الملكية الخاصة وذلك سعيا من المواطن للحصول على أعلى مردود اقتصادي من جرَّاء استخدامه لأرضه.

4- عدم وجود حدائق في المدينة ومساحات خضراء بسبب الملكية الخاصة في ظل ارتفاع أسعار الأرض.
5- تراجع زراعة الجوافا والحمضيات والحبوب بسبب الملكية الخاصة لتراجع الجدوى الاقتصادية لهذه الزراعة.
6- من إيجابيات الملكية الخاصة حفر المواطنين في قلقيلية 37 بئرا ارتوازيا لاستصلاح أراضيهم وزراعتها.
7- من سلبيات الملكية الخاصة زحف العمران على الأرض الزراعية لأن المواطن حر التصرف في استعمال أرضه بالطريقة التي يراها.
8- أثرت الملكية الخاصة على شكل البناء فكل مواطن يبني بالمواصفات التي يريدها وهو أمر يختلف عن الإسكانات التي تنشؤها الحكومات من حيث الشكل والارتفاعات.
9- إهمال الكثير من الأراضي لقلة الجدوى الاقتصادية من زراعتها في ضوء زيادة مردود العمل داخل دولة الكيان الصهيوني.
10-لعبت الملكية الخاصة للثروة الحيوانية والنحل والدواجن دورا رئيسا في تذبذب أعدادها في قلقيلية.
11-كثرة الأراضي المخصصة للمساجد في قلقيلية وعشوائيتها؛ لأنها تقام على أراض يتبرع بها المواطنون "لاستخدام مسجد فقط لا غير".
12-سوء توزيع المدارس على الأحياء السكنية في قلقيلية، وذلك يعود إلى أنّ الأصل في بناء المدارس يكون على أراض متبرع بها.
13-افتقار المدينة إلى منطقة صناعية بسبب شيوع الملكية الخاصة مما أدى إلى انتشار ورش الصناعات والحرف بشكل عشوائي في المدينة.
14-ارتفاع كثافة الاستخدام الزراعي بسبب تفتت الملكية الخاصة نتيجة لنظام الإرث.

وباختصار فإن الملكية الخاصة كانت سببا رئيسا في سرعة تحولات استخدامات الأرض الحضرية والريفية في مدينة قلقيلية وتلقائيتها وعشوائيتها، على نحو ما سيظهره الباحث في الفصلين الثالث والرابع من هذه الرسالة.

دور الإيجار في الحد من تجديد البناء القديم لتمسك المستأجر بموقعه نظراً لرخص الإيجار القديم، وأهمية الموقع الذي يتطور مع مرور الزمن. وكذلك فإن ارتفاع أسعار الأرض، نظراً لدخولها ضمن المنطقة التي يسمح فيها بالبناء، يجعل المالك الخاص لا يفكر باستخدامها زراعياً، وإن كانت الأرض في غاية الخصوبة، بل يستخدمها استخداماً عمرانياً

تجارياً أو صناعياً أو غير ذلك؛ لارتفاع الجدوى الاقتصادية لهذه الأنواع من استخدام الأرض وهذا أثر في شكل انتشار العمران في المدينة.

كما كان لطرق النقل وتطور وسائل المواصلات دور رئيس في تطور العمران في قلقيلية منذ الانتداب البريطاني على المدينة، حيث وجدت سكة حديد في الجهة الغربية من المدينة، ووجود الشوارع التي تربط المدينة بمختلف أنحاء فلسطين وإلى وجود المواصلات الداخلية في المدينة وخاصة في نهاية عهد الاحتلال، وتطورها بعد قدوم السلطة الفلسطينية حيث يوجد في المدينة خمسة مكاتب تاكسي للمواصلات الداخلية والخارجية تعمل فيها حوالي 100 سيارة، عدا عن وجود ثلاث باصات كبيرة للنقل الداخلي بين أطراف المدينة، ووجود موقف السيارات العمومية الذي يصل المدينة بمحافظتها وبالمدن الفلسطينية الأخرى ووجود وسائط النقل الخصوصي الأخرى، والشاحنات، مما كان له دور رئيس في تطور العمران في قلقيلية، ويوحي بتوسع أكبر للعمران فيها مستقبلاً. وقد ساهم ظهور السيارة في تطور الاستخدامات المختلفة للأرض.

كما كان لانتشار حرفتي الزراعة والبناء بين مواطني قلقيلية دور في زيادة المسطح العمراني للمدينة من 300 دونم أثناء الانتداب البريطاني إلى 3000 دونم زمن السلطة الفلسطينية حيث وفرت الزراعة نوعاً من الاكتفاء الذاتي المشجع على الاستقرار في المدينة والنشاط العمراني بواسطة محترفي البناء المتوفرين في المدينة بشكل كبير.

ويظهر دور العامل التاريخي في ضيق الشوارع وتلاصق الأبنية ووجود الأزقة وذلك لأن المدينة ورثت موقع توطن قديم تمثل في البلدة القديمة حول المسجد القديم.

ويشير الباحث إلى دور الصراع السياسي والتوجيه الحكومي حيث كان للاحتلال الإسرائيلي للمدينة دور رئيسي في تحديد شكل المدينة وتوسعها من حيث كون قرار توسيع المخطط الهيكلي كان بيده. ويشير الباحث إلى دور حصول المدينة على رتبة محافظة زمن السلطة الفلسطينية في زيادة أهمية المدينة وإعطائها دوراً مركزياً ترتب عليه زيادة في الوافدين إليها لتلقي الخدمات أو التوطن فيها للعمل مما كان له أثر في إيجاد أسباب جديدة لتغيرات في استخدام الأرض.

ويشير الباحث إلى قرارات اتخذتها البلدية في قلقيلية بعد قدوم السلطة الفلسطينية مثل رفع رسوم الرخص ورسوم اشتراك المياه والكهرباء ورفع سعر المياه في المدينة حوالي 300% وهذه القرارات من شأنها الحد من توسع هذه المدينة عمودياً وأفقياً لأنها تفقد بعض عوامل الجذب فيها. ويشير الباحث إلى عدم قدرة المسؤولين على اتخاذ قرارات لمنع زحف العمران على الأرض الزراعية خوفاً من التعارض مع السكان. والمشكلة الكبيرة هي أن

المسؤولين والمواطنين لم يشعروا حتى إعداد هذه الدراسة أن المدينة مقبلة على مشكلة في استخدامات الأرض فيها ،مما يعني افتقارها إلى خطة تستبق المشاكل قبل حصولها.

ثانيا: تطور الخدمات ووظائف قلقيلية وأثرها على استخدامات الأرض وتحولاته:-

لا شك أن وظائف المدن وحجم الخدمات المقدمة فيها من العوامل المهمة في جذب السكان أو طردهم، فكلما تعددت وظائف المدن وازداد حجم الخدمات فيها جذبت المزيد من السكان إليها، إضافة إلى عدم هجرة سكانها، وهي أمور تنعكس بشكل إيجابي على تطور المدن وازدياد نسب الأرض المستخدمة للأغراض المختلفة باستمرار لتبية احتياجات السكان المتزايدة. وفيما يلي بعض الخدمات والوظائف في مدينة قلقيلية:-

أ) الخدمات الإدارية:-

ويشار هنا إلى وجود موسع للمؤسسات الحكومية والوزارات في المدينة وخاصة بعد أن أصبحت مقراً لمحافظة قلقيلية وما يصاحب ذلك من تقديم الخدمات المتعددة للسكان في المدينة ومحافظتها، وهذا أمر يزيد عدد السكان في المدينة وكذلك العاملين والمتسوقين منها، مما يزيد الطلب على المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني وعلى بقية السلع والخدمات في المدينة وهي أمور ساهمت إيجاباً في تطور الزراعة في المدينة وساهمت كذلك في تطور كل استخدامات الأرض فيها.

ب) طرق النقل وحركة السكان وكفاءة الوصول:-

وقد خدمت طرق النقل وسكة الحديد قديما الاستخدام الزراعي في المدينة وتخدمه طرق النقل لغاية الآن، وكذلك حركة العمال للعمل داخل فلسطين المحتلة عام 1948 خدم الاستخدام الزراعي من حيث تسوق العمال في رحلة الذهاب والإياب للعمل من داخل المدينة. كما أن لقيام عدد من أبناء هذه المدينة بالعمل بالزراعة داخل فلسطين المحتلة عام 1948 ساهم في اكتساب بعض الخبرات والمهارات ونقلها إلى داخل المدينة، مما أسهم إيجابيا في تطور الزراعة والاستخدامات الأخرى للأرض، أنظر جدول رقم (10).

ج) الخدمات الصحية:-

يوجد في قلقيلية مستشفى وكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNRWA) الذي يقدم الخدمات بالمجان للاجئين منذ عام 1950، حيث بلغ عدد المراجعين فيه لدى قسم الطوارئ 14180 شخص سنة 2002 50% منهم من مدينة قلقيلية و 30% من محافظتها و 20% من خارج المحافظة ويبلغ عدد الأسرة في هذا المشفى 43 سريرا[30]. إلى جانب وجود مديرية الصحة والعيادة الشرقية ومشفى الطوارئ وأربع مراكز صحية خاصة ومختبري تحليل وتسع عشرة صيدلية و خمس وأربعون عيادة خاصة وقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات، مما أدى إلى زيادة طبيعية في سكان هذا البلد، إضافة إلى جذب عدد من السكان واللاجئين إلى هذا البلد، وهي أمور انعكست إيجاباً على تطور الزراعة لزيادة الطلب المحلي على المنتجات الزراعية والتطور في الاستخدامات المتعددة للأرض كافة، لازدياد الطلب عليها.

د) الخدمات العلمية والثقافية والفنية:-

يوجد في قلقيلية تسع مدارس حكومية ومدرستين للوكالة والكلية الإسلامية وفرع لجامعة القدس المفتوحة وتسع مدارس خاصة وأربع عشرة روضة أطفال ومركز للتدريب المهني والمكتبة العامة التابعة للبلدية والمراكز الثقافية في المدينة، وقد ساهمت جميعها في جذب السكان إلى المدينة، وتمسكهم بالعيش فيها، وهي أمور انعكست إيجاباً على تطور الاستخدامات المتعددة للأرض فيها.

هـ) الخدمات الترفيهية والسياحية والرياضية:-

لقد رافق توسع المدينة وتطورها إنشاء حديقة للحيوانات في أواخر عهد الاحتلال ونظرا لكونها الوحيدة في الضفة الغربية فقد استقطبت العديد من الرواد والرحلات المدرسية حيث بلغ عدد روادها السنوي سنة 1999 241070 شخصا وبلغ دخلها 1.205.350 شيقلا قبل الانتفاضة، أما عام 2002 فقد انخفض العدد إلى 34392 شخصا، وانخفض الدخل إلى 137570 شيقلا بسبب الانتفاضة[31]. كما صاحب تطور المدينة إنشاء ملعب لكرة القدم يتسع مدرجه لأكثر من ثلاثة آلاف متفرج، كما يوجد في المدينة عدد من المطاعم والمخابز ومحلات للكنافة والحلويات فضلاً عن كثرة الأشجار والمزارع ، ويوجد ثلاثة مسابح، وكلها

([30]) مقابلة شخصية مع مدير مستشفى الوكالة في قلقيلية، 2001.

([31]) سجلات محاسب بلدية قلقيلية، 2001.

أمور تجذب السكان إلى المدينة والتسوق منها، حيث تقدر الغرفة التجارية في قلقيلية عدد المتسوقين من المدينة في عام 1999 أي قبل الانتفاضة بستين ألف متسوق 50% منهم من فلسطين المحتلة عام 1948 والباقي من القرى والمدن الفلسطينية، وبعد الطوق الأمني في 2001/6/1 تلاشت هذه النسب الأمر الذي انعكس إيجاباً على استخدامات الأرض كافة قبل هذا التاريخ وسلبا بعده.

و) الخدمات التجارية والتنموية:-

لقد تميزت قلقيلية في السنوات العشر الأخيرة بانتشار تجارة الجملة والتجزئة فيها وامتياز المدينة بكونها مقراً رئيسياً لتجارة البضائع المستعملة المستوردة من داخل دولة الكيان الصهيوني، حيث بلغ عدد التجار في هذه المهنة حوالي 80 تاجراً منهم 50 تاجراً يستوردون من داخل دولة الكيان الصهيوني، كما يوجد في المدينة أكثر من 53 محلاً أو مخزناً تجارياً لهذه المهنة، وتبلغ مساحتها الإجمالية حوالي 2000 م^2 مكونة 0.8% من مساحة الأرض المخصصة للتجارة و7% من عدد المحلات التجارية زمن الاحتلال الإسرائيلي و 5.1% من عددها زمن السلطة الفلسطينية وشكل العاملون في هذه التجارة 1.1% [32] من مجموع القوى العاملة في قلقيلية عام 1997 وقد جذبت هذه التجارة التجار الفلسطينيين من جميع أرجاء الوطن للتسوق من قلقيلية، وقد وصلت حدود هذه التجارة إلى قطاع غزة حيث كان يأتي المدينة تجارا منه لشراء الأدوات المستعملة، وقد ساهمت هذه التجارة برفع مستوى دخل الفرد في قلقيلية، الأمر الذي انعكس بصور مختلفة على كافة استخدامات الأرض في المدينة بصورة إيجابية، حيث يدفع هؤلاء التجار ضرائب ورسوم رخص للبلدية والحكومة، مما أثَّر إيجاباً على الخدمات والبنى التحتية في المدينة.

كما لعب وجود ثلاثة أسواق للمنتجات الزراعية (حِسْبَه) نفس الدور السابق من حيث رفعه لمستوى الدخل في هذه المدينة، وانعكاسه على التوسع الزراعي. وكان ولجود المشاتل في المدينة دور إيجابي في تطور استخدامات الأرض في هذه المدينة سواء الاستخدام الزراعي أو التجاري؛ لأن المشاتل تصدر معظم إنتاجها إلى خارج المدينة.

ز) جمع قلقيلية بين وظيفة الريف الزراعية والوظائف الأخرى المتعددة للمدن، ومنها التجارية والسياحية، حيث تضافر هذا الجمع في سرعة تطور قلقيلية واستخدامات الأرض المتعددة فيها حيث نجد أن مساحة المنطقة المعمورة قد تضاعفت 10 أضعاف ما بين فترة الانتداب البريطاني عليها وبين عهد السلطة الفلسطينية، مع الإشارة إلى التوسع العمودي في

([32]) دراسة ميدانية.

البناء في هذه المدينة وإن هذا التطور في المساحة سار إلى جنبه تطور في خـدمات لتعلـيم والصحة والشوارع والخدمات الأخرى.

ح) الوظيفة الصناعية:-

وذلك من حيث وجود 32 مشغل خياطة زمن السلطة الفلسطينية في قلقيليـة بسـبب موقعها القريب من الكيان الصهيوني، ووجود هذه المشاغل ساهم في تطـور الاسـتخدامات العمرانية في قلقيلية من حيث المساحات التي تشغلها هذه المشاغل، والتي سيأتي ذكرها فـي الفصل القادم، ومن حيث تنوع مصادر الدخل لدى المواطن في هذه المدينة وارتفاعها، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حجم الضرائب التي يدفعها المواطن للسلطة والبلدية مثل ضريبة المالية والمعارف والمجاري ورخص المحال التجارية، ويشار إلى ضريبة قلم السوق (وهي ضريبة للبلدية على كل بضاعة لا تخضع لضريبة الدخل مثل المنتجات الزراعية بشقيها) وتقوم البلدية بتضمين هذا القلم للتجار بالمزاد حيث بلغت قيمة ضمانه قبل الانتفاضة الأولـى 160 ألـف دينار أردني في السنة وقبل الانتفاضة الثانية 100 ألف دينار أردني في السنة وفي عام 2001 تسعين ألف دينار أردني في السنة وفي عام 2002 سبعين ألف دينار أردني في السـنة وفـي عام 2003 خمس وأربعون ألف دينار أردني[33] في السنة ويعزى هذا التناقص في سعر القلم إلى سياسة الحصار الصهيونية على المدينة، مما ينعكس إيجابـاً علـى الخـدمات المقدمـة للمواطن، كما كان لوجود مصانع الطوب والباطون الجاهز والبلاط والشايش(الرخام) في هذه المدينة دور إيجابي في تطور استخدامات الأرض العمرانية في هذا البلد.

ط) الوظيفة الزراعية:-

حيث وفرت الزراعة في المدينة احتياجات السكان من المنتجات الزراعيـة بشـقيها النباتي والحيواني أي ساهمت في تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي الضـروري لبقـاء المـدن وتطور كافة الاستخدامات فيها وفي الفصل الرابع سيوضح الباحث صورة الأوضاع الزراعية في قلقيلية وتحولاتها. وكان له دور إيجابي في تناقص حيوانات النقل والجر وقلة عدد العاملين في الزراعة وارتفاع الإنتاج ويشير الباحث إلى ظهور الزراعة داخل البيوت البلاستيكية حيث ساهم في التوسع الرأسي في الزراعة على حساب التوسع الأفقي لكثر إنتاجية هـذه البيـوت البلاستيكية ويشير الباحث إلى تطور أساليب الرّي المتبعة في المدينة حيث وفر في المياه وفي عدد العاملين في الزراعة الأمر الذي مكنهم من العمل في مهن أخرى وبالتالي زيادة مصادر دخل الفرد في هذه المدينة الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الاستخدامات غير الزراعيـة فـي

([33]) سجلات محاسب بلدية قلقيلية 2003.

المدينة. كما كان لوجود خدمات الكهرباء والماء والبنوك ومحطات الوقود والبريد والمحاكم والمدارس ساهمت في تطور استخدامات الأرض في المدينة والاستقرار فيها.

ي) عامل الصراع السياسي والتوجيه الحكومي:-

لقد كان الاستعمار البريطاني دورا سلبيا على قلقيلية فقد عمدت سياساته إلى ضرب اقتصاد المواطن الفلسطيني فضلاً عن عدم الاهتمام من قبل المستعمر بالجانب الزراعي وبالجوانب الأخرى فكما ذكر لنا الآباء أن بريطانيا كانت في زمن الحصاد تغرق الأسواق بالقمح وغيره من المنتجات بأسعار رخيصة لضرب محصول المزارع الفلسطيني وقد تكرر ذلك زمن الاحتلال الإسرائيلي حيث ركزت سياسة الاحتلال عن إبعاد المواطن عن أرضه وعن العمل بها بإيجاد بديل للمواطن بالعمل داخل دولة الكيان إضافة إلى تحديد كمية المياه المسموح لكل بئر بضخها وصعوبة تسويق المنتجات الزراعية إلى خارج فلسطين المحتلة، وساهم في ذلك عدم دعم الدول العربية للمزارع الفلسطيني حيث كانت تأتي الفاتورة للمزارع (عوض كريم) يعني صفراً.

وكان لقيام دولة الكيان الصهيوني عام 1948 آثارا كارثية في صورة الاستخدام الزراعي في المدينة حيث احتل الصهاينة أكثر من ثلثي أراضي قلقيلية السهلية الخصبة والمشجرة مع آبارها الارتوازية، وكذلك ما صاحب احتلال الصهاينة لما تبقى من أراضي المدينة عام 1967 وما صاحب ذلك من تشريد لأبناء المدينة وتدمير 80% من مباني المدينة[34] وتجريف للبيارات فيها وهلاك الكثير من الماشية أثناء الحرب ونزوح بعض السكان إلى الدول المجاورة وما يقوم به المحتل من تجريف لـ 8 مشاتل والأراضي الزراعية بحجة قربها من الطرق الالتفافية التي أقامها المحتل للوصول إلى المغتصبات في فلسطين المحتلة عام 1967.وكذلك الدور السلبي الذي تلعبه حالة اللاّأمن للمواطن والمزارع الفلسطيني بسبب قطعان المستوطنين من حيث خوف المواطن الفلسطيني من الذهاب إلى أرضه والعمل بها.

وما زالت سياسة الحصار تعاني منها المدينة حتى اللحظة 2003/2/18 وما يسببه هذا الحصار من تدمير للزراعة بشقيها من حيث استحالة تسويق الفائض إلى خارج المدينة أو حتى في داخلها في حالة منع التجول، ويشير الباحث إلى هدم البيوت والمحال التجارية من قبل قوات الاحتلال.

([34]) بلدية قلقيلية، (1997) مصدر سابق، ص20.

ويشار أيضاً إلى عدم الاهتمام الحكومي بالمزارع، وعدم وجود مخطط هيكلي لكافة استخدامات الأرض في المدينة على مرّ الأزمنة والعصور المدروسة من حيث وجود جهاز تخطيطي زراعي له صفة الإلزام للمزارع والتعويض عليه في حال الخسارة وعدم توفير الأسواق له والقروض الميسرة وعدم وجود التصنيع الزراعي.

ويشير الباحث إلى أن حصول المدينة على رتبة محافظة زمن السلطة الفلسطينية خدم كافة استخدامات الأرض فيها من حيث جذبه للسكان لها سواءً لمراجعة الدوائر أو للإقامة فيها بشكل دائم خاصة موظفي الدوائر الذين قدموا مع السلطة الفلسطينية وقوات الأمن الوطني الفلسطيني.

ك) العامل التاريخي:-

وذلك لأن قلقيلية موقع توطن فلسطيني قديم جداً، كما مرّ في بداية هذا الفصل، حيث لعب هذا العامل دوراً في بقاء هذه المدينة وتطورها من حيث تملك أبناء هذه المدينة لأراضيها أباً عن جد، حيث أن الإنسان يعمر في ملكه وأرضه، إضافة إلى حب الإنسان إلى مسقط رأسه وخاصة إذا ما توفرت له عوامل الجذب من أرض زراعية ومناخ جيد، ولكن لهذا العامل سيئات من حيث أن المدينة ورثت موقع توطن قديم غير مخطط، والشوارع فيه ضيقة، والبنى التحتية غير مخطط لها, وهذا ما يلاحظ في موقع البلدة القديمة حول المسجد القديم. ويذكر Stamp,d. أن المخطِّط يكون سعيدا إذا كانت قطعة الأرض التي يخطط لبنائها خالية كورقة صمّاء حتى يستطيع أن يخطط عليها المحلة العمرانية بحرية مطلقة ووفق أفكاره وتبعا للظروف السائدة في الإقليم[35]. وجدير بالذكر أن أقدم مدينة من العالم شيدت تبعا للخطة الهندسية المنتظمة[*] هي مدينة مهنجو دارو في شبه القارة الهندية[36]

ل) كان لارتفاع أسعار الأراضي في المنطقة المعمورة من المدينة دور إيجابي في التوسع العمودي في البناء والتقليل من انتشاره الأفقي، كما يشار إلى تغير إيجابي في العادات والتقاليد من حيث قبول السكان للسكن في الشقق ضمن عمارات متعددة الطوابق، وكان لارتفاع سعر الأرض دور إيجابي في التوسع العمودي في بناء المدارس والخدمات الصحية وحتى المساجد.

([35]) Stamp, d., (1960): Applied Geography, London, P. 37.

(*) الخطة الهندسية المنتظمة: توضع هذه الخطة للمدن التي نشأت ونمت في شكل هندسي أقرب ما يكون إلى الشكل المستطيل أو المربع. وتبدو شوارعها مستقيمة ومتوازية ومتعامدة.

([36]) Smiles, A.,(1961): The Geography of Towns, London, P. 104.

يضاف إلى ما سبق عامل الاضطرار كما ذكر بيربلو Perpillou في كتابه عن الجغرافيا البشرية[37] من أن المحلة العمرانية تنتج دائما عن شكل من أشكال الاضطرار سواء كان طبيعيا أو حرفيا. ويضاف إلى ما سبق أيضا الضرائب التي تجبيها البلدية والدعم الدولي الأوروبي خاصة ووجود البنى التحتية حيث تقوم بلدية قلقيلية بتنفيذ مشروع مياه ضخم يكفي المدينة لعشرين سنة قادمة.

م) استخدامات الأرض Land Use:-

حيث تتداخل استخدامات الأرض ويؤثر بعضها على الآخر ويكون التوسع في بعضها على حساب الآخر فنجد أن الاستخدام الزراعي للأرض يخدم الاستخدام الحضري لها عبر مده بالاحتياجات الضرورية لساكن هذا الاستخدام. واستخدام الأرض للطرق يخدم الاستخدام الزراعي والاستخدامات الحضرية الأخرى من تعليم وصحة وتجارة وصناعة وخدمات أي أن استخدامات الأرض في قلقيلية خدمت بعضها بعضا وساهمت في تطور بعضها البعض.

(37) Perpillou, A.V, (1972): Human Geography, "Translated", London P. 411.

الفصل الثالث

أولاً: امتداد المسطح العمراني في قلقيلية.

ثانياً: تطور استخدامات الأرض الحضرية في قلقيلية.

أولاً: امتداد المسطح العمراني في قلقيلية:

لقد تطورت مساحة المسطح العمراني كمّاً ونوعاً في قلقيلية حسب تتابع الإدارات عليها. حيث وصلت مساحته إلى 3000 دونم في عام 2001 أي في عهد السلطة الفلسطينية بينما كانت في زمن الانتداب البريطاني لا تتجاوز 300 دونم وكان ذلك لأسباب أهمها الزيادة الكلية في أعداد السكان في هذه المدينة وتطور وسائل المواصلات وتنوع حاجات السكان وازديادها. ونظراً لكون التغيرات قد ترافقت مع التغير الوظيفي للمدينة حسب إداراتها فإنه سيتم دراسة تلك التغيرات ومقارنتها في ظل تلك الإدارات على النحو التالي:-

أ) مساحة المسطح العمراني لقلقيلية أثناء الإدارة البريطانية:-

لقد كانت قلقيلية في فترة الانتداب البريطاني قرية تابعة لطولكرم مساحة أراضيها 38 ألف دونم موزعة بين الرمل والحمراء والقسم الجبلي[38] بكل ما تعنيه هذه الكلمة من حيث الاعتماد على الزراعة غير الحديثة بشقيها النباتي والحيواني وأنها لا تتمتع بالخدمات التي تتمتع بها المدينة وتبدو أصغر من المدينة في رقعتها العمرانية، ومن المقدر في العالم كله أن اثنين من كل ثلاثة أشخاص ما زالوا يعيشون في القرى أو العزب أو المساكن المبعثرة في الريف[39]. وبينما كان عدد سكانها 2803 نسمة، فقد وصل إلى 5850 نسمة في سنة 1945م[40]. والمواد المستعملة في البناء في هذه الفترة كانت من الطين والحجارة والشيد أوالجير وسقوفها عقود من الخشب والقش والطين أما مساحة الأرض المبنية في قلقيلية في حدود (300) دونم[41]. وتشكل هذه المساحة ما نسبته 2.7% من مساحة أراضي قلقيلية الحالية البالغة (11100) دونم، في حين تشكل ما نسبته 7.45% من مساحة الحدود الحالية لبلدية قلقيلية.

([38]) قلقيلية حتى عام 1942م، مصدر سابق، ص10.

([39]) Hudson, F.A, (1983): Geography of Settlements, London, P. 35.

([40]) كتاب قلقيلية، مصدر سابق، ص10.

([41]) مقابلة شخصية مع رئيس الجمعية الزراعية في قلقيلية، 2001.

وفي الجهة الشمالية الغربية من قلقيلية كانت توجد سكة حديد تستخدم لنقل البضائع والركّاب إلى يافا ورأس العين وحتى إلى مصر للتصدير والاستيراد وقد ساهم ذلك في تطورها العمراني والزراعي والتجاري الأمر الذي انعكس إيجاباً على كل نواحي الحياة في هذه القرية وجعلها تتطور إلى مدينة بشكل أسرع من غيرها من القرى.

لقد تركز المسطح العمراني لقلقيلية خلال فترة الانتداب البريطاني حول الجامع القديم ثم امتدّ شمالاً إلى بداية حي زيد الشمالي، وجنوباً إلى دار السبع، وغرباً إلى كنايات دحبور، وشرقاً إلى أبعد من موقع البلدية الحالي بقليل[42] شكل (13– أ).

وكانت شوارعها ترابية باستثناء الشارع الرئيسي ذو الامتداد شمال جنوب الذي كان معبّداً وقسم من الشارع المتجه نحو كفر سابا غرباً.

ونظرا لتداخل الاستخدام العمراني للأرض في قلقيلية مع الاستخدام الزراعي فقد أهمل الباحث مساحات الأرض الفراغ في دراسته كونها تدخل ضمن الاستخدام الزراعي للأرض في جميع المراحل التي تعاقبت في الإدارات على المدينة.

([42]) مقابلة شخصية مع رئيس الجمعية الزراعية في قلقيلية.

شكل رقم (13) تطور المسطح العمراني في قلقيلية
(الخرائط تشمل مناطق فراغ مستغلة زراعيا)

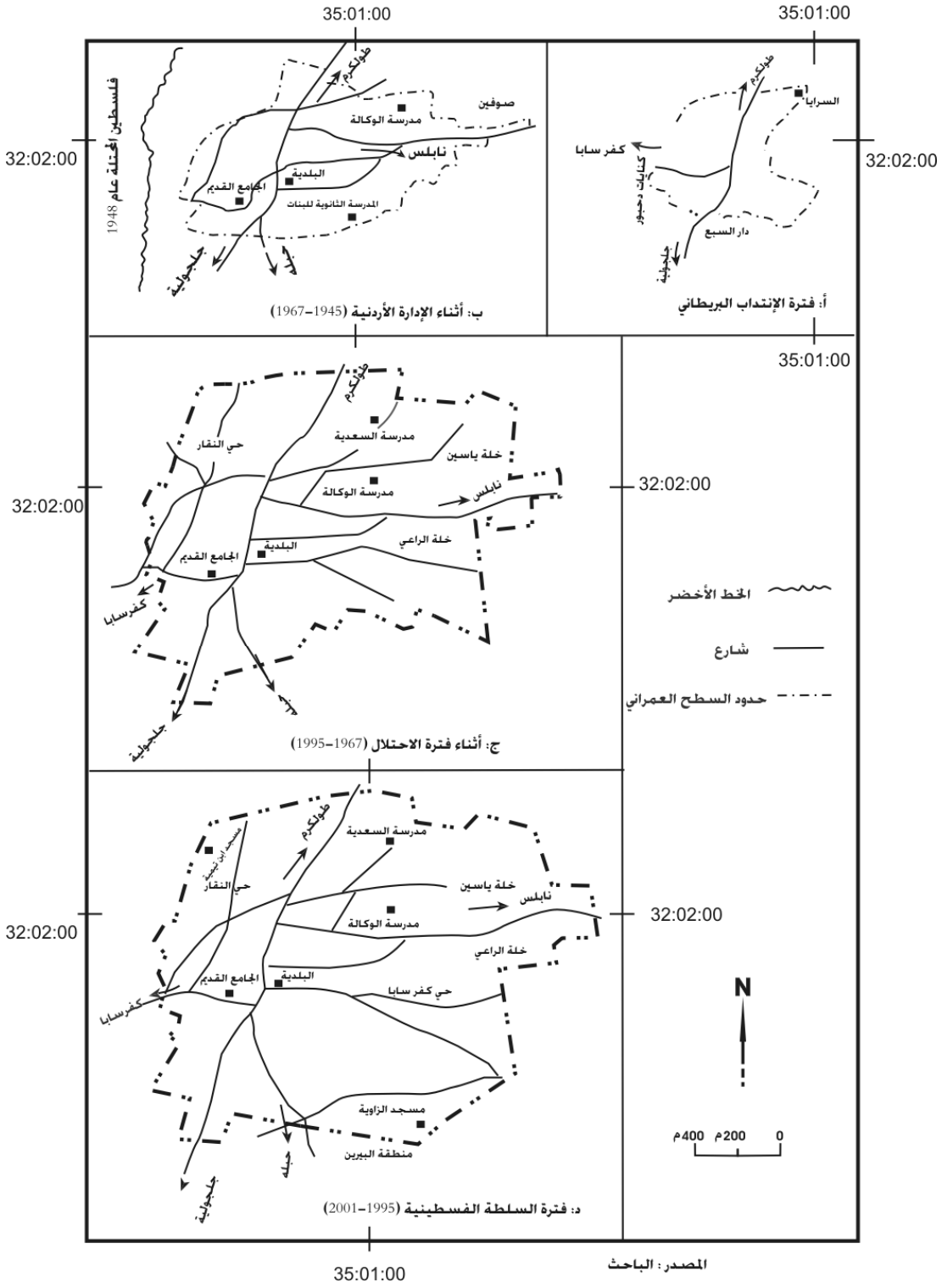

وكانت الشوارع ترابية في قرية قلقيلية إلا شارعين رئيسيين معبدين أولهما يصل شمال المدينة بجنوبها في حين يمتد الثاني من منطقة الجامع القديم إلى كفر سابا غرباً[43]. ولم تشهد قلقيلية في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين تطوراً إدارياً مذكوراً بل تعمدت سياسة الانتداب وقف عملية تطويرها فبقيت تعامل كقرية تابعة لقضاء طولكرم رغم تطورها العمراني والزيادة في أعداد سكانها.

ب) مساحة المسطح العمراني أثناء الإدارة الأردنية في قلقيلية:-

لقد تضاعفت مساحة مسطح قلقيلية العمراني في هذه الفترة التي امتدت من عام 1948 – 1967 كنتيجة حتمية لازدياد أعداد السكان الذي تضاعف عما هو عليه في فترة الانتداب البريطاني حيث وصل عام 1961 إلى (11402) نسمة. وتقدر مساحة المسطح العمراني في قلقيلية أثناء الإدارة الأردنية بـ 600 دونم[44] ولكنها كانت قليلة الكثافة وسادها التوسع العشوائي المبعثر والذي انتشر على جانبي شوارع نابلس وحبلة وجلجولية وحي النقّار. شكل (13 – ب).

أما الأمر الأساسي الذي حدث لقلقيلية بين الإدارتين فهو اقتطاع الصهاينة لغالبية الأراضي الزراعية السهلية الخصبة التابعة لها نتيجة لتقسيم فلسطين. ولم يبق لقلقيلية إلا 11100 دونم[45] يتمثل معظمها بالتلال التي تحيط بقلقيلية من الشرق بتفرعاته؛ أي أن المدينة خسرت حوالي 27 ألف دونم من أراضيها السهلية. وتصل نسبة الأرض المبنية في قلقيلية زمن الأردن بالنسبة للمساحة الكلية لها 5.40% أما بالنسبة للمساحة داخل حدود البلدية الحالية 4250 دونم فتبلغ 14.11%. وقد ساد النمط العنقودي في توسع قلقيلية العمراني بسبب العادات والتقاليد ونظام الحياة السائدة. وقد حصلت قلقيلية على تطور هام في تمثيلها الإداري في العهد الأردني حيث أصبحت مركزاً لقضاء يتبعه قرى جيوس وحبلة وعزون والنبي الياس وفلامية وكفر ثلث ورأس عطية وكفر عبوش وكفر زيباد وكفر جمال وما جاور هذه القرى من خرب وعزب[46] شكل(1).

([43]) مقابلة شخصية مع مدير الجمعية الزراعية في قلقيلية، 2001.

([44]) مقابلة شخصية مع مدير الجمعية الزراعية في قلقيلية، 2001.

([45]) مقابلة شخصية مع مهندس بلدية قلقيلية، 2001.

([46]) كتاب قلقيلية، مصدر سابق ص20.

ج) المسطح العمراني في قلقيلية زمن الاحتلال الإسرائيلي :-

بدأ الاحتلال الإسرائيلي للمدينة عام 1967 ضمن احتلالها للضفة الغربيـــة وقطـــاع غزة، وقد قامت القوات المحتلة بنسف وتدمير ما يزيد عن 80%[47] من المنطقة المبنية فـــي المدينة بعد تشريد ما تبقى من أهلها، وبعد ذلك سمح بالعودة لأهالي المدينة نتيجة للضـــغوط الدولية. أي أن المدينة وصلت إلى مرحلة العدم أو كانت قريبة منها منذ دخول قوات الاحتلال ، وقد عمدت سلطات الاحتلال إلى تطبيق سياسة الانتداب البريطاني فأعادت قلقيلية إلى قضاء طولكرم بحجة أنها تعمل وفق آخر تقسيم إداري في عهد الانتداب.

وبعد أن تراجعت المدينة في عمرانها إلى درجة كبيرة بـــدأت مـــرة أخـــرى بـــالنمو والتوسع فوصل عدد سكانها عام 1980 إلى 20000 نسمة، وفي أواخر أيام الاحـــتلال عـــام 1995 يكون وصل عدد السكان إلى قرابة 30000 نسمة وفي عام 1997 بلغ 31772[48].

وقد بلغت مساحة المسطح العمراني في قلقيلية زمن الاحتلال 2700 دونم[49] مشـــكلة ما نسبته 24.32% من المساحة الكلية لأراضي قلقيلية. وشكلت 63.5% من المساحة الداخلة لحدود بلدية قلقيلية الحالية والبالغة 4250 دونما. شكل (13-ج)

أن نسبة كبيرة من التوسع العمراني زمن الاحـــتلال كانـــت علـــى حســـاب الأرض الزراعية خاصة في الجوانب الغربية والجنوبية والشمالية من المدينة.

أن مواد البناء في هذه المرحلة هي الإسمنت المسلح والطوب وأن المدينـــة أصـــبحت تتمتع بوجود مواصلات داخلية الأمر الذي ساعد على الانتشار الأفقي للبناء فيها. ويشار أيضاً إلى عدم وجود جهاز تخطيطي في هذه المدينة.

وقد شمل التوسع للمسطح العمراني منطقة الملعب البلدي وصوفين وحي كفر ســـابا وجـــانبي الشوارع المؤدية إلى جلجولية وحبلة وكفر سابا وخلة الراعي وخلة ياسين وصوفين.

([47]) نفس المرجع ص21.

([48]) دائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني.

([49]) مقابلة شخصية مع مهندس بلدية قلقيلية، 2001.

د) مساحة المسطح العمراني في قلقيلية زمن السلطة الفلسطينية:-

وصلت مساحة المسطح العمراني في قلقيلية زمن السلطة الفلسطينية إلى 3000 دونم[50] لتشكل ما نسبته 27.03% من المساحة الكلية لأراضي قلقيلية و 70.58% من المساحة الحالية الداخلة ضمن حدود البلدية أي أن مساحة المنطقة المعمورة زمن السلطة الفلسطينية تبلغ عشرة أضعافها زمن الانتداب البريطاني وخمسة أضعاف مساحتها زمن الأردن. ويفسر هذا بالزيادة الكلية في أعداد السكان وزيادة متطلباتهم من الأرض حيث يتوقع الباحث أن يكون عدد السكان في قلقيلية عام 2001 حوالي 36000 نسمة.

أن آخر منطقة ضمت لحدود البلدية هي منطقة البيرين نسبة إلى (بئرين ارتوازيين متلاصقين) بمساحة 250 دونما وتقع في جنوب المدينة وهي مناطق زراعية قسم منها مشجر وآخر يستعمل لزراعة الخضراوات، ويرى الباحث أن الهدف من هذه العملية هو القضاء على الزراعة وبالتالي توفير المياه ليسرقها المحتل عبر آبار داخل فلسطين المحتلة عام 1948 وذلك لاتصال المياه الجوفية في قلقيلية وفلسطين المحتلة عام 1948. شكل (13- د) السابق وشكل (14).

([50])المصدر السابق نفسه.

ثانياً: تطور استخدامات الأرض الحضرية في قلقيلية خلال الإدارات المتعاقبة:-

سيتم استعراض التغيرات التي طرأت على الطرق والاستخدامات الصناعية والتجارية والتعليمية والسكنية والدينية والصحية والحكومية على النحو التالي:-

أ) تطور الطرق في قلقيلية:-

لقد تطورت الطرق بشكل كبير خلال الفترة الممتدة من الانتداب البريطاني حتى الإدارة الفلسطينية حيث تراوحت إجمالي مساحاتها بين 12 دونما إلى 473 دونما. ففي الوقت الذي تضاعف فيه مساحة المسطح العمراني في قلقيلية عشرة أضعاف، فإن الطرق تضاعفت مساحتها حوالي أربعين ضعفاً وفيما يلي تطور الطرق خلال فترات الإدارات المختلفة:-

1) الطرق زمن الانتداب البريطاني:-

بلغت مساحة الشوارع المعبدة في قلقيلية داخل المنطقة المبنية خلال فترة الانتداب البريطاني حوالي 12 دونما، حيث بلغ طول الشوارع المعبدة 3000م ومتوسط العرض 4م[51] وقد شكلت آنذاك ما نسبته 4% من مساحة المنطقة المبنية في قلقيلية في تلك الحقبة والبالغة 300 دونم. شكل (15 – أ).

ومما يجدر ذكره أن سكة الحديد التي تمر في الأجزاء الشمالية والغربية من قلقيلية كانت خارج منطقة العمران آنذاك.

2) الطرق في عهد الإدارة الأردنية:-

بلغت أطول الطرق المعبدة في زمن الإدارة الأردنية 7500م حيث تمت إضافة حوالي 4500م من الطرق التي يبلغ عرضها 4م[52] وهذا يعني أن إجمالي مساحة الطرق المعبدة قد ازدادت لتبلغ 30 دونماً، وإذا ما أخذنا توسع المناطق العمرانية ونسبة الطرق إليها فإن نسبة مساحة الطرق إلى المساحة المبنية البالغة 600 دونم قد ارتفعت إلى 5%. شكل (15 – ب)

([51]) حسابات قام بها الباحث بناءاً على مقابلة شخصية مع رئيس الجمعية الزراعية في قلقيلية، 2001.

([52])المصدر نفسه.

3) الطرق زمن الاحتلال الإسرائيلي في قلقيلية:-

بلغت المساحة الإجمالية للطرق المعبدة زمن الاحتلال الإسرائيلي في قلقيلية 380 دونما موزعة على طول إجمالي يبلغ 40 كم وقد ظهرت تصنيفات للطرق حسب العرض لأول مرة في قلقيلية كما يلي:-

1- طرق بعرض 7م وإجمالي طولها 30 كم

2- طرق بعرض 17م وإجمالي طولها 10 كم

وهي تشكل ما نسبته 14.07% من مساحة المنطقة المبنية البالغة 2700 دونم زمن الاحتلال[53]، وإذا طرحنا المساحة الكلية للشوارع المعبدة في قلقيلية زمن الإدارة الأردنية والبالغة 30 دونماً من المساحة الكلية للشوارع المعبدة في قلقيلية والبالغة 380 دونماً يصبح الناتج 350 دونماً وهي مساحة الشوارع المعبدة التي أضيفت زمن الاحتلال في قلقيلية. شكل (15 – ج)

أي أن مساحة الشوارع المعبدة تضاعفت أكثر من 11 ضعفاً زمن الاحتلال عما كانت عليه زمن الأردن ويعزى تطور المدينة عمرانياً وخدماتياً إلى توفر الدعم الخارجي العربي والدولي المقدم للبلدية فمدرسة السلام مثلا بنيت على حساب ليبيا ومدرسة الشارقة على حساب الشارقة كما قدمت اللجنة الشعبية السورية لدعم الانتفاضة 500 فرصة عمل في بلدية قلقيلية والكلية الإسلامية من البنك الإسلامي وهناك مشروع تعبيد طرق يوناني وقدمت اليابان مبنى للبلدية وبدعم من مقاطعات شمال فرنسا تم بناء مكتبة البلدية ومشروع للمجاري على حساب مؤسسة إنقاذ الطفل وما وراء البحار ومشاريع المياه في مدينة قلقيلية من برامج التطوير في الأمم المتحدة UNDP [54]، بالإضافة إلى ارتفاع دخل البلدية من مواردها الذاتية بالإضافة إلى الدعم الذي قدمه الاحتلال خاصة زمن تولي بعض عملائه لرئاسة البلدية حيث قام العملاء بمشاريع عديدة في المدينة لذر الرماد في بعض العيون. ويضاف إلى ذلك طول الفترة الزمنية التي رزحت فيه قلقيلية تحت سلطات الاحتلال والبالغة 32 عاماً والتطور الذي شهده العالم بأسره.

([53]) قسم الهندسة، بلدية قلقيلية (بيانات خام) سنة 2002.

([54]) قسم الهندسة، بلدية قلقيلية، 2003.

4) مساحة الطرق زمن السلطة الفلسطينية في قلقيلية:-

لقد ازدادت أطوال الطرق المعبدة في قلقيلية زمن السلطة الوطنية الفلسطينية إلى 49 كم موزعة حسب فئات العرض التالية:-

1- 36 كم طولي بمتوسط عرض 7م وتساوي ما مساحته 252 دونماً

2- 13 كم طولي بمتوسط عرض 17م وتساوي ما مساحته 221 دونماً[55]

وهذا يعني أن المجموع الكلي لمساحة الشوارع المعبدة زمن السلطة الفلسطينية يساوي 473 دونماً وهي تشكل ما نسبته 15.76% من مساحة المنطقة المبنية المقدرة بـ 3000 دونم[56]، وهذه النسبة مرتفعة قياسا بما بلغته في بعض البلدان الفلسطينية إذ بلغت في طوباس مثلا 10.21% من مساحة الحيز الحضري بها [57].

لقد بلغت زيادة مساحة الطرق زمن السلطة الفلسطينية 93 دونماً أي بزيادة نسبية مقدارها حوالي 23% عما كانت عليه زمن الاحتلال الإسرائيلي. شكل (15 – د)

([55])المصدر السابق نفسه.

([56])المصدر السابق نفسه.

([57]) يوسف، عبد الناصر (2001): أنماط استخدام الأرض في مدينة طوباس- دراسة في التركيب الداخلي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس: فلسطين، ص86.

شكل رقم (15) تطور شبكة الطرق خلال الإدارات المتعاقبة على قلقيلية

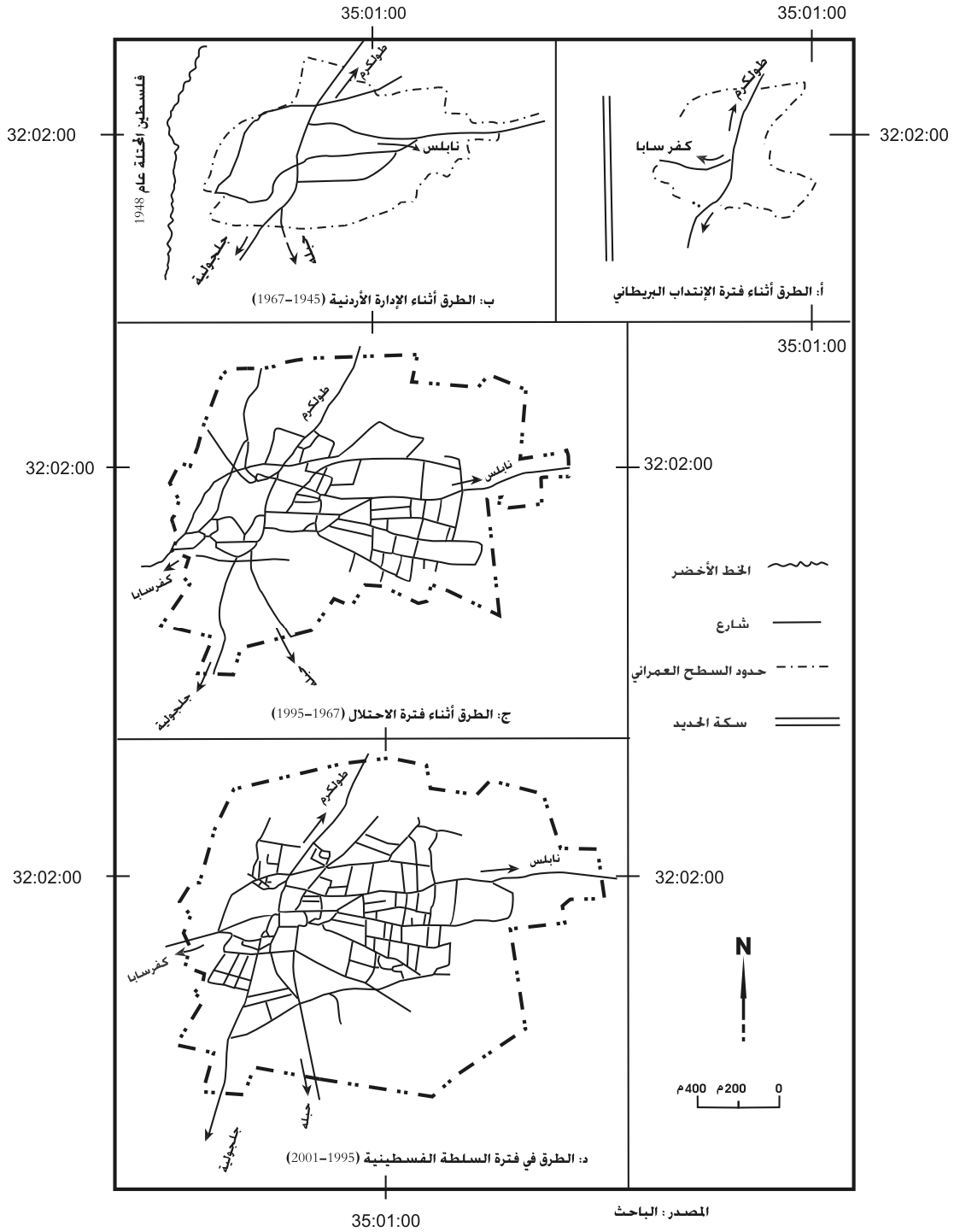

ب) تطور الاستخدام الصناعي والتجاري في قلقيلية:-

لقد تطور الاستخدام الصناعي والتجاري للأرض في قلقيلية من مرحلة الصفر تقريباً أثناء الإدارة البريطانية إلى أن أصبح ما يقارب من 70 دونماً من مساحة المسطح العمراني في قلقيلية في ظل السلطة الفلسطينية سنة 2001، وفيما يلي عرض مراحل هذا التطور:-

أولاً: الاستخدام الصناعي والتجاري زمن الانتداب البريطاني:-

1) **الاستخدام الصناعي:** لم يكن في قلقيلية في هذه الفترة صناعة تذكر[58].
2) **الاستخدام التجاري:** وجد في قلقيلية حينذاك سوق للخضار (حسبة) وآخر للمواشي ومحلات تجارية صغيرة (بقالات) متناثرة تقتصر على بيع المواد التموينية في ساحة المسجد القديم بالإضافة إلى بقالات متفرقة على طول الشارع الرئيسي المتجه شمالاً إلى طولكرم وجنوباً إلى جلجولية وكذلك المتجه غرباً نحو كفر سابا[59]. ويقدر الباحث المساحة المستخدمة للأغراض التجارية وقتها بثلاثة دونمات وهي تشكل ما نسبته 1% من مساحة المسطح العمراني البالغة 300 دونم في ذلك الحين.

ثانياً: الاستخدام الصناعي والتجاري في قلقيلية زمن الإدارة الأردنية:-

1) **الاستخدام الصناعي:** اقتصر الاستخدام الصناعي للأرض زمن الأردن على وجود مصنع طوب يدوي تبلغ مساحته ½ دونم ومخبز مساحته (200 م^2)[60] وهي تشكل ما نسبته 0.11% من مساحة المسطح العمراني لمنطقة الدراسة في ذلك الوقت.
2) **الاستخدام التجاري:** ازدادت مساحة المحلات التجارية (بيع المواد التموينية) إلى خمسة دونمات وقد تركزت الزيادة على طول شارع نابلس إضافة إلى المنطقة التجارية التي كانت زمن الانتداب البريطاني[61]. وبذلك تكون نسبة المحال التجارية قد ارتفعت لتشكل 0.83% من مساحة المسطح العمراني لمنطقة الدراسة خلال هذه الفترة.

ثالثاً: الاستخدام الصناعي والتجاري في قلقيلية زمن الاحتلال الإسرائيلي:-

---

([58]) مقابلة شخصية مع رئيس الجمعية الزراعية، مصدر سابق، 2001.

([59])المصدر نفسه.

([60]) مقابلة شخصية مع أمين عام مكتبة قلقيلية، 2001.

([61]) نفس المصدر السابق.

1) **الاستخدام الصناعي:** تنوع الاستخدام الصناعي للأرض زمن الاحتلال الإسرائيلي حيث وجد في المدينة صناعات تحويلية بسيطة و وِرَش موزعة على النحو المبين في الجدول رقم (9)

جدول رقم (9): أعداد ومساحات المصانع في قلقيلية خلال الإدارات المتعاقبة عليها

نوع الصناعة	زمن بريطانيا		زمن الأردن		زمن الإحتلال		زمن السلطة الفلسطينية	
	عدد المصانع	مساحتها م^2	عدد المصانع	مساحتها م^2	عدد المصانع	مساحتها م^2	عدد المصانع	مساحتها م^2
حلويات ومعجنات	–	–	–	–	2	250	4	500
مخابز	–	–	1	200	4	250	8	500
طوب وباطون درجة أولى	–	–	–	–	4	8000	4	8000
طوب وباطون درجة ثانية	–	–	1	500	5	3000	7	1500
مشغل خياطة درجة أولى	–	–	–	–	10	4000	15	6000
مشغل خياطة درجة ثانية	–	–	–	–	10	1500	17	2000
تنجيد كنبيات	–	–	–	–	2	250	4	500
شايش	–	–	–	–	3	3000	3	3000
مخارط	–	–	–	–	1	100	2	250
ورش حداده ومناجر وألمنيوم درجة أولى	–	–	–	–	20	3000	20	3000
ورش حداده ومناجر وألمنيوم درجة ثانية	–	–	–	–	40	3500	55	4500
مصانع ألبان	–	–	–	–	–	–	2	400
مصانع عصير صناعي	–	–	–	–	–	–	1	100
المجموع	0	0	2	700	101	27500	142	34500

المصدر: مقابلة شخصية مع رئيس الجمعية الزراعية بخصوص المصانع زمن الانتداب البريطاني والإدارة الأردنية. وسجلات جباية رخص الحرف والصناعات في بلدية قلقيلية بخصوص المصانع زمن الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية.

ويلاحظ من الجدول رقم (9) أن عدد المصانع وصل زمن الاحتلال الإسرائيلي إلى 101 مصنع بمساحة إجمالية لها بلغت 27500 م^2 لتشكل ما نسبته 1.01% من مساحة المسطح العمراني في ذلك الحين في الوقت الذي لم يكن موجودا تقريبا في الفترات السابقة، ويعزى ذلك إلى الأسباب التالية:-

1- التغير في أنماط البناء من حيث استعمال الطوب والألمنيوم للشبابيك والحدادة والشايش لتركيب المجالي والدرج.
2- ارتفاع دخل المواطن مقارنة بدخله زمن بريطانيا والأردن.
3- وجود الأيدي العاملة الخبيرة والماهرة في الكثير من المجالات الصناعية.

4- زيادة أعداد السكان وبالتالي زيادة حاجاتهم من هذه المواد والصناعات.
5- التطورات الاقتصادية والتكنولوجية أنماط الحياة.

2) الاستخدام التجاري: بلغ عدد المحال التجارية المرخصة المتعددة في عهد الاحتلال 700 محل تجاري[62] قدر الباحث مساحتها الإجمالية بـ 24.5 دونم لتشكل ما نسبته 0.9% من مساحة المسطح العمراني. وتميزت قلقيلية في هذه الفترة برواج تجارة البضائع المستعملة حيث اشتغل في هذه المهنة حوالي 80 تاجراً يمتلكون 50 محلاً تجارياً بمساحة إجمالية لها تبلغ 2000م^2.

رابعاً: الاستخدام الصناعي والتجاري في قلقيلية زمن السلطة الفلسطينية:-

لقد ازداد عدد المصانع زمن السلطة الفلسطينية بنسبة حوالي 40% عن عددها زمن الاحتلال، على الرغم من قصر المدة الزمنية لإدارة السلطة الفلسطينية مقارنة بفترة الاحتلال جدول رقم (9).

1) **الاستخدام الصناعي:** لقد ارتفع عدد المصانع خلال الفترة الزمنية القصيرة لإدارة السلطة الفلسطينية في قلقيلية إلى 142 مصنعاً بمساحة إجمالية لها بلغت 34.5 دونم لتشكل ما نسبته 1.15% من مساحة المنطقة المبنية، ويعزى السبب الرئيسي في هذا الارتفاع إلى حصول المدينة على درجة محافظة فور قدوم السلطة الفلسطينية الأمر الذي شجع على الاستثمار فيها لكثرة القادمين إليها لتلقي الخدمات المتنوعة وكذلك زيادة أعداد السكان في المدينة سواءً كانت الزيادة طبيعية أم غير طبيعية المتمثلة في قدوم أعداد من الفلسطينيين للتوطن في المدينة بواسطة الرقم الوطني وهم العائدون مع السلطة الفلسطينية.
2) **الاستخدام التجاري:** ارتفع عدد المحال التجارية المرخصة في قلقيلية زمن السلطة الفلسطينية سنة 2001 إلى 955 محل وقدر الباحث مساحتها الإجمالية بـ 33.5 دونم لتشكل ما نسبته 1.11% من مساحة المنطقة المبنية، ويعزى السبب في الزيادة إلى ما يلي:-
   1- ارتفاع أعداد السكان.
   2- حصول المدينة على رتبة محافظة وما يعنيه ذلك من زيادة المتسوقين فيها.
   3- الشعور النسبي بالأمن.
   4- فتح البنوك في المدينة وتقديمها القروض للتجارة والاستثمار.
   5- بدء محاولة بعض المسؤولين لخلق اقتصاد فلسطيني مستقل.

([62]) سجلات جباية رخص الحرف والصناعات في بلدية قلقيلية.

6- خدمة قلقيلية للمتسوقين العرب من منطقة المثلث الجنوبي بسبب رخص أسعارها النسبي من ناحية وتجسيدا لحسهم الوطني من ناحية أخرى.

وبالمقارنة مع ما يوازي ذلك في بعض المدن الفلسطينية نجد أن هذه النسبة منخفضة قياسا بما نجده في مدينة نابلس إذ بلغت 2.5% من الحيّز الحضري، وفي رام الله 2% [63].

وكذلك الأمر فإن نسبة الأرض المستخدمة للحرف والصناعات في مدينة نابلس تشكل 5.1% من الحيز الحضري، وفي رام الله تشكل 6.7% [64] وهي نسب تفوق النسب في قلقيلية.

ج) المؤسسات التعليمية في قلقيلية:-

تقدر الأراضي المستخدمة لخدمة التعليم في فترة الانتداب البريطاني في قلقيلية بـ (1500 م^2) [65] موزعة على الاستخدامات التالية:-

1- مدرسة السعدية مع ساحتها 500 م^2

2- مدرسة بنات قلقيلية مع ساحتها 500 م^2

3- المدرسة الأميرية مع ساحتها (500 م^2)

وقد كانت هذه المؤسسات خلال هذه الفترة تشكل 0.5% من مساحة المسطح العمراني في قلقيلية وانتشرت هذه المدارس في أطراف المسطح العمراني لقلقيلية في ذلك الحين.

وفي عهد الإدارة الأردنية ازدادت نسبة الأرض المستخدمة للتعليم في قلقيلية حيث أُنشئت إضافة إلى ما هو موجود في عهد الانتداب البريطاني مدرستين واحدة للذكور وأخرى للإناث تابعتين لوكالة غوث اللاجئين بمساحة كلية مع الساحات التابعة لها تقدر بـ 20 دونما، أما المدارس الحكومية فهي مدرسة بنات قلقيلية الثانوية ومدرسة المرابطين ومدرسة السعدية وتبلغ مساحاتها مجتمعة مع ساحاتها 14020 م^2 ووجد في قلقيلية في تلك الفترة ثلاث مدارس خاصة بمساحة إجمالية تقدر بـ (1000 م^2)[66] وبجمع ما سبق تكون مساحة الأرض المستخدمة للتعليم في قلقيلية أثناء الإدارة الأردنية 35020 م^2 مشكلة ما نسبته 5.83% من مساحة مسطح قلقيلية العمراني آنذاك.

أما في عهد الاحتلال الإسرائيلي للمدينة فقد بلغ عدد المدارس الحكومية فيها ثمان مدارس وهي السعدية والسلام والمرابطين وفلسطين والشيماء وأبو علي إياد وبنات قلقيلية

([63]) مركز التخطيط الحضري، (2000)، جامعة النجاح الوطنية، بيانات غير منشورة، نابلس: فلسطين.

([64]) يوسف، عبد الناصر (2001)، مصدر سابق، ص81.

([65]) مقابلة شخصية مع أمين مكتبة قلقيلية، مصدر سابق.

([66]) نفس المصدر السابق.

والإسراء، بمساحة إجمالية لها تصل إلى (29638 م²)[67] يضاف إليها مدرستي الوكالة بمساحة إجمالية بلغت 20000 م² وثلاث رياض أطفال تبلغ مساحتها الإجمالية (1065 م²)[68]. فتكون المساحة الكلية لهذا النوع من الاستخدام 50703 م² وتشكل ما نسبته 1.87% من مساحة المسطح العمراني لقلقيلية في ذلك الوقت.

أما خلال الفترة التي تلت عام 1994م وهو تسلم السلطة الفلسطينية إدارة المدينة فقد تم توسع في المؤسسات التعليمية حيث أنشأت مدرسة الشارقة ليصبح مجموع مساحة المدارس الحكومية 34138 م² وأضيف مبنى جديد للكلية الإسلامية بمساحة إجمالية لها تبلغ 9000 م² ، كما أنشأت تسع مدارس خاصة بمساحة كلية لها بلغت 4023 م² وإحدى عشرة روضة أطفال بلغت مساحتها (2739 م²)[69] .

وبذلك يكون المجموع الكلي للأرض المستخدمة لأغراض التعليم في قلقيلية زمن السلطة الوطنية سنة 2001م 69900 م² لتشكل ما نسبته 2.33% من مساحة المسطح العمراني، ويشكل ذلك تطور كبير حسب المدة الزمنية مقارنة بالإدارات السابقة. وقد أسقط الباحث من حساباته وجود فرع لجامعة القدس المفتوحة لأنه لا يملك مبنى مستقل وإنما يشغل الدورين الثالث والرابع من أحد المباني أي لا يوجد له انتشار أفقي على الأرض. شكل رقم (16).

([67]) سجلات الإشراف على رياض الأطفال بمكتب التربية والتعليم في قلقيلية.

([68]) نفس المصدر السابق.

([69])المصدر السابق نفسه.

شكل رقم (16) توزيع بعض الخدمات في مدينة قلقيلية في عهد السلطة الفلسطينية

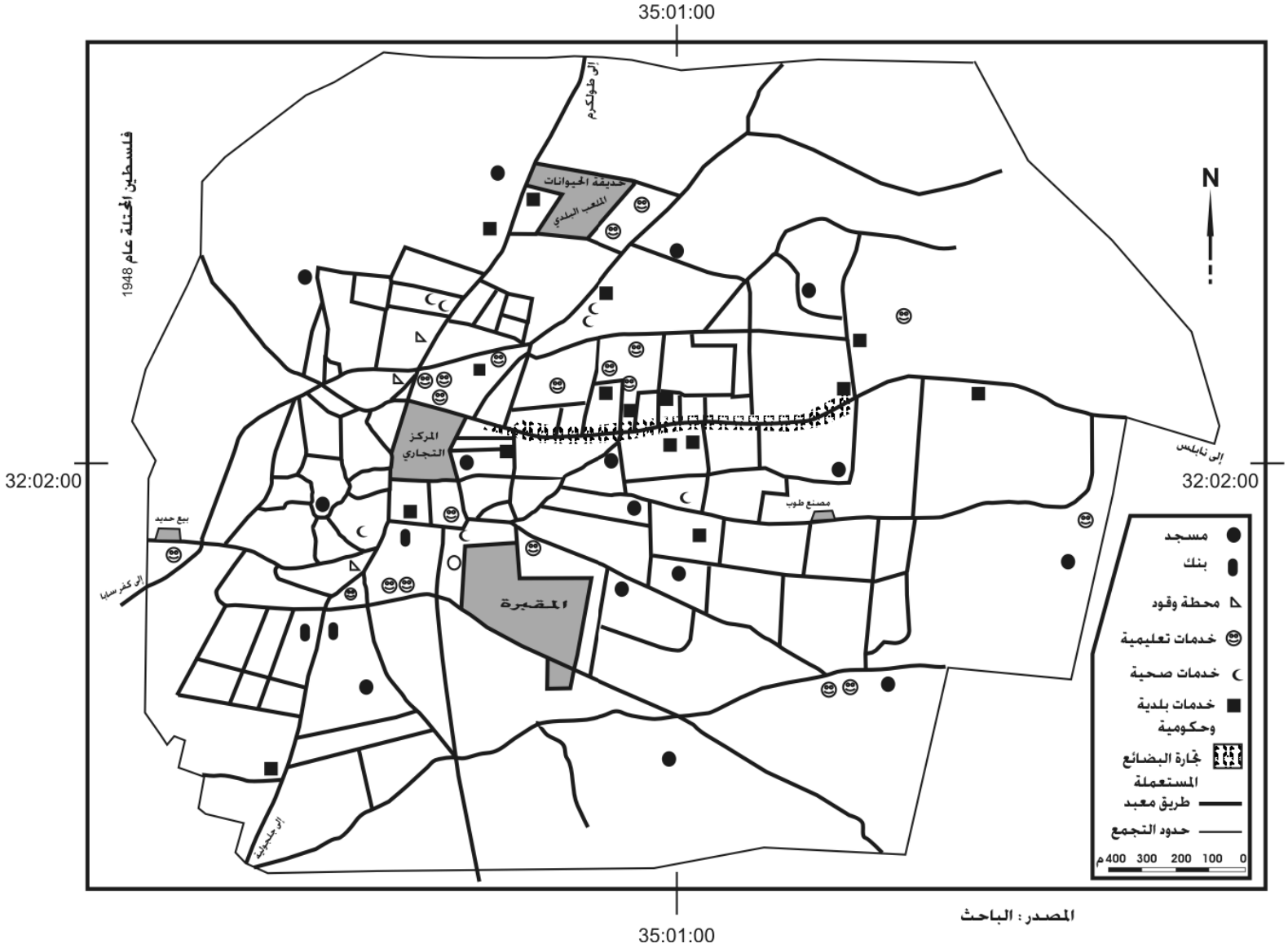

المصدر : الباحث

د) استخدام الأرض للخدمات الدينية والمقابر في قلقيلية:-

اقتصر استخدام الأرض للخدمات الدينية والمقابر في قلقيلية زمن الانتداب البريطاني على وجود المسجد القديم الذي تبلغ مساحته مع الساحة المرفقة دونماً واحداً فقط ومقبرة بمساحة خمسة دونمات[70] لتشكل مجتمعة ما نسبته 2% من مساحة المسطح العمراني في ذلك الحين.

أما في عهد الإدارة الأردنية فقد أضيف إليها مسجد السوق بمساحة نصف دونم كما تم توسيع المقبرة لتشغل مساحة عشر دونمات وبذلك فقد أصبحت المساحة الكلية 11.5 دونم[71] لتشكل ما نسبته 1.92% من مساحة العمران في ذلك الوقت.

وفي زمن الاحتلال الإسرائيلي ازداد عدد المساجد إلى عشر بمساحة إجمالية بلغت 4.1 دونم كما تم تخصيص مقبرة إضافية بمساحة خمسين دونماً ليصبح المجموع 54.1 دونم[72] مشكلة ما نسبته 2% من مساحة العمران والبالغة 2700 دونم.

أما في عهد السلطة الفلسطينية فقد شهد هذا النوع من الاستخدامات تطوراً ملحوظاً على الرغم من قصر المدة الزمنية حيث ازداد عدد المساجد إلى 19 مسجداً بمساحة إجمالية بلغت 6.7 دونم بالإضافة إلى المقبرة القديمة ومساحتها خمسون دونماً حيث بلغت المساحة الكلية خلال هذه الفترة 56.7 دونماً[73] مشكلة ما نسبته 1.89% من مساحة المسطح العمراني البالغ 3000 دونم.

ومن الجدير ذكره أن المقابر في رام الله تشكل ما نسبته 40% من مساحة الحيز الحضري لها[74]

([70]) مقابلة شخصية مع رئيس الجمعية الزراعية، مصدر سابق.

([71]) نفس المصدر السابق.

([72]) دراسة ميدانية.

([73]) دراسة ميدانية.

([74]) مركز التخطيط الحضري (200)، مصدر سابق.

هـ) الخدمات الصحية في قلقيلية:-

لقد تميزت فترة الانتداب البريطاني بخلو المدينة من هذا النوع من الخدمات، وقد بدأت الخدمات الصحية تنتشر في قلقيلية في عهد الإدارة الأردنية حيث أنشأت وكالة غوث اللاجئين عام 1956م مستشفى لخدمة اللاجئين الفلسطينيين بالمجان، وقد بلغت مساحة المستشفى مع الساحة المخصصة له حوالي 2 دونم، كما وجدت آنذاك صيدليتين مساحتهما (100م^2)[75] وتشكل المساحة المستغلة لتقديم الخدمات الصحية ما نسبته 0.333% من مساحة المسطح العمراني في قلقيلية آنذاك.

أما في الفترة التي خضعت فيها قلقيلية للاحتلال الإسرائيلي فقد وصلت المساحات المخصصة للخدمات الصحية إلى 4.71 دونم موزعة على كلٍ من مستشفى الوكالة الذي تبلغ مساحته 2 دونم والعيادة الشرقية ومديرية الصحة بمساحة إجمالية لهما بلغت 510 م^2 ، وثلاثة مراكز صحية خاصة بمساحة إجمالية لها 450 م^2 ومختبر خاص بمساحة 100 م^2 وثلاث عشرة صيدلية بمساحة إجمالية 650 م^2 بالإضافة إلى وجود اثنتان وثلاثون عيادة خاصة بمساحة إجمالية قدرها 1 دونم. وتشكل الأرض المستخدمة للخدمات الصحية زمن الاحتلال في قلقيلية 0.174% من المساحة الكلية للمسطح العمراني والبالغ 2700 دونم حينذاك.

وعلى الرغم من قصر المدة الزمنية التي خضعت المدينة خلالها لإدارة السلطة الفلسطينية إلا أن مساحة الأرض المستخدمة لتقديم الخدمات الصحية قد ازدادت بشكل ملحوظ حيث وصلت المساحة الإجمالية لهذا القطاع من الخدمات إلى 7.41 دونم موزعة على النحو التالي:-

1. مديرية الصحة والعيادة الشرقية بمساحة إجمالية لهما 510 م^2.
2. مستشفى الوكالة + مستشفى الطوارئ بمساحة إجمالية لكليهما 2500 م^2.
3. وأربع مراكز خاصة بمساحة إجمالية لها 700 م^2 بالإضافة إلى مختبري تحليل بمساحة إجمالية لهما 200 م^2.
4. يوجد تسع عشرة صيدلية بمساحة إجمالية لها 1900 م^2.
5. خمس وأربعون عيادة خاصة بمساحة إجمالية لها (1500م^2)[76].

ويشكل جميع ما سبق ما نسبته 0.247% من مساحة المسطح العمراني في قلقيلية والبالغ 3000 دونم.

([75]) مقابلة شخصية مع الأمين العام لمكتبة قلقيلية.

([76]) مديرية الصحة في قلقيلية (بيانات خام).

و) الخدمات الحكومية والإدارية في قلقيلية:-

لقد انحصرت مساحة الدوائر الحكومية والإدارية خلال فترة الانتداب البريطاني بمبنى المجلس البلدي وخدماته ومواقع جيش الاستعمار البريطاني، وبلغت هذه المساحة (2000 م^2)[77] وتشكل ما نسبته 0.66% من مساحة المسطح العمراني.

أما في عهد الإدارة الأردنية فقد ازدادت مساحة هذا النوع من الاستخدام إلى 4000 م^2 موزعة على مراكز الشرطة والجيش ومقر البلدية والمحكمة الشرقية ومحكمة الصلح[78] لتشكل ما نسبته 0.66% من مساحة المنطقة المبنية.

وفي زمن الاحتلال الإسرائيلي وصلت المساحة الكلية للإدارات الحكومية والإدارية إلى 59 دونماً منها 51 دونماً تابعة لخدمات البلدية المتنوعة ومن ضمنها حديقة الحيوانات والملعب البلدي والمشروع التابع للبلدية وخزانات مياه الشرب ومقر البلدية والباقي لمؤسسات الحكم العسكري[79]، وتشكل هذه المساحة ما نسبته 2.18% من مساحة المنطقة المبنية، وسبب الزيادة هو تطور أعداد السكان وبالتالي ازدياد حجم الخدمات المقدمة إليهم من قبل البلدية وغيرها.

وفي زمن السلطة الفلسطينية وصلت المساحة الكلية لهذه الخدمات في قلقيلية إلى 67.78 دونماً وتمثلت الزيادة في ثلاثة نوادي رياضية بمساحة إجمالية لها بلغت 3600 م^2 والباقي موزع للمؤسسات الحكومية وأجهزة الأمن الفلسطينية. وتشكل في مجموعها ما نسبته 2.26% من مساحة المسطح العمراني.

([77]) مقابلة شخصية مع رئيس الجمعية الزراعية في قلقيلية، مصدر سابق.

([78]) الباحث بمساعدة من مهندس بلدية قلقيلية.

([79])المصدر السابق نفسه.

ز) الاستخدام السكني للأرض في قلقيلية:-

لقد تم استخلاص نسب استخدام الأرض السكني عن طرق جمع نسب الاستخدامات غير السكنية في قلقيلية وطرحها من 100%. جدول رقم (10)

جدول رقم (10): نسب استخدامات الأرض داخل المسطح العمراني في قلقيلية حسب الإدارات المتعاقبة

نوع الاستخدام	النسبة المئوية للاستخدام من مساحة المسطح العمراني في كل فترة				اتجاه التغيير مقارنة بمساحة المسطح العمراني
	الانتداب بريطانيا	الإدارة الأردن	الاحتلال الإسرائيلي	السلطة الفلسطينية	
الطرق	4	5	14.07	15.76	تزايد
خدمات صحية	0	0.333	0.174	0.247	تذبذب
التجاري	1	0.83	0.9	1.11	تذبذب
الصناعي	0	0.12	1.01	1.15	تزايد
التعليم	0.5	5.83	1.87	2.33	تذبذب
دينية ومقابر	2	1.92	2	1.89	ثبات
خدمات بلدية وحكومية	0.66	0.66	2.18	2.26	تزايد
الإستخدام السكني	91.84	85.43	77.8	75.25	تناقص
المجموع	%100	%100	%100	%100	

المصدر: الباحث

ومن الملاحظ أن نسبة المنطقة المستخدمة للسكن في قلقيلية قد أخذت بالتناقص التدريجي النسبي مقارنة بنسبة توسع حدود البلدية حسب مراحل الإدارات المختلفة من القديم إلى الحديث.

وقد وصلت نسبة الأرض المستخدمة للسكن في قلقيلية خلال فترة الانتداب البريطاني إلى 91.84% من مساحة المسطح العمراني وتعزى هذه النسبة الكبيرة إلى الانتشار الأفقي في البناء وبدائيته بسبب عدم التطور في أساليب البناء واستخدام الطين والقش كمادة للبناء، وقد كان لانتشار حظائر الحيوانات ضمن هذه المساحة دور في ارتفاع نسبة هذا النوع من استخدامات الأرض. لقد تناقصت نسبة الاستخدام السكني للأرض في قلقيلية خلال عهد الإدارة الأردنية ليبلغ 85.43% ويعزى انخفاض النسبة إلى تطور البناء واستخدام الإسمنت وبداية ظهور الطوابق في البناء بشكل بسيط وتطور بسيط في استخدامات الأرض الأخرى.

أما في فترة الاحتلال الإسرائيلي للمدينة فقد وصلت النسبة إلى 77.8% ويعود ذلك إلى تطور أساليب البناء وإجراءات الحد من الانتشار الأفقي وظهور بناء الطوابق المتعددة واستخدام الإسمنت المسلح وتطور المستوى الاقتصادي للأفراد وارتفاع أسعار الأرض وكثرة الوافدين إلى المدينة وسهولة تقبلهم السكن في الطوابق.

وفي عهد السلطة الفلسطينية انخفضت النسبة إلى 75.25% وذلك بسبب ظهور البنايات العالية ونظام الشقق السكنية بهدف الإيجار وتطور الاستخدامات الخدماتية المرافقة مثل الشوارع والتعليم والتجارة والصناعة وغيرها على حساب الاستخدام السكني.

ويلاحظ مما سبق تناقص نسبة الاستخدامات السكنية في المدينة حيث كانت مرتفعة في زمن الانتداب البريطاني وتناقصت تدريجياً حسب الإدارات المتعاقبة ويعود ذلك للأسباب التالية:-

1- زيادة نسبة الاستخدامات الخدماتية غير السكنية من القديم إلى الحديث.
2- كثرة الوافدين إلى المدينة وتقبلهم العيش في الطوابق.
3- التخصص الوظيفي لتجارة الأدوات المستعملة في الأدوار الأولى الأرضية من البنايات واستعمال الطوابق فوقها للسكن.
4- ارتفاع أسعار الأراضي مما جعل المواطن يفكر في استغلال الأرض المحدودة والمرتفعة السعر إلى أقصى حد ممكن.
5- عدم سماح الاحتلال بإدخال مناطق كبيرة جديدة إلى حدود البلدية.
6- قلة التكاليف المادية في بناء الطوابق.
7- رغبة بعض العائلات في التجمع في عمارة متعددة الطوابق.

كما يلاحظ من الجدول السابق رقم (10) ثبات الخدمات الدينية والمقابر ويعود ذلك إلى التزام المواطنين بدينهم الإسلامي في هذه المدينة وأن بناء المساجد يتم عبر تبرعات السكان أنفسهم وإن كانت النسبة ثابتة فإن المساحة التي تشكلها هذه النسبة في ازدياد لتلبية تطور أعداد السكان في هذه المدينة. ويلاحظ أيضاً تزايد في نسب الطرق من القديم إلى الأحدث وجاء هذا التطور لتلبية احتياجات السكان الصناعية والتجارية والتعليمية والصحية والخدماتية وبفعل الزيادة المستمرة في مساحة المسطح العمراني لتلبية تطور أعداد السكان.

ويلاحظ تذبذب خدمات الصحة والتعليم والصناعة والتجارة وذلك بسبب الاحتلال وعدم الاستقلال التام وقلة الاهتمام والانتماء الوطني حتى أثناء الإدارات العربية على هذه المدينة. شكل رقم (17).

شكل (17)

الفصل الرابع

تحولات الاستخدام الزراعي للأرض في قلقيلية

سوف تتم دراسة التغيرات التي طرأت على استخدام الأرض في منطقة الدراسة لكلٍ من مساحات الأرض الزراعية والمساحات المستغلة في تربية الحيوانات، والمزروعة بالأشجار والخضراوات والمشاتل والبيوت البلاستيكية.

لقد طرأت تغيرات ملحوظة على الاستخدام الزراعي في قلقيلية، وذلك بسبب التوسع العمراني على حساب الأرض الزراعية، من ناحية وزيادة أعداد السكان وسلب قسم كبير من أراضيها في عدوان 1948، وتطور أدوات وأساليب الزراعة من ناحية أخرى. وفيما يلي عرض للاستخدامات الزراعية للأرض في قلقيلية خلال الإدارات المتعاقبة:-

1) الاستخدام الزراعي زمن الانتداب البريطاني:-

كانت قلقيلية قبل عام 1860 قرية صغيرة وأملاكها مقتصرة على ضواحي البلدة القريبة، يحدها من الشمال وادي السدر الذي يبعد عنها آنذاك 1 كم ومن الجنوب وادي المصرارة الذي يبعد عنها هو الآخر 1كم ومن الغرب وادي القطعة ويبعد عن البلد حوالي ½ كم وأما من جهة الشرق وهي أرض جبلية وتمتد أملاكها إلى حدود خربة صوفين الشرقية، وقد تطورت حالة الزراعة والتملك في البلدة فاتسعت دائرة الملكية بسبب إقبال الأهالي على شراء الأراضي من القرى المجاورة وأصبحوا يملكون ثلث أراضي قرية حبلة وسدس أراضي جلجولية ونصف أراضي بيار عدس وربع أراضي قرية كفر سابا وأصبحت أملاكها تمتد إلى نهر العوجا وذلك ابتداء من عام 1865. وفي سنة 1900 التفت أكثر أهالي قلقيلية إلى زراعة البرتقال فقاموا بحفر الآبار الارتوازية لتوفير المياه اللازمة لتلك الزراعة حتى أصبح لأهالي قلقيلية ثمان وستين بيارة برتقال تقدر مساحتها بنحو ثمانية آلاف دونم تقريباً، بينما كانت مساحة أراضي قلقيلية سابقاً لا تزيد عن سبعة آلاف دونم. وقد وصلت أملاك أهالي قلقيلية عام 1942 إلى ثمانية وعشرين ألف دونم سهلاً وجبلاً إضافة إلى عشرة آلاف دونم امتلكوها من أراضي القرى المجاورة، أي أن مجموع ما امتلكته قلقيلية قد وصل إلى ثمانية وثلاثين ألف دونم ما بين رمل حمراء(*) وأراضي جبلية[80] زمن الانتداب البريطاني.

([80]) القطناني (1997)، قلقيلية حتى عام 1942م، ص10.

أما الاستخدام الزراعي للأراضي قلقيلية زمن الانتداب البريطاني فقد بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالفواكه 6000 دونم والخضراوات 5000 دونم وزراعة الحبوب 4000 دونم أما الحمضيات بمختلف أنواعها فقد شغلت 10000 دونم[81]. شكل رقم (18).

وقد انتشرت في تلك الفترة زراعة القمح والشعير والذرة البيضاء والسمسم والعدس والحمص والفول والبطيخ والشمام والبندورة والملوخية والبامية. كما اشتهرت قلقيلية في هذه الفترة بزراعة العنب والتين وكانت تجفف لمواسم الشتاء، وكانت تستخدم الأسمدة العضوية وكانت الحراثة والفلاحة على البغال والحمير والجمال[82].

ويلاحظ من المعلومات السابقة ما يلي:-

1- اتساع رقعة الأرض المزروعة في قلقيلية خلال تلك الفترة بمقدار25000 دونم وهي تفوق الأرض المزروعة في الفترات اللاحقة بخمسة أضعاف على الأقل لأن غالبية هذه الأرض سلبت في عام 1948م من قبل اليهود، وهذا يظهر أن الزراعة كانت المهنة الرئيسية للسكان في ذلك العصر الذين لم يتجاوز عددهم 6500 نسمة.
2- كثرة المساحات المزروعة بالحمضيات، ويفسر هذا بارتفاع الجدوى الاقتصادية لها (حيث كان ثمن صندوق الحمضيات بعشرين شلن وأجرة العامل شلن واحد[83])، وقد شكلت زراعة الحمضيات 40% من المساحة المزروعة في قلقيلية في تلك الفترة.
3- كثرة المساحات المزروعة بالحبوب التي شكلت 16% من المساحات المزروعة وذلك لإشباع حاجات المواطنين وحاجات السوق المحلي والمحيط به حيث كان الناس يأكلون مما يزرعون. ولم يكن هناك المخابز الآلية الحديثة ولا استيراد الطحين.
4- اتساع مساحة الأرض المزروعة بالفواكه التي شكلت 24% من المساحة المزروعة وكذلك الخضراوات حيث شغلت ما نسبته 20% من المساحة المزروعة وهذا يفسر بأن الهدف هو إشباع حاجة السوق المحلي وتصدير الفائض إلى مناطق مختلفة من فلسطين.

(*) الرمل: مصطلح محلي يستعمل للدلالة على الأراضي ذات التربة الرملية وتقع غرب خط الهدنة.

الحمراء: تربة التيراروسا.

الأرض الجلية: تربة المرتفعات الخفيفة وبها كميات من الحصى وبحاجة إلى استصلاح.

([81]) مقابلة شخصية مع رئيس الغرفة التجارية في مدينة قلقيلية، 2001.

([82]) مقابلة شخصية مع مدير جمعية التسويق الزراعي التعاونية في مدينة قلقيلية، 2001.

([83]) نفس المصدر السابق.

2) الاستخدام الزراعي للأرض في قلقيلية زمن الإدارة الأردنية:-

في عام 1948 سلبت غالبية الأرض التابعة لقلقيلية من قبل اليهود وهي الأراضي الواقعة غرب خط الهدنة الفاصل بين فلسطين المحتلة عام 1948 والمحتلة عام 1967، وهي أراضي مزروعة ولم يبق لقلقيلية إلا مناطق وعرة تبلغ مساحتها الكلية 11100 دونم[84]. وقد استصلح الناس منها 5036 دونماً، وزرع منها 2500 دونم بالحمضيات، و 500 دونم جوافا، و 1000 دونم خضار مروية، و 500 دونم عنب وزيتون، و 500 دونم محاصيل بعلية حقلية. وبسبب ازدياد الطلب على الأشتال لأغراض التشجير والتصدير فقد انتشرت المشاتل خلال هذه الفترة في قلقيلية، حيث تراوح عدد المشاتل آنذاك 15 مشتلاً وتراوحت مساحة الواحد منها ما بين 2 – 4 دونمات[85]. جدول رقم (11) و شكل رقم (18 – أ).

جدول رقم (11): المساحات المزروعة في قلقيلية زمن الإدارة الأردنية

نوع الاستخدام	المساحة بالدونمات	النسبة المئوية من المساحة المزروعة
المساحة الكلية لقلقيلية	11100	----
المساحة المزروعة	5036	100
زراعة الحمضيات	2500	49.28
زراعة الجوافا	500	10
زراعة الخضراوات المروية	1000	20
زراعة الفواكه	500	10
الزراعة البعلية والحبوب	500	10
المشاتل	36	0.72

المصدر: مقابلة شخصية مع رئيس الغرفة التجارية في قلقيلية، 2001.

ويلاحظ من الجدول رقم (11) ما يلي:-

1- فقدان قلقيلية لحوالي 27000 دونم من أراضيها المزروعة والممتدة فوق السهل الساحلي بسبب الاحتلال الصهيوني لها عام 1948 وهو أعظم تحول سلبي شهدته الزراعة في قلقيلية. ولم يبق للمدينة إلا بيارة عبد السلام من البيارات القديمة.

2- تجدد زراعة الحمضيات في قلقيلية، حيث شكلت المساحة المزروعة بها حوالي 49.28% من أراضيها المزروعة فعلاً لما لها من جدوى اقتصادية حيث كان مردود

([84]) مقابلة شخصية مع مهندس بلدية قلقيلية، 2001.

([85]) مقابلة مع رئيس الغرفة التجارية في مدينة قلقيلية. ، 2001

دونم الحمضيات السنوي يقدر بـــ 200 دينار أردني آنذاك، في حين كان مصروف الطالب الجامعي الفلسطيني في مصر ما يقارب 80 دينار سنويا[86].

3- بلغت مساحة المشاتل في قلقيلية خلال تلك الفترة 36 دونم أي 0.72% من المساحة المزروعة وهو تحول إيجابي ساهم في تشجير أراضي المدينة والنهوض بالزراعة فيها وتصدير الفائض إلى الدول العربية المجاورة مثل الأردن والسعودية ما أدى إلى زيادة دخل هذه البلدة. وقد تركزت المشاكل في قلقيلية بسبب توفر الخبرة المكتسبة من المزارعين اليهود بالإضافة إلى توفر عوامل ازدهارها مثل التربة والمياه وسهولة الحصول على الأصناف المحسنة والجيدة من المشاتل اليهودية.

4- ظهور زراعة الجوافا في قلقيلية حيث شكلت الأرض المزروعة بها 10% من المساحة المزروعة نظراً للمردود العالي لها. شكل (18 – ب).

وبشكل عام حصل تراجع كبير في المساحات المزروعة خلال فترة الإدارة الأردنية عما كانت عليه في فترة الانتداب البريطاني بسبب اقتطاع معظم أراضي قلقيلية السهلية لصالح الكيان الصهيوني لكن بالمقابل حصل تطور إيجابي تمثل بالاستغلال الواسع للمياه الجوفية حيث تم حفر معظم الآبار الارتوازية في فترة الإدارة الأردنية في حين لم يحفر في فترة الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية إلا بئر واحد فقط زمن الاحتلال الإسرائيلي.

([86]) مقابلة شخصية مع مدير جمعية التسويق الزراعي التعاونية في مدينة قلقيلية، 2001.

شکل (18)

جدير بالذكر أن أراضي قلقيلية الزراعية زمن الانتداب البريطاني كانت تمتد غربي وشمال وجنوب غرب خط الهدنة فوق السهل الساحلي، وبعد اقتطاع تلك الأراضي الزراعية نتيجة لقرار تقسيم فلسطين فقد توجه الأهالي إلى استغلال الأراضي الزراعية الواقعة شرقي خط الهدنة وذلك زمن الإدارة الأردنية بعد الاحتلال الصهيوني. شكل رقم (19)، وتظهر أبعاد الكارثة التي دفعت قلقيلية ثمنا باهظا لها من مقارنة عدد السكان مع المساحات المزروعة قبل وبعد تقسيم فلسطين حيث قارب عدد السكان في آخر عهد الإدارة الأردنية في قلقيلية 13 ألف نسمة وبلغت مجموع المساحات المزروعة في هذه الفترة 5036 دونما في حين كان عدد السكان في قلقيلية عام 1948 أواخر أيام الاستعمار البريطاني حوالي 6500 نسمة، والمساحات المزروعة في نفس الفترة 25 ألف دونم، حيث تضاعف عدد السكان في حين خسروا 4/5 الأرض المزروعة.

شكل رقم (19) مواقع أراضي قلقيلية

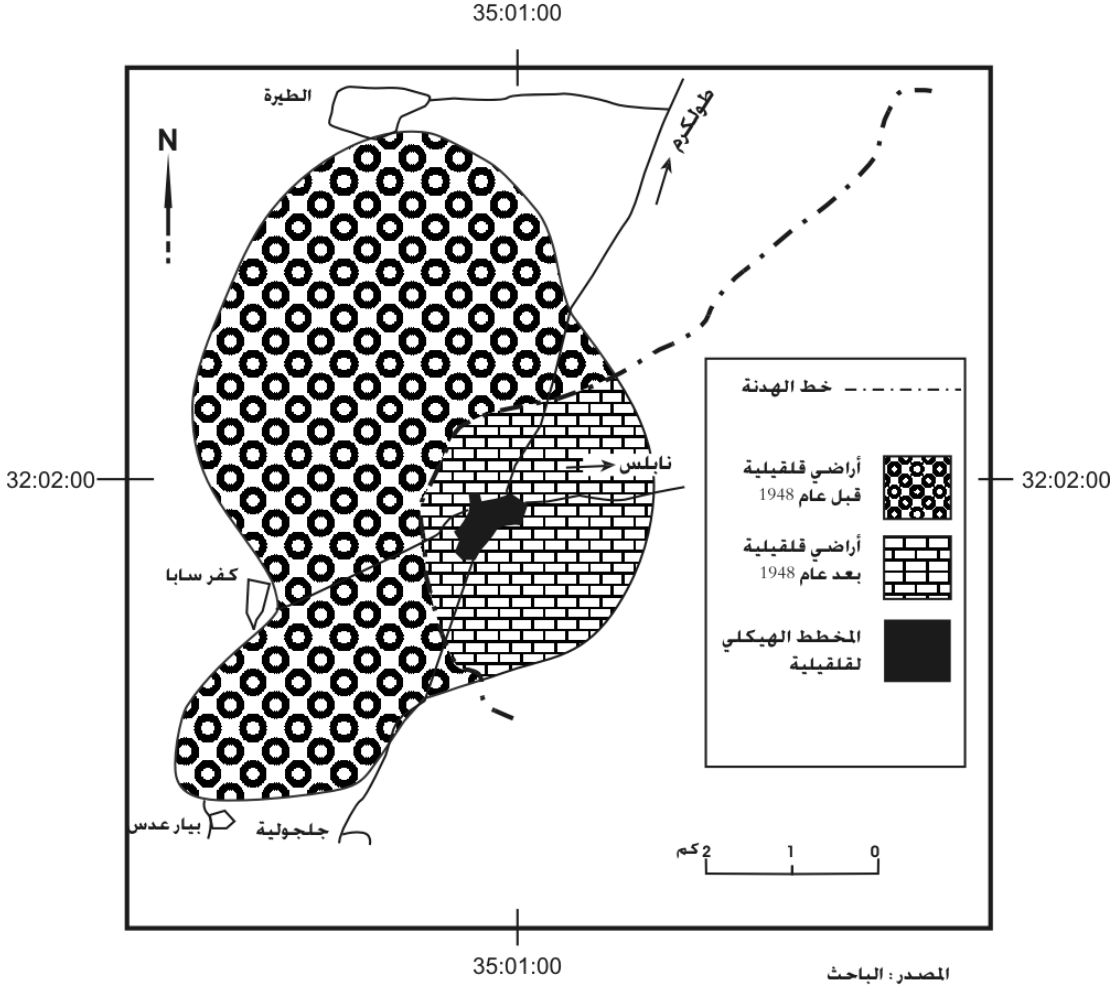

المصدر: الباحث

3) الاستخدام الزراعي للأرض في قلقيلية زمن الاحتلال الإسرائيلي:-

لقد حصل تراجع في الاستخدام الزراعي للأرض في قلقيلية زمن الاحتلال الإسرائيلي وذلك نتيجة لسياسة إسرائيلية منهجية ومنظمة لربط الاقتصاد الفلسطيني باقتصاده عبر إيجاد مراكز عمل لأبناء هذا الشعب الفلسطيني داخل دولة الكيان الإسرائيلي، ومن خلال التحكم بمصادر المواد الأولية والمعابر. والجدول رقم (12) يوضح صورة هذا الاستخدام.

جدول 12: صورة استخدام الأرض الزراعي النباتي في قلقيلية خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي[87]

نوع الاستخدام	المساحة بالدونمات	النسبة المئوية للاستخدام من الأرض المزروعة
الأرض الكلية	11100	-----
المساحة المزروعة فعلاً	3900	100
زراعة الحمضيات	500	12.66
زراعة الجوافا	50	1.26
الخضراوات والزراعة البعلية	2000	50.63
الزيتون والفواكه	1000	25.32
المشاتل	100	2.53
البيوت البلاستيكية	300	7.59

المصدر: مقابلة مع أمين صندوق الغرفة التجارية في قلقيلية، 2001.

يستنتج من جدول 12 ما يلي:-

1- تراجع المساحة المزروعة بالحمضيات حيث أصبحت تشكل 12.66% من مساحة الأرض المزروعة بعد ما كانت تشكل 49.9% من المساحة المزروعة زمن الإدارة الأردنية، وذلك للأسباب التالية:-

أ. قلقة الجدوى الاقتصادية لهذه الزراعة إذا ما قورنت بالجدوى الاقتصادية للعمل داخل دولة الكيان الإسرائيلي.

ب. دخول العديد من مزارع الحمضيات داخل حدود البلدية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي استخدامها لأغراض تجارية أو سكنية تتميز بجدوى اقتصادية عالية.

([87])مقابلة مع أمين صندوق الغرفة التجارية في مدينة قلقيلية

ت. استخدام الأراضي المزروعة بالحمضيات للمشـــاتل والبيـــوت البلاســـتيكية لارتفاع جدواها الاقتصادية.

2- تراجع المساحة المزروعة بالجوافا من 10% من المساحة المزروعة زمـــن الإدارة الأردنية إلى 1.26% زمن الاحتلال الإسرائيلي لنفس أسباب تراجـــع الحمضـــيات. وبعبارة أخرى فقدت قلقيلية 90% مزارع الجوافا التي كانت موجودة أثنـــاء الإدارة الأردنية.

3- زيادة نسبة استخدام الأرض لزراعة الخضراوات المروية والبعلية حيث شكلت زمن الإدارة الأردنية 30% من المساحة المزروعة وأصبحت أيام الاحتلال تشـــكل 50% من المساحة المزروعة وكان هذا التوسع على حساب النقص في الأشجار المثمـــرة من الحمضيات والجوافا لقلة الجدوى الاقتصادية لها بسبب سياسات الاحتلال.

4- تناقص المساحة المزروعة زمن الاحتلال بشكل عام عما كانت عليه زمـــن الإدارة الأردنية، حيث أصبحت نسبتها 36% من المساحة الكلية، بينما كانت زمـــن الإدارة الأردنية 45.7% من المساحة الكلية للمدينة ويعزى ذلك إلـــى سياســـات الاحـــتلال الهادفة إلى ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الصهيوني حيث وفر الاحتلال فرص العمل للسكان لإبعادهم عن العمل بالزراعة مانعاً بذلك قيام اقتصاد وطني حقيقـــي. ويضاف إلى ذلك تطور الزراعة وأساليبها التي رفعت من إنتاجية الـــدونم الواحـــد خاصة البيوت البلاستيكية الوفيرة الإنتاج التي وصلت مساحتها إلى 300 دونم ممثلة بـــ 7.5% من المساحة المزروعة. وقد وفرت البيوت البلاستيكية حاجة المدينة من الخضراوات وصدرت الفائض إلى المدن المجاورة. وكانت البيوت البلاستيكية غير موجودة في قلقيلية أثناء الإدارة الأردنية.

5- يلاحظ تطور إيجابي آخر في هذه الفترة تمثل بزيادة مساحة المشاتل في قلقيلية مـــن 36 دونما زمن الإدارة الأردنية إلى 100 دونم في فترة الاحتلال وقد ترتـــب علـــى ذلك زيادة في نسبة الأرض المستخدمة في هذا النمط من الزراعة مـــن 0.72% – 2.53%. شكل (18 – ج) وذلك بسبب توفر الأسواق الداخلية والخارجية لمنتجـــات المشاتل وارتفاع أسعارها وتوفر الخبرة وملائمة الظروف الطبيعية لها.

4) الاستخدام الزراعي للأرض في قلقيلية زمن السلطة الفلسطينية:-

لقد بلغت المساحة المزروعة في قلقيلية عام 2000 / 2001 - 4610 دونم حيث شكلت هذه المساحة 41.53% من المساحة الكلية للمدينة. جدول رقم (13).

جدول رقم (13): استخدامات الأرض الزراعية في قلقيلية عام 2001/2000

نوع الاستخدام	المساحة بالدونمات	النسبة المئوية من المساحة المزروعة
المساحة المزروعة	4610	100
الحمضيات	1629	35.4
الجوافا	150	3.26
فواكه وزيتون	851	18.46
أبوجادو	22	0.48
خضراوات وحبوب وبعلية	983	21.32
بيوت بلاستيكية	735	15.97
مشاتل	240	5.22

المصدر: سجلات دائرة الزراعة في محافظة قلقيلية.

ويلاحظ من الجدول رقم (13) ما يلي:-

1- زيادة نسبة الأرض المزروعة إلى الأرض الكلية والتي تطورت من 35.9% زمن الاحتلال الإسرائيلي إلى 41.9% زمن السلطة الفلسطينية ويعزى ذلك إلى الشعور بالأمن النسبي لدى المواطن الفلسطيني، والرغبة منه في استصلاح الأرض وزراعتها، وكذلك اتساع السوق.

2- زيادة مساحة البيوت البلاستيكية إلى ما يقارب 16% من المساحة المزروعة زمن السلطة الفلسطينية بينما كانت تشكل 7.5% زمن الاحتلال وهذا التحول للأسباب التالية:-

أ- زيادة الطلب على منتوجات البيوت البلاستيكية وارتفاع أثمانها.

ب- توفر الخبرة لدى المزارعين.

ج- تفتت مساحة الأرض الزراعية بسبب نظام الميراث والملكية الخاصة.

د- الجدوى الاقتصادية العالية لهذا النمط من الزراعة.

3- تضاعف المساحة التي تشغلها المشاتل في قلقيلية زمن السلطة الفلسطينية عما كانت عليه في فترة الاحتلال الإسرائيلي، فبينما كانت نسبة مساحتها زمن الاحتلال لا تزيد عن 2.5% من مساحة الأرض المزروعة، فإنها بلغت في عهد السلطة الفلسطينية 5.2% من جملة الأراضي المزروعة.

4- زيادة في مساحة الأرض المزروعة بالحمضيات زمن السلطة الفلسطينية بمقدار ثلاثة أضعاف ما كانت عليه زمن الاحتلال، وهذا التحول يعود للأمن النسبي الذي توفر للمواطن في هذه المدينة بسبب قدوم السلطة الفلسطينية ورغبة المواطنين في إحياء بياراتهم ولو للنزهة فقاموا بإحياء البيارات القديمة وإقامة بيارات جديدة أملاً في تحسن الأوضاع الاقتصادية وفتح الأسواق الداخلية والخارجية أمام منتجات الحمضيات ولأن زراعة الحمضيات ليست بحاجة إلى تفرغ كامل حيث أنها مهنة جانبية لصاحبها خاصة وأن أساليب الري الحديثة انتشرت بشكل كبير في المدينة.

5- تراجع مساحة الأرض المزروعة بالخضراوات البعلية والمكشوفة حيث شكلت نسبتها زمن السلطة الوطنية 21.32% من الأرض المزروعة بينما كانت زمن الاحتلال حوالي 50% من المساحة المزروعة، ويعود ذلك إلى التوسع الرأسي في الزراعة في قلقيلية من حيث التطور والزيادة في مساحة البيوت البلاستيكية الوفيرة والدائمة الإنتاج في فصول السنة كلها مما أدى إلى توفير حاجة الأسواق المحلية ووجود فائض كبير في المنتجات.

6- زيادة المساحة المزروعة بالجوافا حيث شكلت نسبتها زمن السلطة الفلسطينية 3.26% من المساحة المزروعة بينما كانت زمن الاحتلال 1.25% وذلك لزيادة الطلب على ثمارها وكذلك لارتفاع أسعارها.

7- يلاحظ دخول زراعة الأفوجادو إلى قلقيلية زمن السلطة الفلسطينية لكثرة الطلب على هذا المحصول ولارتفاع سعره، وقيمته الغذائية.

8- قلة أو انعدام زراعة الحبوب زمن السلطة الفلسطينية مقارنة بفترات الإدارات السابقة وذلك لقلة الجدوى الاقتصادية لهذا المحصول والاعتماد على الاستيراد. شكل رقم (18 – د).

الثروة الحيوانية في قلقيلية:-

لقد واكبت الثروة الحيوانية تغيرات الإدارات على قلقيلية وكانت تتغير حسب العوامل المؤثرة فيها لكنها في المحصلة النهائية تأثرت بشكل جيد في التطور التكنولوجي في تربيتها

وقد تأثرت كذلك بتغيرات الاستخدام الحيواني. وفيما يلي استعراض لهذه الثروة والتغيرات التي طرأت على استخدامات الأرض لها في قلقيلية:-

1) الثروة الحيوانية في قلقيلية زمن الانتداب البريطاني:-

لقد بلغ مجموع الثروة الحيوانية في قلقيلية عام 1942- 3700 رأس موزعة كما يلي: 2000 رأس من الغنم البياض والماعز و 1000 رأس من البقر الحلاب و 200 رأس من الجمال و 250 رأس من الخيول منها 50 رأس أصيلة و 50 رأس من البغال و 200 من البقر العاملة (*) [88].

لم يكن في قلقيلية زمن الانتداب البريطاني مزارع للدجاج اللاحم والبياض بالمعنى الحالي بل كانت تربية الدجاج البلدي في كل بيت لتحقيق اكتفاءه الذاتي إلى جانب امتلاك بعض المواطنين لخلايا نحل بدائية من الطين والفخار لتسد حاجات السكان البسيطة والقليلة[89]. وبما أن أراضي قلقيلية كانت تمتد فوق السهل الساحلي، وعدد السكان آنذاك لم يتجاوز 6500 نسمة فإن نسبة الحيوانات إلى الأرض تبلغ حيوان واحد / 10.3 دونم من الأرض، أما نسبة التملك للحيوانات فبلغت حيوان واحد / 1.76 إنسان.

ويلاحظ من المعلومات السابقة كثرة حيوانات النقل والجر (جمال وخيول وحمير وبغال وبقر عاملة) لكونها وسيلة النقل والمواصلات وفلاحة الأرض في ذلك الحين حيث شكلت هذه الحيوانات ما نسبته 18.91% من مجموع الثروة الحيوانية وهذا مؤشر على أن الزراعة كانت المهنة الرئيسية للسكان. ويلاحظ أن الأبقار شكلت ما نسبته 27.02% بينما الأغنام شكلت ما

([88]) قلقيلية حتى 1942م، مصدر سابق، ص 14.

([89]) مقابلة شخصية مع مدير جمعية التسويق الزراعي التعاونية، مصدر سابق، 2001.

(*) البقرة العاملة: هي البقرة التي تستخدم لفلاحة الأرض.

نسبته 54.05% من مجموع الثروة الحيوانية وقد ساعد في ذلك توفر القاعـــدة العلفيـــة مـــن الزراعة لهذه الحيوانات كما مر سابقاً. شكل (20 – أ).

شكل (20)

2) الثروة الحيوانية في قلقيلية في فترة الإدارة الأردنية:-

لقد تضاعف مجموع الثروة الحيوانية تقريباً في قلقيلية زمن الإدارة الأردنية عما كان عليه زمن الانتداب البريطاني حيث أصبح مجموعها 6620 رأس زمن الإدارة الأردنية وهي موزعة كما يلي:-

1000 رأس من البقر و 5000 رأس من الغنم والماعز و200 رأس خيل و 400 رأس من الحمير والبغال و 20 رأس من الجمال[90].

ويلاحظ مما سبق ما يلي:-

1- تضاعف مجموع الثروة الحيوانية زمن الإدارة الأردنية نتيجة محاولة السكان تعويض الخسارة الهائلة في الشق الزراعي النباتي الذي تكبدته المدينة بسبب سلب الصهاينة لحوالي 2/3 أراضيهم الزراعية في محاولة منهم لسد احتياجات السكان الذين تضاعف عددهم عما كان عليه زمن الانتداب البريطاني.
2- تناقص نسبة حيوانات النقل والجر في قلقيلية زمن الإدارة الأردنية حيث شكلت ما نسبته 9.36% من مجموع الثروة الحيوانية بينما كانت نسبتها زمن الانتداب البريطاني 18.91% وذلك لبداية ظهور السيارة والميكنة الزراعية من جهة وتناقص أراضيهم الزراعية من جهة أخرى.
3- زيادة نسبة الأغنام من مجموع الثروة الحيوانية حيث بلغت 75.52% بينما كانت زمن الانتداب البريطاني تشكل ما نسبته 54.05% من مجموع الثروة الحيوانية، ويعود ذلك لتوجه الناس بعد اغتصاب أراضيهم السهلية إلى المناطق الجبلية التي تناسب هذا النوع من الحيوانات.
4- بقاء عدد الأبقار على ما هو عليه في قلقيلية زمن الإدارة الأردنية ولكن نسبتها لمجموع الثروة الحيوانية متغيرة العدد قد اختلفت حيث بلغت زمن الإدارة الأردنية 15.10% بينما كانت 27.02% زمن الانتداب البريطاني.
5- بلغت نسبة الحيوانات إلى الأرض حيوان واحد / 1.68 دونم من الأرض بينما كانت النسبة زمن الانتداب البريطاني حيوان واحد / 10.3 دونم من الأرض، أما نسبة امتلاك السكان للحيوانات فأصبحت حيوان واحد / 1.96 إنسان أي حيوان لكل شخصين تقريباً. شكل (20- ب).

([90]) مقابلة شخصية مع أمين صندوق الغرفة التجارية في مدينة قلقيلية، 2001.

3) الثروة الحيوانية في قلقيلية في فترة الاحتلال الإسرائيلي:-

لقد انخفض مجموع الثروة الحيوانية في قلقيلية أثناء الاحتلال الإسرائيلي إلى أقل من نصف المجموع الذي كان في قلقيلية زمن الإدارة الأردنية حيث وصل المجموع إلى 3168 رأس زمن الاحتلال والسبب الرئيسي في ذلك هو هلاك أعداد كبيرة من الحيوانات أثناء احتلال الجيش الإسرائيلي للمدينة عام 1967 واهتمام السكان بمهن أخرى غير، حيث اقتصرت أعداد الثروة الحيوانية على وجود 268 رأس من البقر و 2500 رأس من الغنم والماعز و 400 رأس مجموع حيوانات النقل والجر موزعة على 40 رأس من البغال و 60 رأس من الخيول و 300 رأس من الحمير[91].

وقد ظهرت في قلقيلية زمن الاحتلال الإسرائيلي مزارع الدجاج البياض حيث وجد في المدينة 24 مزرعة تضم 73 ألف طير ووجدت أيضاً مزارع الدجاج اللاحم حيث وصل عددها في المدينة إلى 37 مزرعة تضم 300 ألف طير لاحم[92]. شكل (21 – أ)

أما عدد خلايا النحل فقد بلغ في قلقيلية زمن الاحتلال الإسرائيلي 2079 خلية نحل وصل إنتاجها إلى 26 طن من العسل[93].

ويلاحظ مما سبق ما يلي:-

1- انخفاض العدد الكلي للثروة الحيوانية في قلقيلية زمن الاحتلال الإسرائيلي إلى أقل من نصف ما كانت تملكه زمن الإدارة الأردنية حيث أصبحت نسبة امتلاك السكان للحيوانات حيوان واحد / 9.47 إنسان في حين كانت النسبة حيوان واحد / 1.96 إنسان زمن الإدارة الأردنية وهذا انخفاض كبير في ملكية الإنسان للثروة الحيوانية (الباحث).
2- انخفاض أعداد حيوانات النقل والجر وانعدام وجود الجمال في قلقيلية زمن الاحتلال الإسرائيلي ويعود ذلك إلى استخدام الميكنة والآلات الزراعية وظهور السيارة كوسيلة نقل ومواصلات بشكل رئيسي، ولكن نسبة حيوانات النقل والجر إلى مجموع الثروة الحيوانية في قلقيلية ارتفعت زمن الاحتلال

([91]) سجلات دائرة البيطرة في محافظة قلقيلية، 2001.
([92]) نفس المصدر السابق.
([93]) سجلات دائرة الزراعة في محافظة قلقيلية، 2001.

لتشكل ما نسبته 12.62% في حين كانت 9.36% زمن الإدارة الأردنيـــة. شكل (20 – ج)

3- نقص كبير في أعداد الغنم والماعز في قلقيلية زمن الاحـــتلال الإســـرائيلي حيث لم يبق في المدينة إلا أقل من 5% من العدد الموجود فيها زمن الإدارة الأردنية ويعزى ذلك إلى موت كثير مـــن المواشـــي أثنـــاء حـــرب 1967 واحتلال المدينة من قبل الصهاينة حيث شاهد الباحث عملية دفن الكثير مـــن المواشي الميتة بالقرب من المسلخ البلدي شـــرق قلقيليـــة. وتراجـــع مهنـــة الزراعة بشقيها النباتي والحيواني في المدينة واستبدالها بمهن أهمها العمـــل داخل دولة الكيان الصهيوني. ولكن نسبة الأغنام زمن الاحتلال الإســـرائيلي ارتفعت حيث شكلت ما نسبته 78.91% من مجموع الثروة الحيوانية بينمـــا كانت زمن الإدارة الأردنية 75.52%.

4- انخفاض كبير في أعداد الأبقار في المدينة زمن الاحتلال حيـــث لـــم يبـــق للمدينة إلا 25% الكمية التي كانت تمتلكها زمن الإدارة الأردنية. شكل (20 – ج). لنفس الأسباب التالية:-

أ. هلاك الكثير من الماشية أثناء عملية الاحتلال للمدينة عام 1967.

ب. هجرة أعداد من أصحاب المواشي إلى الأردن.

ت. تفضيل العمل داخل دولة إسرائيل على تربية الحيوانات.

5- لقد بدأ زمن الاحتلال الإسرائيلي ظهور مزارع الـــدواجن بشـــقيها اللاحـــم والبياض حيث بلغ عدد المزارع 61 مزرعة بطاقة اســـتيعابية بلغـــت 370 ألف طير تقريباً. وقد ترتب على وجود هذه المزارع سد حاجة المدينة مـــن اللحم والبيض وتصدير الباقي بالإضافة إلى توفير قسماً كبيراً مـــن الســـماد العضوي للزراعة. شكل (21 – أ).

6- تطور في تربية النحل وإنتاجه من العسل حيث تنتج المدينة 26 طـــن مـــن العسل.

4) الثروة الحيوانية في قلقيلية زمن السلطة الفلسطينية:-

تضاعف عدد الثروة الحيوانية عام 2001 في قلقيلية حيث بلغ العدد الكلي لها 6512 رأس موزعة على النحو التالي:- 207 رأس من البقر و 5600 رأس من غنم بيضاء و 520 رأس من الماعز و 75 رأس من الخيول و 110 رأس من الحمير[94].

أما الدواجن فبلغت 222000 طير بياض في 28 مزرعة و 17500 طير لاحم في 8 مزارع[95]. أما عدد خلايا النحل وإنتاجها فبقي على حاله زمن السلطة الفلسطينية ولم يتغير[96].

ويلاحظ مما سبق ما يلي:-

1- أن العدد الكلي للثروة الحيوانية في قلقيلية زمن السلطة الفلسطينية بلغ أكثر من ضعف العدد فيها زمن الاحتلال. ونظراً لزيادة عدد السكان فقد أصبحت نسبة التملك حيوان واحد/ 5.5 إنسان وهي نسبة ملكية أفضل مما كانت عليه في قلقيلية زمن الاحتلال حيث كانت النسبة حيوان واحد / 9.47 إنسان.

2- تضاعف أعداد الغنم البيضاء أكثر من ثلاثة أضعاف عددها زمن الاحتلال. وبلغت نسبة الأغنام البيضاء والماعز 94% من مجموع الثروة الحيوانية في قلقيلية زمن السلطة الفلسطينية في حين كانت النسبة فيها 78.91% زمن الاحتلال الإسرائيلي.

3- فقدان قلقيلية زمن السلطة الفلسطينية لحوالي ربع كمية الأبقار التي كانت تمتلكها زمن الاحتلال، وشكلت نسبة الأبقار إلى مجموع الثروة الحيوانية في قلقيلية زمن السلطة الفلسطينية 3.2% بينما شكلت زمن الاحتلال 8.46% (مع الأخذ بالحسبان تضاعف المجموع الكلي للثروة الحيوانية زمن السلطة الفلسطينية).

4- انخفاض أعداد حيوانات النقل والجر في قلقيلية زمن السلطة الفلسطينية عن عددها زمن الاحتلال الإسرائيلي، حيث شكلت نسبتها 12.62% من مجموع الثروة الحيوانية بينما أصبحت نسبتها زمن السلطة الفلسطينية 2.8% من مجموع الثروة الحيوانية. وهذا بسبب زيادة الاعتماد على الآلات الزراعية والسيارة كوسيلة نقل ومواصلات.

5- انخفاض أعداد الدجاج اللاحم في قلقيلية حيث وصلت كمية الإنتاج زمن السلطة الفلسطينية 1/5 الكمية المنتجة في المدينة زمن الاحتلال. وقد شكلت نسبة الدجاج اللاحم

([94]) سجلات دائرة البيطرة في محافظة قلقيلية، مصدر سابق، 2001.

([95]) نفس المصدر السابق، 2001.

([96]) سجلات دائرة الزراعة في محافظة قلقيلية، 2001.

في قلقيلية زمن السلطة الفلسطينية 19.13% من مجموع الدواجن الكلي في حين شكل الدجاج البياض النسبة الباقية بينما كانت نسبة الدجاج اللاحم في قلقيلية زمن الاحتلال 80.43% من مجموع الدواجن.

6- تطور كبير في تربية الدجاج البياض في قلقيلية زمن السلطة الفلسطينية حيث ازداد بمقدار 149000 دجاجة عن العدد في قلقيلية زمن الاحتلال، وشكلت نسبة الدجاج البياض في قلقيلية زمن السلطة الفلسطينية ما نسبته 79.87% من المجموع الكلي للدواجن بينما كانت النسبة 19.57% زمن الاحتلال. شكل (21 – ب). للأسباب التالية:-

أ. الجدوى الاقتصادية لتربية الدجاج البياض أعلى منها في تربية الدجاج اللاحم.

ب. طول فترة إنتاج الدجاج البياض مما يكسبه مرونة في تحمل ذبذبة الأسعار.

ت. توفر أسواق خارجية للبيض أكثر من أسواق اللاحم.

ث. الشعور بالأمن النسبي زمن السلطة وسهولة الحصول على قروض من البنوك.

7- لم يتطور إنتاج العسل وعدد خلايا النحل زمن السلطة الفلسطينية وبقي كما كان زمن الاحتلال.

شكل رقم (21)

الفصل الخامس

الخاتمة (نتائج الدراسة):-

توصيات الباحث

المراجع والمصادر

ملخص باللغة الإنجليزية

الخاتمة (نتائج الدراسة):-

تشير الإحصاءات المتوفرة إلى ارتفاع نسبة الأرض المخصصة للسكن في قلقيلية على مرِّ فترات الدراسة وإن وجد تناقص تدريجي في الأزمنة الثلاثة التي تلت زمن الإنتداب البريطاني على المدينة، ويعود هذا إلى زيادة المساحات المخصصة للاستخدامات الأخرى في المدينة، ويشير الباحث إلى أن وسيلة النقل والمواصلات أثناء الإدارة البريطانية كانت حيوانات النقل والجر، وهي ليست بحاجة إلى شوارع واسعة، أما في الأزمنة التالية فقد ظهرت السيارات ثم الشاحنات التي تحتاج إلى شوارع واسعة. ومع هذا فإن نسبة الأرض المخصصة للسكن تبقى مرتفعة جداً في قلقيلية في كل أزمنة الدراسة وهذا يعود إلى الانتشار الأفقي في البناء والوضع الاقتصادي الضعيف، والعادات والتقاليد، وقلة الأرض المخصصة للخدمات غير السكنية. جدول (14).

جدول رقم (14): تحولات كثافة الإستخدام السكني للأرض في قلقيلية

نوع الإدارة	مساحة الأرض السكنية / م^2	عدد السكان	كثافة الإستخدام م^2 / مواطن
الإنتداب البريطاني	275000	6500	42
الإدارة الأردنية	512000	13000	39
الإحتلال الأسرائيلي	2100000	30000	70
السلطة الفلسطينية	2257000	36000	62

المصدر: خلاصة الدراسة.

ويلاحظ من الجدول تذبذب كثافة الاستخدام السكني وأن أعلى كثافة وصلت زمن الإحتلال الإسرائيلي. والجدول يؤكد ارتفاع نسبة الأرض المخصصة للسكن في قلقيلية، وأن التناقص التدريجي في المساحة المخصصة للاستخدام السكني صاحبها ارتفاع نسبة الأرض

المخصصة للفرد، وهذا يظهر ارتفاع في مستوى الحياة، وتعدد الطوابق في البناء، وتغير في العادات والتقاليد حيث سادت إستقلالية المسكن للأزواج الشابة في فترة السلطة الفلسطينية.

يشكل فقدان قلقيلية لأكثر من ثلثي أراضيها السهلية الخصبة بسبب وقوعها غرب خط الهدنة أعظم تحول سلبي شهده الاستخدام الزراعي في المدينة، وتناقصت المساحة المزروعة تبعاً لذلك من 25000 دونم في فترة الانتداب البريطاني إلى 5000 دونم فقط زمن الإدارة الأردنية، ويذكر أن المساحات التي خسرتها قلقيلية في نكبة 1948 كانت مزروعة بأشجار الحمضيات والفواكه والحبوب، وخسرت معها كذلك الآبار الإرتوازية الموجودة فيها، كما نجم عن ذلك تغيرات في كثافة الملكية للأرض في قلقيلية حسب تتابع الإدارات. جدول (15) وشكل رقم (23)

جدول رقم (15): تحولات كثافة الملكية للأرض في قلقيلية

نوع الإدارة	المساحة الكلية للأرض / دونم	عدد السكان	كثافة الملكية دونم/مواطن
الإنتداب البريطاني	38000	6500	5.85
الإدارة الأردنية	11100	13000	0.85
الإحتلال الإسرائيلي	11100	30000	0.37
السلطة الفلسطينية	11100	36000	0.31

المصدر: خلاصة الدراسة.

ويلاحظ من الجدول رقم (15) مدى التناقص الكبير في كثافة ملكية الأرض في قلقيلية في الأزمنة التي تلت زمن الإنتداب البريطاني بسبب احتلال حوالي 2/3 أراضي المدينة في نكبة 1948. وكذلك التناقص في كثافة الملكية بعد الإدارة الأردنية بفعل الزيادة في أعداد السكان.

شكل رقم 23: تناقص كثافة ملكية الأرض في قلقيلية حسب تتابع الإدارات عليها.

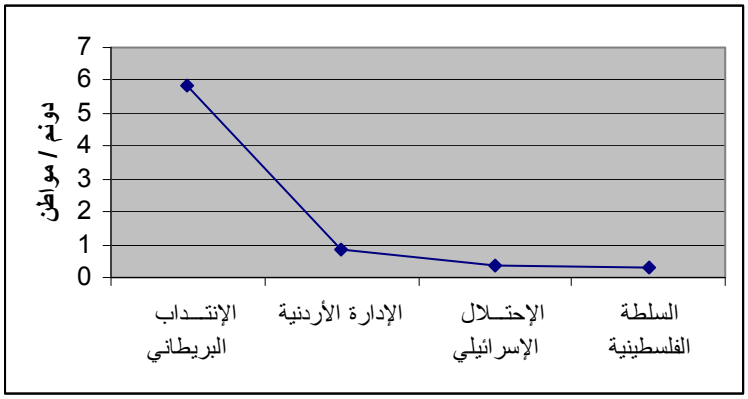

المصدر: الباحث.

لقد شهدت كثافة ملكية الإنسان للثروة الحيوانية في قلقيلية وكثافة الثروة الحيوانية بالنسبة إلى الأرض تحولات سلبية في الأزمنة التي تلت زمن الإنتداب البريطاني. جدول (16)

جدول رقم (16): تحولات كثافة ملكية الحيوان وكثافة الحيوان إلى الأرض

نوع الإدارة	العدد الكلي للحيوانات	المساحة الكلية للأرض	عدد السكان	كثافة الحيوان إلى الأرض **حيوان/دونم**	كثافة الملكية **حيوان/مواطن**
الإنتداب البريطاني	3700	38000	6500	10.3 / 1	1.76 / 1
الإدارة الأردنية	6620	11100	13000	1.68 / 1	1.96 / 1
الإحتلال الإسرائيلي	3168	11100	30000	3.5 / 1	3.17 / 1
السلطة الفلسطينية	6512	11100	36000	1.7 / 1	5.5 / 1

المصدر: خلاصة الدراسة.

ويلاحظ من الجدول رقم (16) زيادة كثافة أعداد الحيوانات إلى الأرض في قلقيلية خلال كل الأزمنة التي تلت الإنتداب البريطاني ففي حين كان نصيب كل حيوان من الأرض 10.3 دونم زمن الإنتداب البريطاني وصل إلى 1.7 دونم لكل حيوان زمن السلطة الفلسطينية وكذلك أصبح كل 5.5 إنسان يمتلكون حيواناً واحداً في حين كان كل 1.76 إنسان يمتلكون حيواناً زمن الإنتداب البريطاني في قلقيلية. وهذا يظهر حجم الكارثة التي تعرضت لها حتى الحيوانات الفلسطينية من جرّاء الإحتلال وكذلك يظهر بوضوح أن الثروة الحيوانية لم تتطور

لتوازي التطور في أعداد السكان الأمر الذي يعزى إلى أن الزراعة بشقيها الحيواني وكـذلك النباتي لم تعد المهنة الرئيسية في المدينة في الأزمنة التي تلت زمن الإدارة الأردنية.

تجدر الإشارة إلى حدوث تطورات إيجابية في كثافة الإستخدامات غير السـكنية فـي الأزمنة التي تلت زمن الإنتداب البريطاني بشكل عام، حيث رافق التطورات الحاصـلة فـي العالم تطورات في قلقيلية في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات. جدول (17) والأشـكال من 24 إلى 30.

جدول رقم (17): تحولات كثافة استخدامات الأرض غير السكنية في قلقيلية

نوع الإستخدام	الكثافة زمن الإنتداب البريطاني م^2 / مواطن	الكثافة زمن الإدارة الأردنية م^2 / مواطن	الكثافة زمن الإحتلال الإسرائيلي م^2 / مواطن	الكثافة زمن السلطة الفلسطينية م^2 / مواطن
الاستخدام الصحي	0	0.162	0.157	0.203
الصناعي	0	0.053	0.916	0.958
التجاري	0.461	0.384	0.817	0.93
التعليم	0.231	2.69	1.69	1.94
الديني	0.77	0.88	1.8	1.57
الطرق	0.46	2.31	12.67	13.61
خـدمات بلديـة وحكومية	0.31	0.31	1.97	1.88

المصدر: خلاصة الدراسة.

ويلاحظ من الجدول أن أعظم تحول إيجابي كان في تطور استخدام الأرض للطرق ويليه التطور في المؤسسات التعليمية ثم الاستخدام الصناعي يليه التجاري للأرض ثم الصحي والخدمات البلدية والحكومية، مع الإشارة إلى أن التوسع العمودي لم يؤخذ بعين الإعتبار في جميع المراحل.

شكل رقم 24: تطور كثافة الاستخدام الصحي للأرض في قلقيلية.

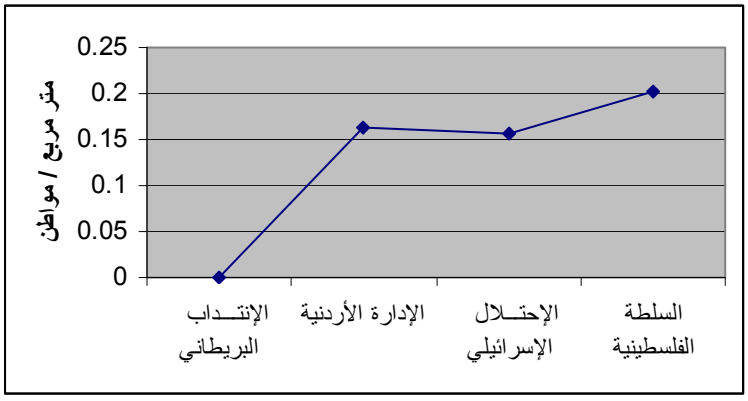

المصدر: الباحث.

شكل رقم 25: تطور كثافة الاستخدام الصناعي للأرض في قلقيلية.

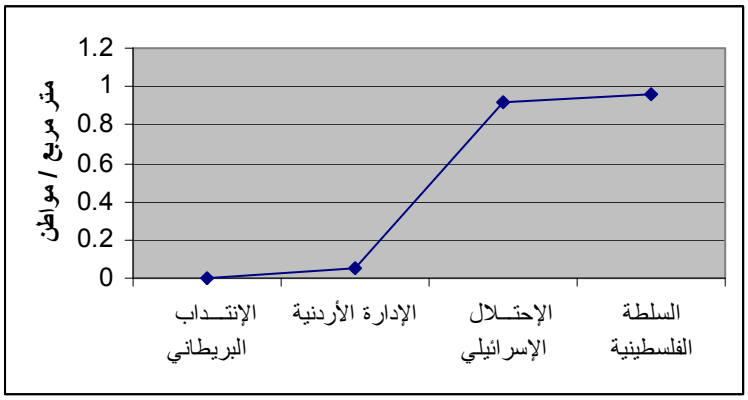

المصدر: الباحث.

شكل رقم 26: تطور كثافة الاستخدام التجاري للأرض في قلقيلية.

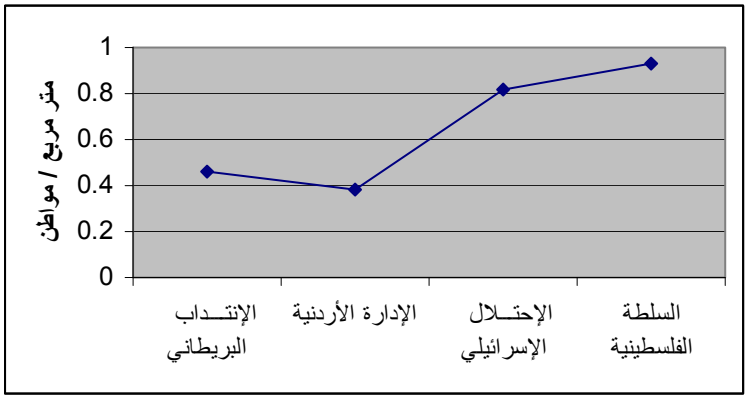

المصدر: الباحث.

شكل رقم 27: تطور كثافة استخدام الأرض للتعليم في قلقيلية.

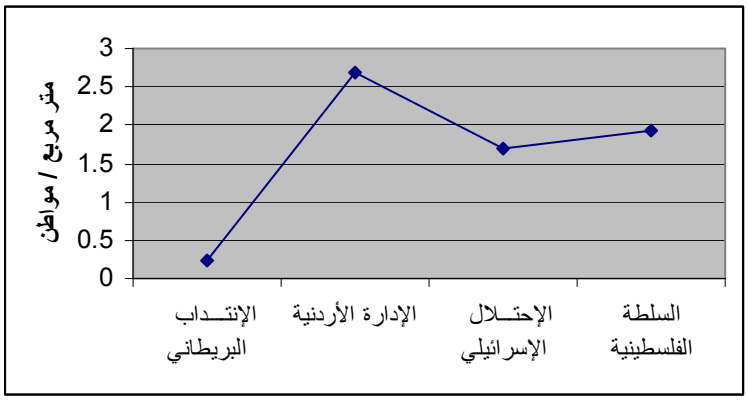

المصدر: الباحث.

شكل رقم 28: تطور كثافة الاستخدام الديني للأرض في قلقيلية.

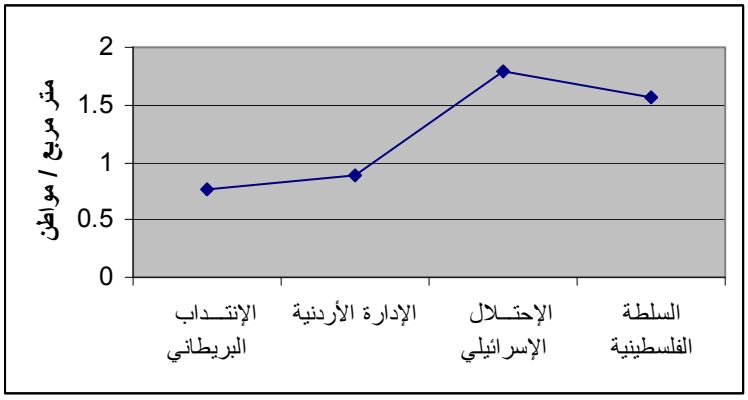

المصدر: الباحث.

شكل رقم 29: تطور كثافة استخدام الأرض للطرق في قلقيلية.

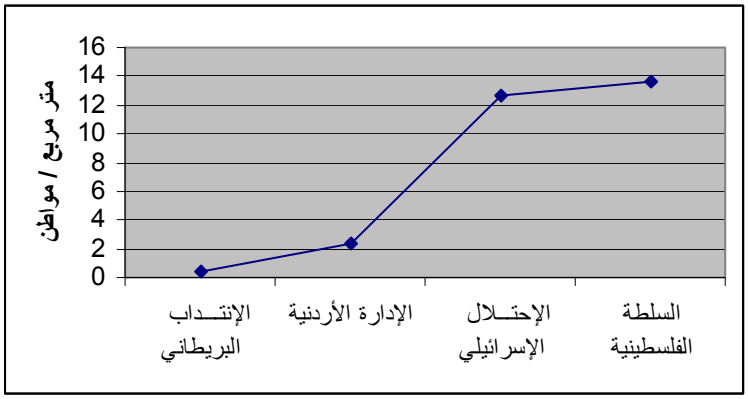

المصدر: الباحث.

شكل رقم 30: تطور كثافة استخدام الأرض للخدمات البلدية والحكومية في قلقيلية.

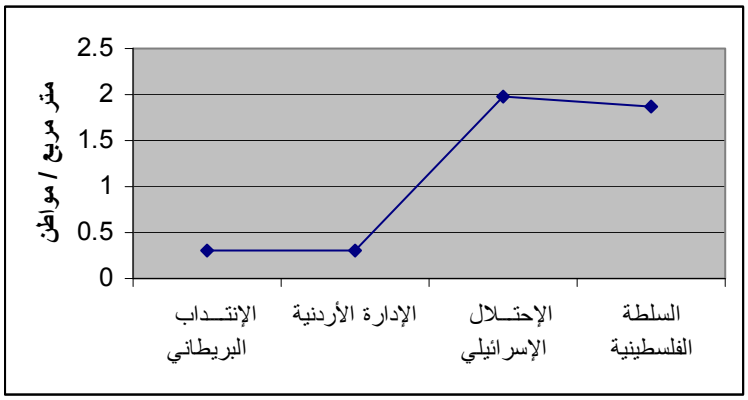

المصدر: الباحث.

أما بالنسبة للاستخدام الزراعي للأرض فقد شهد هذا الاستخدام تراجعا في مساحة الأرض المزروعة بعد فترة الانتداب البريطاني في قلقيلية. جدول رقم (18) والشكل رقم (31)

جدول رقم 18: تحول مساحة الأرض المزروعة في قلقيلية خلال الإدارات المتعاقبة عليها.

الإدارة	المساحة المزروعة / دونم
الإنتداب البريطاني	25000
الإدارة الأردنية	5036
الإحتلال الإسرائيلي	3900
السلطة الفلسطينية	4610

المصدر: الباحث.

شكل رقم 31: منحنى مساحة الأرض المزروعة في قلقيلية حسب تتابع الإدارات عليها

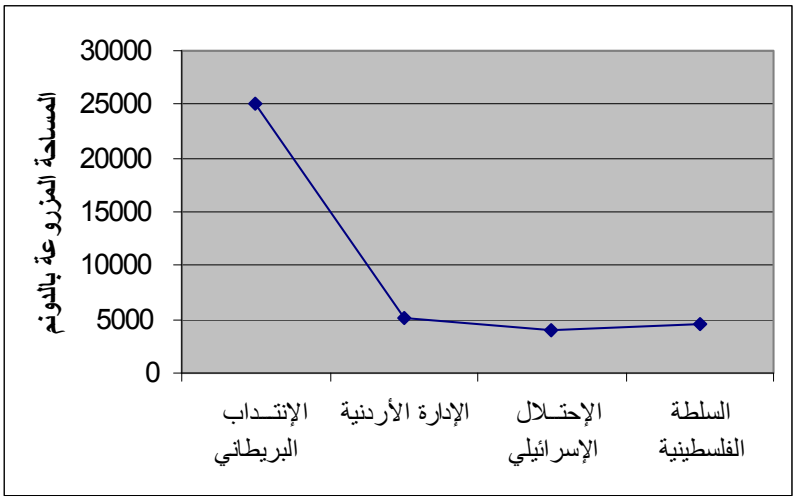

المصدر: الباحث

وقد تراوحت أنماط الاستخدام الزراعي النباتي للأرض في قلقيلية بين التحولات الإيجابية المتمثلة بزيادة مساحة البيوت البلاستيكية والمشاتل في زمن السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسريئيلي والتحولات السلبية في الحمضيات والحبوب والجوافا وغيرها. جدول رقم (19) والأشكال من (32 – 33 – 34 – 35 – 36 – 37 – 38)

جدول رقم 19: مساحة أنماط الاستخدام الزراعي النباتي في قلقيلية حسب تتابع الإدارات عليها.

نوع الاستخدام	مساحة الاستخدام / دونم			
	الإدارة البريطانية	الإدارة الأردنية	الإحتلال الإسرائيلي	السلطة الفلسطينية
البيوت البلاستيكية	0	0	300	735
المشاتل	0	36	100	240
الحمضيات	10000	2500	500	1629
الحبوب	4000	500	100	40
الجوافا	0	500	50	150
الخضراوات	5000	1000	1900	900
فوكه وزيتون	6000	500	1000	850

المصدر: خلاصة الدراسة

شكل 32: تطور الزراعة داخل البيوت البلاستيكية في قلقيلية.

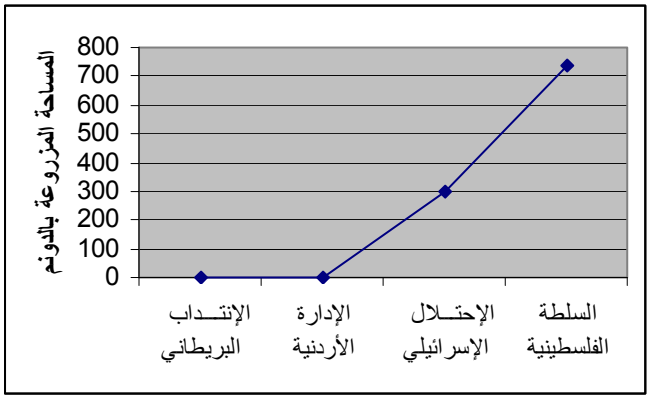

المصدر: الباحث.

شكل 33: تطور المشاتل في قلقيلية.

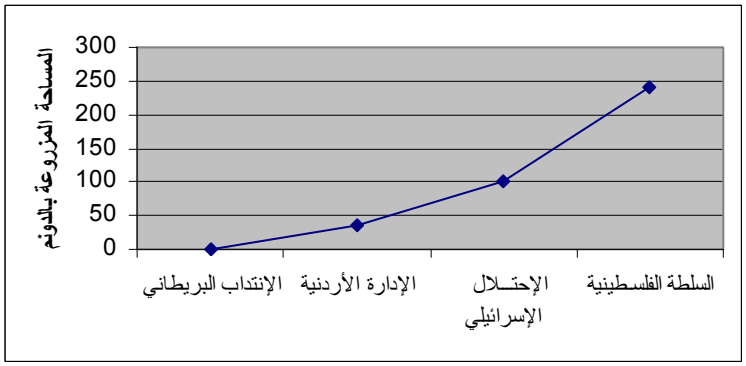

المصدر: الباحث

شكل 34: تراجع زراعة الحمضيات في قلقيلية

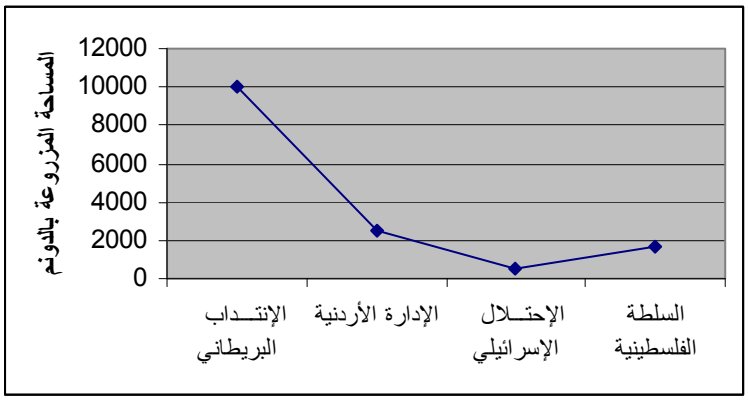

المصدر: الباحث

شكل 35: تراجع زراعة الحبوب في قلقيلية.

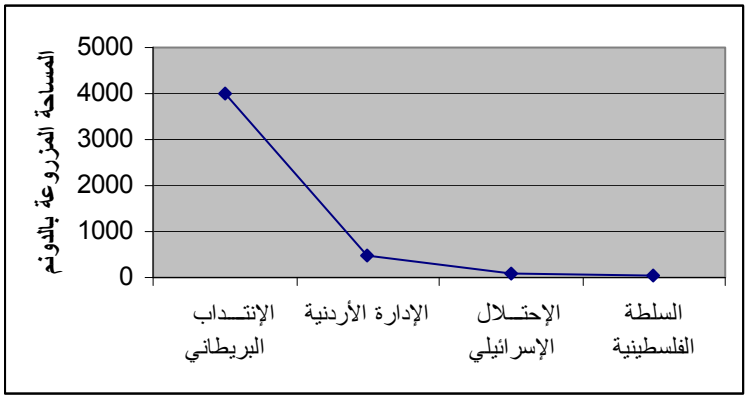

المصدر: الباحث.

شكل 36: تذبذب زراعة الجوافا في قلقيلية.

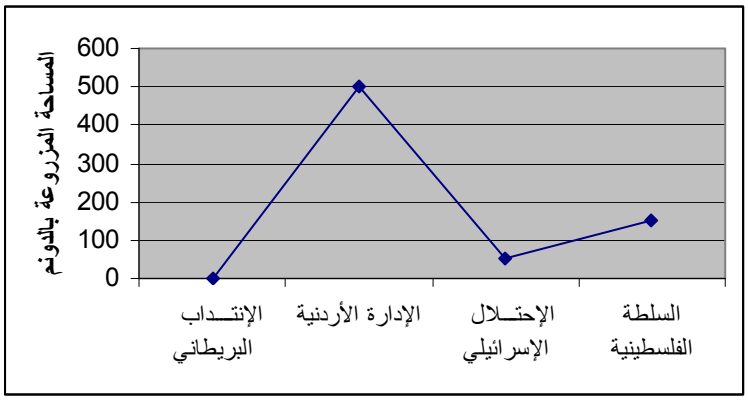

المصدر: الباحث.

شكل 37: تراجع زراعة الخضراوات في قلقيلية.

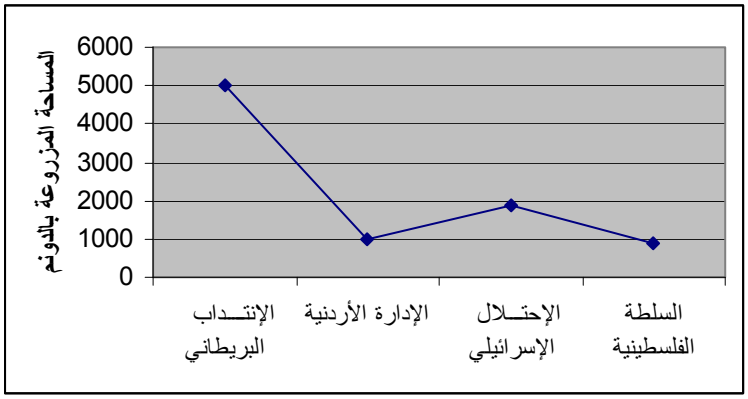

المصدر: الباحث.

شكل 38: تراجع زراعة الفواكه والزيتون في قلقيلية.

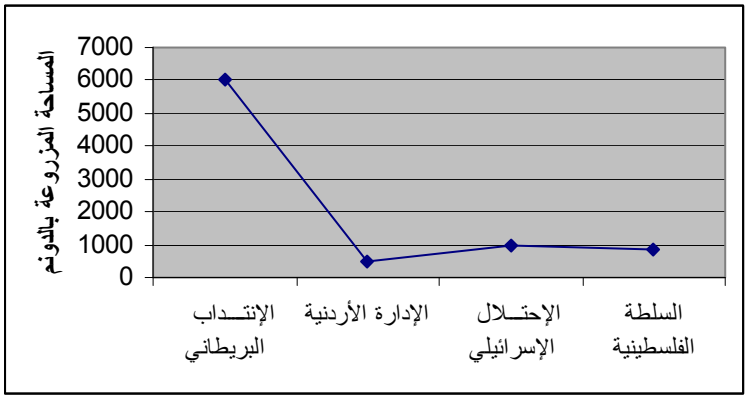

المصدر: الباحث.

ويعزي الباحث تراجع بعض الأنماط الزراعية إلى تراجع المساحة الكلية لقلقيلية بعد نكبة 1948 حيث فقدت ثلثي أراضيها بسبب احتلال اليهود لها. شكل رقم (39)

شكل 39: منحنى تراجع المساحة الكلية لقلقيلية

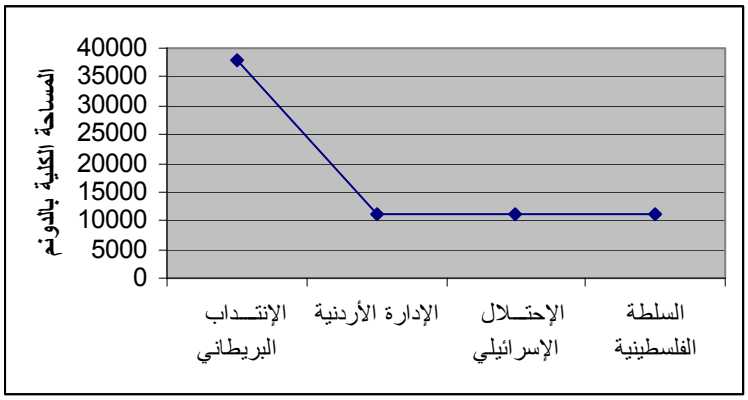

المصدر: الباحث.

وبالنسبة لأعداد الثروة الحيوانية في قلقيلية حسب تتابع الإدارات عليها فيوجزها الباحث بالجدول رقم 20 والأشكال 40- 41 – 42 .

جدول رقم 20: أعداد الثروة الحيوانية حسب تتابع الإدارات عليها.

اسم الإدارة	عدد الأبقار	عدد الغنم بيضاء وماعز	عدد جيوانات النقل والجر
الإدارة البريطانية	1000	2000	750
الإدارة الأردنية	1000	5000	620
الاحتلال الإسرائيلي	268	2500	400
السلطة الفلسطينية	207	6120	185

المصدر: خلاصة الدراسة.

شكل رقم 40: أعداد الأبقار في قلقيلية حسب تتابع الإدارات عليها.

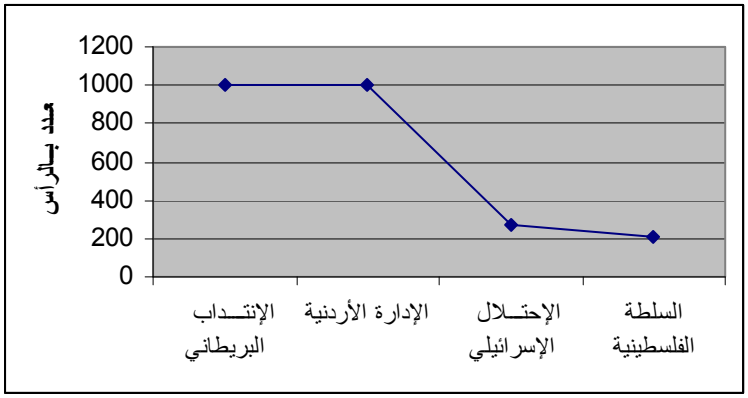

المصدر: الباحث.

شكل رقم 41: أعداد الغنم البيضاء والماعز في قلقيلية.

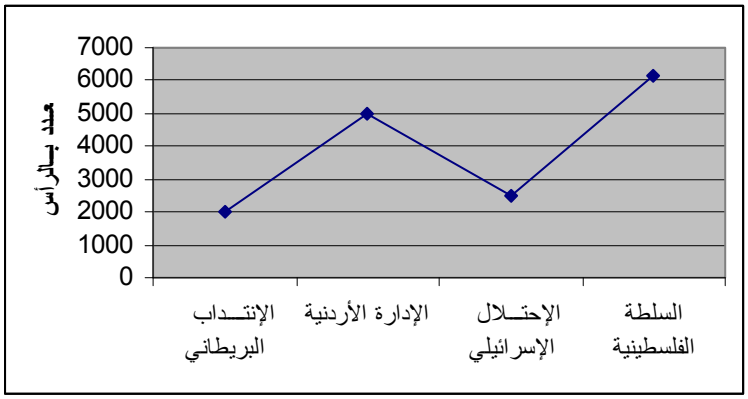

المصدر: الباحث.

شكل رقم 42: تراجع أعداد حيوانات النقل والجر في قلقيلية.

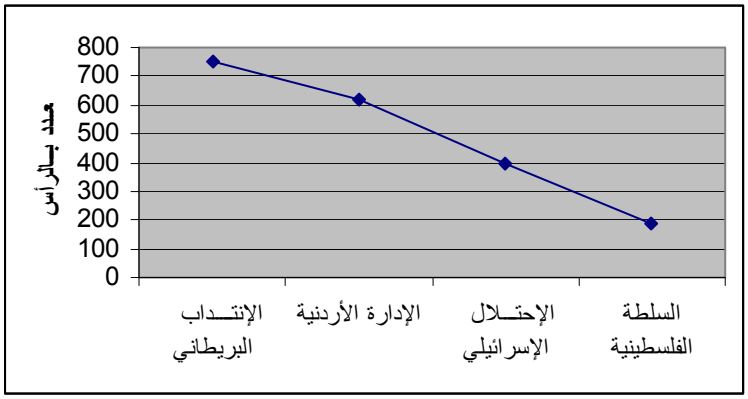

المصدر: الباحث.

* زحف العمران على الأراضي الزراعية في زمن الإدارات المختلفة التي تلت زمن الانتداب البريطاني في غرب المدينة وشمالها جنوبها الغربيين وذلك لعدم وجود تخطيط بسبب سياسة الاحتلال في توسيع حدود البلدية في المناطق الصالحة للزراعة وخاصة مناطق تواجد الآبار الارتوازية بهدف التخلص من وظيفتها الزراعية منعاً من الوصول إلى اقتصاد حقيقي غير مرتبط باقتصاد الاحتلال وتوفير المياه الجوفية ليقوم المحتل بسحبها من آبار حفرها حديثاً في مستوطنة كفر سابا الموجودة على بعد 2 كم غرب المدينة، ويضاف إلى ذلك وقوع المدينة على أرض زراعية في الغالب بحكم موقعها الطبيعي كما مرّ سابقاً. يضاف إلى ما سبق منع الاحتلال ولحد الآن من توسيع حدود البلدية بسبب احتلاله لكل الأراضي الخارجة عن المنطقة (أ) وهي منطقة سيادة السلطة الفلسطينية بموجب اتفاقيات أوسلو حيث لا تتجاوز مساحة المنطقة (أ) في مدينة قلقيلية 4.25 كم^2، وتمنع قوانين الاحتلال إقامة الضواحي في أطراف قلقيلية.

* إن الزراعة في قلقيلية في كل الأزمنة عشوائية غير منظمة حيث لا يوجد تخطيط زراعي ساعد في ذلك الاحتلال والملكية الخاصة السائدة.

* عدم وجود صناعات زراعية في المدينة.

* انخفاض وتلاشي زراعة الحبوب في المدينة زمن الاحتلال والسلطة الفلسطينية.

* عدم وجود متنزهات في المدينة وحدائق عامة كذلك سوى حديقة الحيوانات التي أقيمت في أواخر عهد الاحتلال الإسرائيلي.

* عدم وجود صناعات متوسطة أو ثقيلة في قلقيلية.

* تدني الخدمات الصحية من حيث النوع حيث أن غالبية الحالات المرضية تحول إلى مستشفيات طولكرم ونابلس والخارج.

* لقد أصبحت قلقيلية تجمع بين وظائف الريف والمدن في وقت واحد وهذا يتطلب وضع المخططات الرامية لتحقيق استخدام أمثل للأرض في المدينة في ظل محدودية الأرض التي تملكها، والزيادة المضطردة في أعداد السكان كما مرّ سابقاً.

* اعتماد قلقيلية على الزراعة الكثيفة في الدفيئات، وتركز زراعة المشاتل فيها بالإضافة إلى تخصصها في زراعة الجوافا قد أعطاها ميزة بين المدن الفلسطينية.

* تناقص تدريجي كبير في حيوانات النقل والجر في الأزمنة التي تلت زمن الانتداب البريطاني بسبب الاعتماد على السيارة والمكينة الزراعية بدلاً من هذه الحيوانات.

* تطور إيجابي في تربية الدواجن اللاحم والبياض زمن الاحتلال في قلقيلية وزمن السلطة الفلسطينية وتخصصها في هذا المجال لدرجة يمكن تسميتها بسلة بيض فلسطين.

* تطور المزارع وتربية النحل في زمن السلطة الفلسطينية الذي رافق تطور المعاملات البنكية في المدينة.

* مشروع على الورق لإقامة مستشفى حكومي ضخم في المدينة وقد قامت البلدية بشراء الأرض المخصصة له بمساعدة تبرعات المواطنين بمساحة إجمالية تصل إلى 12000 م^2، وإذا ما نفذ هذا المشروع فإنه سيخدم المدينة والقرى التابعة لها.

* مشروع على الورق لإقامة منطقة صناعية وينصح الباحث بإقامته على أراضي غير زراعية في حال تنفيذه.

* تداخل استخدامات الأرض مع بعضها في مدينة قلقيلية حيث يتداخل الاستخدام العمراني للأرض مع الاستخدام الزراعي لها يظهر ذلك بوضوح من الصورة الجوية للمدينة في مقدمة الرسالة، وهناك تداخل للاستخدامات الحضرية مع بعضها البعض فنجد على سبيل المثال مبنى واحد من عدة طبقات يستخدم قسم منه للبريد وقسم لمسجد وقسم لمكاتب خدمات في الدور الأول هذا كله، وفي الدور الثاني مديرية التربية والتعليم وفي الثالث والرابع فرع جامعة القدس المفتوحة، وكذلك المحال التجارية غالبا ما تكون ضمن البناء السكني خاصة على طول الشوارع الرئيسية في قلقيلية (العمل الميداني للباحث).

Summary

1. Although there is a gradual decrease in availability of land for housing, there was a noticeable increase at all intervals included in this study.
2. Qalqelia lost two thirds of its fertile land since the Israeli occupation in 1948.
3. There is a relative negative trend towards owning domestic animal.
4. There is an increase for urban land use for various municipality services.
5. A clear reduction in the size of cultivated area from 25,000 donums during the British mandate to 4,610 donums during the transfer of authority to the Palestinian.
6. There is a clear increase in the use of green house cultivation of crops with a noticeable decrease in cereals and citrus trees cultivation.
7. There is an increase on the use of fertile agricultural land for urban land use.
8. There is a clear lack of agricultural planning and industrial policy.
9. There are no public parks in the city with the exception of a small animal zoo.
10. There is a clear absence of moderate and heavy industry in the city.
11. There is a lack of public health services.
12. City of Qalqilia is considered as a rural and urban with respect to land use.
13. There is a noticeable decrease on the use of animals for transport and other purposes.
14. There is a clear trend towards the development of poultry and honey production.
15. There is an overlapping for use of urban land and the use of rural land.

ثانياً: التوصيات:-

بناءاً على ما سبق فإن الباحث يقترح بعض التوصيات كحل مناسب لمشاكل استخدامات الأرض في قلقيلية على النحو التالي:-

1) وقف زحف العمران على الأرض الزراعية المحدودة التي تمتلكها قلقيلية وذلك عن طريق التوسع العمودي في البناء بدلاً من التوسع الأفقي عبر إدخال المناطق الغير صالحة للزراعة أو المعدومة الخصوبة إلى داخل حدود البلدية وإعطاء حوافز للبناء المرتفع والمتعدد الطبقات عبر تخفيض رسوم الرخص المتعددة على الأدوار المرتفعة تصاعدياً (أي كلما ارتفع البناء تقل الرسوم بشكل ملحوظ ومغري). وزيادة رسوم الرخص على بنايات الطابق الواحد وإيجاد مناطق للإسكان تقيمها السلطة للأزواج الشابة بأسعار مناسبة وتأسيس هذا الإسكان بشكل متعدد الطوابق وإقامته على مناطق غير زراعية وإيصال البنى التحتية إليه.
2) العمل على إيجاد جهاز تخطيطي قادر على رسم السياسات والتخطيط الزراعي في قلقيلية وكذلك التخطيط للعمران بميادينه المختلفة للعمل على تحقيق استخدام أمثل للأرض في شتى المجالات لتلبية احتياجات المواطن المتعددة حالياً ومستقبلاً.
3) إقامة مصانع التصنيع الزراعي في المدينة مثل مصانع للمخللات ورب البندورة والعصائر الطبيعية ومنتجات الألبان حيث أن إقامة هذه المصانع بصورة حديثة كفيل بحل المشاكل الزراعية في المدينة حيث أن هذه المصانع ستحل مشكلة التسويق الصعب للفائض الكبير من الإنتاج بالإضافة إلى تشجيعها على استصلاح وزراعة أراضي جديدة والتوسع في تربية الثروة الحيوانية.
4) دعم المزارع في قلقيلية عن طريق إيصال الأسمدة والبذور بسعر مخفض ومدعوم ودعم الآبار الإرتوازية لتخفيض أسعار المياه وإيجاد أسواق حكومية تشتري المحاصيل بسعر يضمن مستوى دخل لائق للمزارع يشجعه على الإستمرار بالزراعة والتطور فيها وتشجيع المزارعين بإعطاء جوائز لأفضل مزارع والتعويض عليه في حال الخسارة.
5) زيادة الحصاد المائي بإقامة برك لتجميع مياه الأمطار، وكذلك العمل على تكرير المياه العادمة واستخدامها للأغراض الزراعية.
6) العمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي والتصدير من منتجات الثروة الحيوانية عبر توفير الأعلاف والصوص وملكات وخلايا النحل بسعر مناسب وإيجاد أسواق لتصدير الفائض من منتجاتها.

7) العمل على تعبيد الطرق الزراعية لتسهيل حركة الذهاب والإياب للعمل داخل المزارع.
8) العمل على زوال الإحتلال الذي يشكل عائقاً أمام أي إنجاز أو تقدم في أي مجال لهذا الشعب ولسكان هذه المدينة.
9) تشجيع المشاتل في قلقيلية عبر دعمها والتعويض عليها من آثار التجريف الذي تقوم به قوات الإحتلال الإسرائيلي لها وإيجاد أسواق خارجية لأشتالها.
10) تقديم القروض الميسرة للمزارعين لمساعدتهم على التوسع الرأسي والأفقي في الزراعة واستصلاح أراضي جديدة والتكامل في مهنة الزراعة بين الشق النباتي والحيواني والنحل ليكون المزارع متكاملاً وأكثر قدرة على تحمله للكوارث أو الخسائر.
11) تخفيض أسعار مياه الري والشرب في قلقيلية لتشجيع المواطن على زرعه للبساتين والجنائن المحيطة بالبيوت وهذا أمر مهم جداً لتلطيف المناخ وللأمن الغذائي وللترويح عن المواطن.
12) تخفيض الضرائب على المواطن بشكل يتناسب مع دخله، لأن هذا الأمر ينعكس إيجاباً على هذه المدينة بكونه عامل جذب لها وكونه يزيد من قدرة المواطن على الصمود والعيش بكرامة في وطنه والإنفاق الأوسع على متطلباته وحاجاته وأولاده وهذا الإنفاق يسهم في تطور المدينة زراعياً على الأقل.
13) تخفيض رسوم اشتراكات الرخص والخدمات في البلدية بشكل يتلائم مع وضع المواطن المادي.
14) التركيز على الوعي الجماهيري في الحفاظ على الأرض الزراعية وقيمتها في تأمين الإحتياجات الضرورية للسكان.
15) إعتراف المسؤولين بوجود مشاكل في استخدامات الأرض في المدينة ليكون خطوة أولى ضرورية لحل هذه المشاكل وذلك عن طريق وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.
16) تشجيع البحث العلمي الزراعي وزيادة عدد المرشدين الزراعيين وزياراتهم الميدانية للمزارع.
17) إيجاد مخطط هيكلي للمدينة يضمن الإستخدامات المتنوعة للأرض في المدينة بشكل يراعي خصوصيتها الزراعية وتحولاتها المستقبلية.
18) إقامة متنزهات عامة وفصل المناطق السكنية قدر الإمكان عن المناطق الصناعية.

19) تخصيص مناطق خاصة للأسواق ونقل المسلخ البلدي من موقعه الحالي إلى أطـــراف المدينة.

20) تجميل المدينة أو بعض أحيائها عن طريق اتخاذ طابع خاص للمباني.

21) العمل على زيادة التطور للمدينة بإنشاء مراكز صناعية جديدة أو خلق مجالات جديدة للإنتاج بحيث يراعى ألا يؤدي ذلك إلى زيادة حركة النقل والمواصلات فـــي داخـــل المدينة ودراسة اتجاه الريح عند إقامة المصانع لكي لا تضر السكان.

Recommendations

In the light of these findings, the researcher recommend the followings:

1. Building on arable land in Qalqilia should be stopped through expanding building vertically.
2. A planing department, whose job is designing the policies and agricultrual planning should be constructed in Qalqulia.
3. Tomato paste, pickles, juice and yogurt factrories should be recommended in Qalqulia.
4. Supporting farmers in Qalqilia by providing them with fertilizers and seeds at low prices and by constructing digging wells.
5. Increasing water collection by constructing pools to collect rain water and water refining.
6. Chickens, fodders should be made availble at low prices to achive self-sufficiency.
7. Agricultural roads should be paved to facilitate reaching the farms.
8. To work on removing the occupation that prevents the agricultural development.
9. Supporting nurseries in Qalqilia by compensating their owners for the loss that is resulted from the Israeli Army practices.
10. Supporting farmers by giving them loans.
11. Prices of irrigation water should be reduced.

12. Taxes should be reduced to be suitable to the farmers income.
13. Concentrating on informing people about the importance and the value of the arable lands.
14. Encouraging the scientific research in the agricultural field and increasing the agricultural supervisors.
15. Constructing public parks and seperating the industrial areas from the residential areas.

ثالثاً: المراجع والمصادر:-

1. سجلات دائرة الزراعة في محافظة قلقيلية.
2. سجلات دائرة البيطرة في محافظة قلقيلية.
3. سجلات مكتب مديرية التربية والتعليم في محافظة قلقيلية.
4. سجلات ملف جباية رسوم الرخص والمهن في بلدية قلقيلية.
5. سجلات قسم الهندسة في بلدية قلقيلية.
6. سجلات مديرية الصحة في محافظة قلقيلية.
7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دليل التجمعات السكانية، في محافظة قلقيلية، المجلد الرابع، تموز/يوليو 2000م.
8. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2000م، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997م، سلسلة تقارير نتائج المدن، النتائج النهائية (مدينة قلقيلية)، رام الله، فلسطين.
9. دراسة وملاحظات ميدانية قام بها الباحث.
10. مقبول، هاني نايف (1987م)، الأوضاع الديموغرافية في الضفة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية.
11. كتاب قلقيلية (1997م)، منشورات بلدية قلقيلية، مطبعة السعادة، الزرقاء، الأردن.
12. إشتيه، محمد سليم وزميله(1995م)، حماية البيئة الفلسطينية، نابلس.
13. المجتمع الفلسطيني للتربية السكانية (2000م)، وزراة التربية والتعليم.
14. الموسوعة الفلسطينية، ج3ص – ك956/4003 م و س.
15. خرائط وصور جوية من بلدية قلقيلية.
16. الشرنوبي، محمد، جغرافية السكان، جامعة الكويت، مكتبة الأنجلو المصرية.
17. محمود، محمد سيف (1998م)، أسس البحث الجغرافي، دار المعرفة الجامعية.
18. الفرا، محمد (1978م)، مناهج البحث في الجغرافيا بالوسائل الكمية، الكويت.
19. مقابلات شخصية قام بها الباحث.
20. القطناني،محمد صالح ، تحقيق يحيى جبر، قلقيلية حتى عام 1942م.
21. النعيم، موسى حسين (1981م)، الجغرافيا الزراعية لمحافظة البلقاء في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، عين شمس: مصر.

22. محمد علي، سلامة نعمة، (1988م)، التحليل الإقتصادي لمزارع إنتاج الخضراوات تحت البيوت البلاستيكية في منطقة البقعة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
23. عبد حسين، علي (1989م)، تحليل جغرافي لإمكانيات الإنتاج الزراعية في محافظة الأنبار، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصر: العراق.
24. كركوز، كمال، صالح (1990م)، التباين الإمكاني للإنتاج الزراعي في إقليم أعالي الفرات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة: العراق.
25. السقا، عبد الناصر سليم (1995م)، تطور الإستغلال الزراعي في منخفض البقعة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
26. الخياط، شاهر فؤاد (1997م)، تقييم نظم الإرشاد الزراعي الفلسطيني في منطقتي طولكرم وقلقيلية للسنوات العشر الأخيرة من الإحتلال، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
27. منشورات بلدية قلقيلية باللغة الإنجليزية.
28. عناب، وائل (2000م)، جغرافية السكان، محاضرات لطلبة الماجستير، قسم الجغرافيا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
29. دويك، عزيز (2001م)، جغرافية المدن والريف، محاضرات لطلبة الماجستير، قسم الجغرافيا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
30. جغرافية فلسطين، منشورات جامعة القدس المفتوحة (2002م)، برنامج التربية رقم المقرر (5234).
31. سجلات محاسب بلدية قلقيلية.
32. حيدر، فاروق عباس، 1994م، تخطيط المدن والقرى، منشأة المعارف، الإسكندرية.
33. عريقات، حربي، 1997م، مقدمة في التنمية والتخطيط الإقتصادي، دار الكرمل، دار زهران.
34. الطيطي، صالح–إسماعليل، غالب، 1990م، إستراتيجية التنمية العربية والتطلعات المستقبلية، الطبعة الثانية.
35. دلاشة، أحمد، 1982م، مشكلات معاصرة، الجزء الأول الطبعة الثانية.
36. وزارة الزراعة الأردنية: تقرير بمناسبة يوم الأغذية العالمي، عمان، 1981م.

المراجع الأجنبية:-

1. (ARIJ) Applied Research Institute 1996, Environmental Profile for the West Bank – Volume 8 – Tulkarm District, Jerusalem.
2. Perpillou, A.U. Human Geography, "Translated", London, 1972.
3. Hudson, F.A Geography of Settlements, London, 1983.
4. Alexander, J. Economic Geography, N.J, 1963.
5. Stamp, d. Applied Geography, London, 1960.
6. Smiles, A. ,The Geography of Towns, London, 1961.
7. Publication of Qalqilia municipality 1998.
8. Partholomio, Land Use of 97 American Cities, 1955.
9. Manvel, Land Use of 106 American Cities, 1968.
10. Herled – Korn, Land Use of 48 Big American Cities, 1965.
11. Picard, Geological Maps Scale.